الديموقراطية

سيرها ومصيرها

Democracy, Its Course and Tendency

بحث اجتماعي سياسي اقتصادي أخلاقي

تأليف

فؤاد الخشن

رئيس تحرير المقتطف

مطبعة المقتطف والمقطم

١٩٥٠

الديموقراطية
مسيرها ومصيرها

Democracy, Its Course and Tendency

بحث اجتماعي سياسي اقتصادي أخلاقي

تأليف
فؤاد الخراط
رئيس تحرير المقتطف

مطبعة المقتطف والمقطم
١٩٥٠

الفصل الثاني

النظام الديموقراطي

لا نوجه النظر في هذا الفصل الى النظام الديموقراطي في مملكة معينة ، وانما نحلل هذا النظام ماضياً وحاضراً كما هو جار على العموم من غير تخصيص إلا حيث يمكن الاستشهاد فقط

النظام الديموقراطي مجموعة وظائف واجراآت دستورية يشترك الشعب في بعضها مباشرة وفي البعض الآخر بالواسطة . فهو نظام يحل محل الملك المطلق غير المقيد . واذا كان الملك مندمجاً فيه ، فانما هو فيه تقليد موروث ، وتكون وظيفته فيه بقدر ما في ذلك التقليد الملكي من الرسوخ في عقائد الشعب . في النظام الديموقراطي تذوب الملكية تدريجيًّا الى أن تفنى أو لا يبقى منها الاّ أثرها التقليدي أو التاريخي .

أساس هذا النظام كما طرأ على ذهن القارىء في المباحث السابقة هو في حرية الفرد المحدودة بالقانون ، وحقوق الانسان الطبيعية على قدم المساواة

١ — الحرية والحقوق والمساواة

وقبل الاسترسال في شرح عناصر هذا النظام لا بدَّ من بيان المراد من « الحرية » و « الحقوق » و « المساواة » .

الحرية

الإنسان في بنيان هذا النظام حرٌّ أن يفعل ما يحق له أن يفعله لا أكثر ، وبقدر أن يفعله ، وأن يتمتع بما يحق له أن يتمتع به لا أكثر اذا كانت المنعة حاصلة .

قد يتراءى للقارىء ان هذا التعريف تحصيل حاصل ، لأن الحرية المقيَّدة بهذه القيود لم تكن محظورة على الانسان في عهد الملكية المطلقة . أي أن الانسان كان يفعل ما يحق

له أن يفعله ويتمتع بما يمكنه الحصول عليه من التمتع . وهنا ينتصب أمام أعيننا شبح الحق سائلاً عن بيان ما يحق للانسان أن يفعله . فنحن اذن في الموضوع الثاني .

ا — حقوق الانسان

من يعين حقوق الانسان ؟ الملك عيّن للعبد من رعاياه حقوقاً ليست للعبد ، وللمالك حقوقاً ليست للعامل. للعبد حقان: يأكل ويشرب ويلبس ويتزوج أمة . الى هنا عوجر. ولكن لا يحق له أن يتزوج سيدة ، كأن طينته ليست طينة انسانية . وللمالك حق بأن يستعفي من الجندية بأن يقدم عبداً أو أي انسان فقير بديلاً عنه بأجر ، ولكن ليس للفلاح أو العامل أن يستعفي منها ، لأنه لا يملك أجرة ذلك البديل (أو البدل العسكري كما هو نظام الجندية في مصر الى امس) . فذاك حرٌّ أن يستعفي من الجندية ، وهذا ليس حرًّا . وهناك أمثلة عديدة على اختلاف حقوق الأفراد بحسب فئاتهم أو طبقاتهم لا محل لسردها . فمن يعين إذن « الحقوق »

ب — طبيعة الاجتماع

طبيعة الاجتماع تعينها . لا يمكن أن تكون حقوق الأفراد منحة من فرد غير ممتاز على سواد بالانسانية ، حتى يحق للملك أن يتصرف فيمنح هذا ويحرم ذاك . وانما هي حقوق طبيعية بيولوجية شذبتها الطبيعة الاجتماعية فحذفت منها ما يتعارض به الأفراد . وأبقت ما لا يتعارضون فيه . مثلاً الطبيعة الحيوانية الفطرية أذنت للفرد أن يقاتل غيره لكي يأكل طعامه . ولكن طبيعة الاجتماع تحظر على الفرد ألاّ يأكل إلاّ ما جنت يداه، فحظر عليه أن يأكل من جني غيره مجاناً . فطبيعة الاجتماع ، لا السلطة الحاكمة ، تعيّن « حقوق الانسان » و « حقوق الانسان » طبيعية اجتماعية ، لا طبيعية بيولوجية .

اذن النظام الاجتماعي العام هو مصدر الحقوق .

ج — المساواة

فالمراد بالمساواة اذن هو تساوي جميع الأفراد مهما تباينت مزاياهم الخلقية والعقلية والجسدية بهذه الحقوق .

د — الدستور

يبقى السؤال : من يفسر لنا هذه الحقوق ؟ من يرشدنا الى هذه الحقوق ؟ هل يعرف هذه الحقوق كل انسان ؟ ألا يختلف الناس في فهم هذه الحقوق ؟

لو كان ممكناً أن يفهم جميع الناس هذه الحقوق فهماً واحداً ما بقي لزوم للقانون نظامي ، لأن النظام قائم في ضمائرهم .

هل يستحيل أن يبلغ البشر الى هذه الدرجة من فهم الحقوق ؟ — نرجيء البحث في هذه النقطة الى الفصل الأخير . ونعود الآن الى سؤالنا : من يقرر هذه الحقوق ؟

مجلس الأمة هو الذي يسن الدستور الذي تحدد به حقوق الأفراد المتساوية التي تحد حريتهم . وفيما يلي البحث الوافي في هذا الموضوع .

٢ — ادارة الدولة

النظام الديموقراطي هو كنظام شركة مساهمة بجميع وجوه التشبيه . هو هيئة ادارية تتولى ادارة جميع شؤون الأمة (بلا استثناء اذا كان النظام ديموقراطياً بحتاً كما هي النظرية الفلسفية . أو باستثناء الشؤون المعيشية اذا كان النظام الديموقراطي كما وصل الينا الى اليوم). وهيئة نيابية تعين هذه الهيئة الادارية، وترسم لها خطط الادارة، وتشرف على تنفيذ ارادتها

الاولى : هي الحكومة

والثانية : هي مجلس الأمة

ولأن نظام الحكومة ليس من مباحث هذا الكتاب، بل هو ثانوي فيها ، فنقتصر في البحث فيه على ما لا بد منه في عرض البحث في الموضوع الأصيل وهو مجلس الأمة

البحث في مجلس الأمة يتناول المواضيع التالية : —

١ — الانتخاب وحقوق التصويت . والأحزاب والمنتخبون .

٢ — الهيئة النيابية ودرجتاها : الشيوخ والنواب .

٣ — وظيفة مجلس الأمة : وسيطرته على الحكومة واشرافه على أعمالها . والتشريع بأنواعه .

أ — الانتخاب

كل أمة ديموقراطية تراجه دائماً بهذين السؤالين : ما الذي يجب أن تعمله ؟ وكيف يجب أن تفعله . أو بعبارة أخرى ما الذي تريده أو تحتاج اليه ؟ وكيف يمكنها الحصول عليه ؟

هذا هو الحافز لكل فرد من أفراد الأمة في انتخاب من ينوب عنه لقضاء هاتين المهمتين . فهو قد يجهل الأمرين معاً . فلا يدري ماذا يريد أو ماذا يحتاج اليه . والمفروض انه يكل أمره الى من ينوب عنه في اكتشاف حاجته وكيفية الحصول عليها . وهذا يختار بطبيعة الحال الشخص الاذكى والأعرف والأوسع اختباراً . وإنما هو يعلم أمراً واحداً ، ويتوخى الحرص عليه دائماً ، وهو ان يكون أفراد مجتمعه أو هيئته الاجتماعية متساوين في الحقوق والحرية . وان يكون الحصول على هذه الحقوق والتمتع بها ليس بالقوة الفردية ولا القوة الحزبية بل بالتراضي . ولا يدري سبيلاً لهذا الغرض سوى التناقش للتفاهم . فاذاً لا بدّ من مجلس للتناقش . وبحكم الطبع هو ملزم ان ينتخب نائباً ينوب عنه في هذا المجلس ليقضي له هذا الوطر .

هذه نظرية الفرد الديموقراطي . فاذا لم تكن هذه النظرية واضحة إلاّ لأفراد بعض الأمم الراقية ، فهي نظرية كامنة في أذهان الأمم السائجة ، تتنبه عند أقل احتكاك أو تحريض بحيث يشعر الفرد ان له حقّ الانتخاب بحكم الطبع الاجتماعي . من هنا جاء اكتشاف الانسان لفكرة الانتخاب .

١ — حق الانتخاب

هل الانتخاب حقٌّ لكل فرد ؟ — بناءً على نظرية « حقوق الانسان الطبيعية » هو حق لكل فرد بلا استثناء (إلاّ الاحداث) ولكن لأن النظام الديموقراطي الآن متحوّل من نظام الحكم الفردي ، فلم يزل هذا النظام العتيق تأثير في ذاك الجديد ، وان الآن لم يتخلّ عنه بتاتاً . فقد ورث النظام الجديد من القديم كثيراً من التقاليد والأنظمة والعادات التي ليست بيئة صالحة للديموقراطية : — ورث الجديد من القديم : —

أولاً : ضعف الثقافة ، وعدم تساوي الأفراد فيها ولو الى الحد الكافي .

ثانياً : دونية مقام المرأة .

ثالثاً : التفاوت الاقتصادي العظيم الذي يجب أن يسمى بحق « الاستغلال الفاحش » في هائل من ناحية وفقر مدقع من ناحية أخرى .

رابعاً : تفاوت (عدم مساواة) في الأخلاق والآداب ، الى غير ذلك .

فلهذا لم يمكن أن يحدث التحول من مطلق الحكم الى الديموقراطية بغتة وتامة ، بل لم يكن بد من امتياز أناس على أناس بحق الانتخاب .

ولهذا أيضاً كان هذا الحق في أوائل عهد التحول لأصحاب الأملاك . ثم منح أيضاً لأصحاب الأعمال (البورجوازي) . ثم منح لكل ذي ثقافة عند حد معين سواء أكان ذا مال أو لم يكن . وأخيراً أعطي لكل شخص بالغ بلا استثناء حين أصبح كل بالغ على شيء من الثقافة ولو زهيد . ولم يعط للنساء إلا في هذا القرن .

من أمثلة ذلك : أن حق انتخاب مجلس العموم الانكليزي بقي عدة قرون محدوداً بشروط مالية على الغالب . ففي الأقاليم كان المنتخب يجب أن يملك عقاراً إيراده ٤٠ شلناً على الأقل (وهو ايراد قليل في الأزمنة الماضية) . وأما في المدن فكان حق الانتخاب محدوداً بحدود واسعة في بعض الأحوال ، وضيقة في غيرها . فقبل سنة ١٨٣٢ كان مجلس العموم يمثل هيئة ذوات رأسماليين Plutocratic [1] . . . وقبل سنة ١٨٣٢ كان الحصول على صوت في البارلمنت الانكليزي عادة غير اعتيادي ، لأن نفراً من الذوات كانوا مسيطرين على عضوية البارلمنت [2] . . .

« وبعد ذلك صدر قرار بتوسيع دائرة حق الانتخاب . وما زال هذا الحق يتسع الى سنة ١٨٦٧ حتى شمل جميع أفراد الطبقة الوسطى . ومن سنة ١٨٦٧ الى ١٩٢٨ كان جميع البالغين في سائر البلاد أصحاب الحق بالانتخاب . ومع ذلك لم يتم ديموقراطية لأن هناك أشخاصاً قليلين كانوا ذوي حق بصوتين وهم الجامعيون : صوت الواحد عن جامعته وصوته عن دائرته الاقليمية . وكذلك من كان ايراد ملكه السنوي لا يقل عن عشرة جنيهات فله

(١) صفحة ٢٠ من كتاب Democratic Governments in Europe

(٢) صفحة ١٥ من نفس هذا الكتاب

حق صوت في دائرة سكنه ، وحق صوت آخر في دائرة ملكه . فان اتفقت الدائرتان في مكان واحد كان له صوت واحد فقط . ومنذ سنة ١٩٢٨ صار للنساء البالغات حق الانتخاب أيضاً [١] . وبالاجمال يقال أن التمثيل في البرلمنت الانكليزي بقي خاصاً بالطبقتين العليا والوسطى حتى سنة ١٩١٩ إذ صار عاماً لكل طبقة بالفعل [٢]

ترى مما تقدم أن حقوق الانسان في الانتخاب مختلفة باختلاف الأمم بناء على اختلاف الدرجات في الأهلية العامة ولا سيما في الثقافة .

أما حق الانتخاب في فرنسا فمحدود بخمسة شروط . فمنذ سنة ١٩١٧ صار :

١ — للافرنسي وحده حق الانتخاب . وأما المتجنس فيكتسب هذا الحق بعد ١٠ سنين

٢ — للذكور فقط حق الانتخاب . وأما النساء فلا يزلن محرومات هذا الحق بدعوى ان معظمهن كاثوليكيات مؤمنات . فاذا أجيز لهن هذا الحق خيف أن يقوى ضلع الكنيسة في البرلمان فيتسنى للاكليروس أن يعد أصبعه الى سياسة الدولة . وبالرغم من الجهاد في مناقشة لائحتهن في سني ١٩٢٧ الى ١٩٣٢ لم ينجحن .

٣ — الحق للبالغ . ومن البلوغ ٢١ سنة . وفي المدة العسكرية لا يحق للبالغ أن يعطي صوته .

٤ — يجب أن يكون المنتخب سليم العقل .

٥ — وان يكون بلا سوابق أحكام عليه [٣]

هذه الشروط ما عدا ثانيها مقتبسة تقريباً في جميع الممالك الديموقراطية المستجدة باختلافات قليلة لا متسع لتفصيلها .

٢ — من لهم تأثير المخيرين

ربما كانت كيفية الانتخاب أعقد اجراآت النظام الديموقراطي . ففيها مسألتان : — للناخب ؟ من ينتخب ؟ ؟ وللمنتخب ؟ من ينتخبه ؟ ؟

هل ينتخب أي ناخب من يشاء ؟ وهل يتوقف فوز المنتخب على عدد من ينتخبونه من أي ناحية ؟ هذه أول مشكلة واجهت منظمي النظام الديموقراطي ، وأقرب حل اكتشفوه

(١) صفحة ٢٠ من كتاب Democratic Governments in Europe

(٢) صفحة ١٥ من الكتاب نفسه

(٣) هذه الشروط ملخصة من كتاب Democratic government of Europe

هو ان يقسموا البلاد تقسيماً جغرافيًّا عدديًّا الى أقسام بعدد النواب المقرر لعضوية مجلس الأمة، بحيث تكون اعداد سكان الدوائر متساوية تقريباً.

قد يكون هذا الحل جيداً لو انتظمت أو تقاربت جميع أماني الأفراد ورغائبهم. ولكن مصالحهم مختلفة، وبالتالي رغائبهم تختلف أيضاً. وهذا هو سرّ نشوء الأحزاب. فإذن انتخاب الفرد لممثله يتوقف على أمنيته من مجلس الأمة. يتوقف على الشخص الذي يعد بأن يجتهد في تقرير تلك الأمنية. ولما كانت الأماني مختلفة، ولا يندر أن تكون متباينة أيضاً، فلا تتقرّر الا الأمنية التي يفوز عدد طلابها على عدد طلاب غيرها

فاذا كان هذا هو الغرض من اختيار الفرد شخصاً معيناً يمثله في مجلس الأمة لكي يحرص على تقرير أمنية له، فهل تقسيم عملية الانتخاب الى دوائر جغرافية أقليمية بعدد الأعضاء يؤدي الى تقرير أمانيّ الأكثرية؟ فلنمتحن العملية امتحاناً رياضيًّا. ولتسهيل العملية نفرضها أبسط ما يمكن: —

لنفرض أن المجلس يؤلف من خمسة نواب فقط. فالبلاد إذاً تنقسم الى خمس دوائر جغرافية متساوية عدد السكان بالتقريب. ولنفرض أن لدى المجلس المنتظر انتخابه قضية عظيمة الشأن يختلف فيها السكان اختلافاً متباينا بين «نعم» و «لا». ولنفرض أن جميع سكان دائرتين (لا بعضهم) يريدون «نعم» و٣ أخماس (فقط) كل من الدوائر الثلاث الأخرى يريدون «لا» (والخمسان الباقيان يريدون «نعم» أيضاً) إذاً بطبيعة الحال يكون لحزب «لا» ثلاثة نواب ولحزب «نعم» اثنان فقط، مع أن جميع أفراد حزب «نعم» في المملكة كلها أكثر عدداً من أفراد حزب «لا»: للأول $\frac{13}{25}$ وللثاني $\frac{12}{25}$ (على اعتبار كل دائرة خمسة أخماس. وأخماس الدوائر الخمس ٢٥ خمساً)

هذا عيبٌ كبير في تنظيم الانتخاب على نظرية تقسيم الدوائر تقع في سوء نتائجه كل بلاد انتخابية. لا يندر أن يفوز حاكم أو رئيس في الولايات المتحدة مثلاً وهو لا يملك أكثرية الأصوات بسبب عيب هذا النظام.

والغريب أن يشيع هذا النظام على عيبه مع أنه يناقض نظرية الانتخاب الدستورية القائلة ان النائب لا يمثل أهل دائرته فقط بل يمثل كل أهل البلاد بلا استثناء. فكيف

يمثلهم جميعاً وهو لم ينتخبه الاّ فريق قليل منهم ؟

هـذا العيب بحكم المنطق يتطرّق الى طريقة الانتخاب على درجتين أيضاً . وربما كان هنا أكثر . ولم يخلُ هذا العيب على المفكرين . فقد ذكره مؤلف كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية من جملة نقدات الناقدين بهـذا المعنى : « الانتخاب على القاعدة الجغرافية لم يعُد اليوم صالحاً . هو نظام قديم لأيام كانت قليلة المَيَـدان أي قليلة الحركة والاختلاط . وكان نظامها الاقتصادي بسيطاً جامداً . لذلك يجب أن ينبني على قاعدة التمثيل الوظيفي "Functional" [1] .

هناك طريقة أفضل جداً من طريقـة الدوائر الانتخابية . وهي طريقـة الانتخاب العنصري . فلا يخفى أن الأمة مؤلفة من عناصر اجتماعية متعددة مختلفة بحسب وظائفها في المجتمع ، مؤلفة من الفلاح ، والتاجر ، والصانع ، والمحترف ، والفنان ، والعالم ، والخ . ولجميع هذه العناصر نقابات ، أو يجب أن يكون لكل منها نقابة . فاذا كانت كل نقابة تنتخب ممثلها لمجلس الأمة انتفى هذا العيب . وان بقي أثرٌ له كانت نتائجه أقل سوءاً

ولكن هذه الطريقة ينفرمنها جميع الذين لا يزالون تحت تأثير التقاليد القديمة . ولا سيما اذا كانت البلاد لا تزال ضعيفة الثقافة جداً ، لأن الثقافة شرط جوهري جداً لصلاحية النظام الديموقراطي كما سنشرحه فيما بعد .

٣ — الاحزاب

أشرنا فيما تقدم الى أن سبب التحزب الاختلاف في الأماني والرغائب تبعاً لاختلاف المصالح والبيئات . فما دام الناس يختلفون في بيئاتهم وأخلاقهم فاختلافهم في مآربهم لا بد قضية في المجتمع . ووظيفـة المجلس النيابي أن يوفّق ما أمكن بين المآرب المختلفة . ووظيفة النائب الحازب أن يقنع زملاءه بصلاحية رغبة حزبه للمجتمع جملة ، أو أن مآل هذه الرغبة للخير العام .

---

[1] صفحة ٤٠ من كتاب Democratic Gouvernments of Europe.

على أن زعماء الأحزاب أنفسهم ، لا منتخبيهم ، يرشحون أنفسهم للنيابة . ونادر أن تنتدب جماعة شخصاً لزعامتها ولا ترشحه للنيابة عنها . لأن الغالب أن العوام لا يعرفون ماذا يحتاجون إليه ، ولا كيف يحصلون عليه كما تقدم القول ، ولا من يحسن ارشادهم الى حاجاتهم . لذلك ينبري من بينهم أشخاص ينبهونهم الى ما يحتاجون ، ويحرضونهم على المطالبة ، ويدعونهم الى اتباعهم في المطالبة به . وهكذا يزعم الزعماء ويؤيد العوام زعامتهم .

فكأن هؤلاء الزعماء هم محامون يوكلون أنفسهم عن فريق من الشعب . أو هم سماسرة يسمسرون لمصلحة فريق من الناس . يفعلون ذلك غالباً اما طمعاً بالأجر المعين للنائب ، أو ابتغاء للشهرة والنفوذ ، أو توسلاً الى الانتظام بسلك سياسة الحكومة العليا ، أو ابتغاء لهذه الثلاثة جميعاً . ونادر أن نرى أحداً عن غيرة على النفع العام . لا ينبري لحائز هذه الغيرة الوطنية ، الا الرجل القدير الأهل والسحاب الذي يناضل لغاية وطنية عظيمة الشأن ، وهو على استعداد للتضحية في سبيلها كزعيمي الوفد المصري المتعاقبين مثلاً . ومثل هذا قليل

الزعيم الحزبي القدير هو الذي يستطيع أن يتصدى لقضية وطنية كبرى ويستطيع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من مواطنيه ، ويستطيع أن ينظم ادارة لحزبه مستوفية الموظفين ، قادرة على احراز المال للنفقة على الدعاية للحزب ، وأن يستهوي الناس ببرامج غرّاء تتجلى فيه منافع عظمى للأمة . والحزب الذي لا يستوفي هذه الاستعدادات يكون ضعيفاً ، وهيهات أن تقوم له ولزعيمه قائمة .

وقد تتعدد الأحزاب في بعض البلاد كثيراً كما هي في فرنسا وأميركا . على ان الخلاف بين بعضها والبعض الآخر زهيد جداً ، حتى اذا درست برامجها جميعاً وجدتها كلها تنحصر في قضيتين رئيسيتين فقط ، وإنما تعددت الأحزاب لتعدد الزعماء المتنافسين في مضمار السياسة لكسب نقمة كما تقدم القول .

وقد يكون وراء بعض الزعماء أو أحدهم عوامل مستترة غير ديموقراطية تدفعه لقيادة حزب بغية ان يخدم تنفيذ ذلك العامل المستتر ، ويغلب ان يكون ذلك العامل تقليداً دينياً أو تقليداً سياسياً أو ملكياً أو نفوذاً رأسمالياً أو نحو ذلك .

نرى مما تقدم من وصف زعماء الأحزاب إنه كثيراً ما يُضحَّى بمصالح الأمة على مذبح الأنانية أو لبعض أغراض شخصية.

زد على ذلك انه بسبب نضال الأحزاب وتناقض الأغراض كثيراً ما يصل الى كرسي النيابة أفراد أغبياء أو هوائيون أو تافهون، فيعرضون مصالح البلاد الى الخطر اذا كان ترجيح الكفة يتوقف عليهم.

وقد تكون مصلحة حزب من الأحزاب مناقضة للمصلحة العامة على خط مستقيم، أو بالعكس. ويمكن أن يكون هذا التناقض واضحاً كل الوضوح. فلا يتورَّع زعيم هذا الحزب مثلاً ان يسعى ولو بالوسائل المستنكرة لتأييد قنية واجازة المجلس لها. مثال ذلك: كان في مجلس احدى الولايات المتحدة مناقشة حادة لأجل الايذان بالمراهنة في سباق الخيل. وقد بذل النائب المأجور لشركة السباق كل جهده في استمالة العدد الكافي من النواب لاجازة الاذن. ولما حان موعد الاقتراع كان ينقصه صوت نائب مريض. فاتردّد في ان أتى به الى المجلس من سرير المرض على نقالة Ambulance لكي يلقي قرعته.

ففي الديموقراطية النقية يجب أن تكون المصلحة العامة فوق مصلحة كل فرد وكل حزب. ووظيفة المجلس النيابي ان يحكم فيما اذا كان هذا أو ذاك أصلح للمجتمع. ولا بأس ان يُضحَّى بمصلحة فريق لأجل مصلحة الجمهور إذا لم يمكن تجنب التضحية بها.

والمفروض ان كل اقتراح يعرض على المجلس إنما هو لمصلحة الجمهور، وإنما النواب يختلفون في صحة هذا الفرض. مثال ذلك: الخلاف بين الرأسماليين والاشتراكيين في قضيتين اجتماعيتين مشهورتين. وهو خلاف بعيد الشقة بين الجانبين. ولكل جانب أحزاب مختلفة في البرنامج بعضها أقل غلوّاً من بعض. ولا بدّ أن يكون وراء كل برنامج مآرب لفئة من الناس أو منافع محسوسة لاشخاص. فلكي يظفر جانب بالسلطة التنفيذية (الوزارة) تتساوم أحزابه فيما بينها على ما يُنفَّذ من برنامج كل منها. وتتفق على الاقتراح لناحية واحدة لكي تضمن الفوز. وقد يمكن الاتفاق على ان تكون الحكومة مؤلفة من هذه الأحزاب المتساومة.

وعلى الرغم من جهاد بعض النواب في التضحية بالمصلحة العامة لأجل مصلحة خاصّة

وعلى الرغم من أكثرية النواب ضد هذه الناحية ، قد يبرز من الأقلية فرد مخلص لسيد قوي فيسير [illegible] إلى عاصمته أو بيانه ، فيبدو يتعذر على أولئك المنتخبين للنضمين ان يستمروا [illegible] ، ويخجلون أو يخافون نقمة منتخبيهم ، فيمدلون عن الاقتراع المشروع المعاكس لمصلحة الأمة

٤ — من هم الناخبون

ثبت مما تقدم ان من الجدير بالنيابة . بالطبع أذكى الناس وأكثرهم حنكة ، وأوسعهم اطلاعاً . وأوفرهم علماً هو الأجدر بالنيابة . ولكن ما دام الانتخاب حراً فلا ضمانة للجمهور على الاطلاق بان يجمع خيار الأمة الممتازين بالمزايا الآنف ذكرها . لأن هناك أشخاصاً لكسبهم التقاليد والقوى المالية ونحوها نفوذاً يفوق نفوذ أولئك الأذكياء المحنكين الخبيرين . ولذلك اشترط أن يكون للمرشحين للنيابة مؤهلات غير متيسرة لكل إنسان ، وتكفل بقدر الامكان أهلية المجلس لتولي بحث مصالح الأمة . تختلف هذه المؤهلات باختلاف البلاد ، وإنما هي في البلاد الراقية مقصورة على درجة معينة من الثقافة . وأظن أنه لا شرط بتاتاً للنيابة في الولايات المتحدة اللهم إلا شرط عدم الأمية .

ب — الهيئة النيابية

١ — التمثيل المزدوج

يقتضي النظرية الديموقراطية البحتة ، لا لزوم لأكثر من مجلس واحد . ولكن لأن النظام الديموقراطي يتسلم من نظام الملكية المطلق ، نظام ادارة المجتمع رويداً ، فهو لا يزال يضطر الى اليوم بعض تقاليد ذلك النظام البائد . لقد علمت أن الملك لما احتاج الى أعوان اضطر أن يشركهم بالرأي . فكان مجلس الأعيان الى جنبه يمنحه الرأي ويساعده على التنفيذ ، ويتحمل معه المسؤولية [1] وفي مقابل هذه الخدم جعل المجلس المذكور يمثل

(١) مع أن مجلس اللوردات الانكليزي كان في القرن الثامن عشر يمثل أكثر الشعب بقي يستمد أعضاءه من طبقة الاشراف ، كما سترى فيما يلي ، الى أن تحولت اكثرية الاريستوقراطية الى ديموقراطية . (راجع كتابنا « ديموقراطية أوروبا » الديموقراطية ، صفحة ١٩) .

منه السلطة شيئاً فشيئاً . ولما ظفر الشعب بحق الرأي والعمل في ادارة الدولة صار مجلس الأعيان ان جنب السلطة العليا يعضدها حينما تتطاول ارادة الأمة عليها . وربما كانت السلطة اذا هادت الى الضغط تحامياً لانفجار ثورة الأمة . كان مجلس الأعيان يعينه الملك. ولما استتبت الديموقراطية ، صار الشعب ينتخبه كما ينتخب النواب .

فمجلس الشيوخ أو الأعيان انما هو أثر تقليدي أصله مجلس أعوان الملك . « ونظام التمثيل المزدوج قديم كقدمية النظام البرلماني . والمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ أو اللوردات) يمثل تقليديًّا ، لا حرفيًّا ، ولا على الاطلاق ، القوى الاجتماعية القديمة ، (كالأعيان بالارث أو بالغنى) ، المقاومة للديموقراطية الناهضة . ومع أن انتصار الديموقراطية نظريًّا يتضمن زوال هذا المجلس الأعلى ، فلا يزال النظام المزدوج التقليدي هذا شائعاً حتى في الجمهوريات المستجدة كسربيا واليونان وجميع جمهوريات أميركا ، وفي مصر أيضاً . وربما استغني عنه الا في اسبانيا وتركيا وأستونيا ولتوانيا ولاتانيا وفنلاندا[1] »*

٢ — وظيفة الهيئة النيابية

بحسب النظام الديموقراطي البحت يتولى البرلمان أربع وظائف :

١ — سن الدستور[2] وتنقيحه . ٢ — التشريع . ٣ — تقرير التشاريع

٤ — مراقبة السلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها على ما تفعله . ربما كان الدستور الانكليزي منفرداً بالنظام التالي : —

١ — مجلس اللوردات : يعتبر محكمة عليا

٢ — مجلس العموم : يسيطر على المالية

٣ — كلا المجلسين : يسنان قوانين ويسيطران على الحكومة وينتخبان الولاة[3]

منذ ٦٠ سنة طول مجلس الأعيان الانكليزي تحديد اختصاص مجلس اللوردات

---

(١) صفحة ٤٠١ من كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية

* لما تدرجت الولايات الصغرى في أميركا من أن لها عدداً قليلا من النواب استبطرت مجلس الشيوخ، لكل ولاية شيخان، كبيرة كانت أو صغيرة .

(٢) في بعض الاحوال تنتخب هيئة عمومية لسن الدستور كما هو جار الآن في سويسرا

(٣) صفحة ٣٥ من كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية .

وتضييق سلطته . وفي أوائل هذا القرن حاول إلغاءه بتاتاً ولكنه لم ينجح . وما دام مجلس اللوردات جزءاً من الحكومة فسيبقى في شكله الحالي لمزايا جيدة فيه . وبحسب لائحة سنة ١٩١١ استبقى البارلمنت مجلس اللوردات وأبقى له السلطة في اقتراح التشريع والمناقشة فيه والبتّ فيما تأخر من القوانين . ولكنه على كل حال يخضع لإرادة مجلس العموم أخيراً . على أن بعض الديموقراطيين يرون أن مجلس اللوردات يكون أحياناً وسيطاً نافعاً بين الديموقراطية والأوتوقراطية (سلطة الفرد) التي لا محيص منها في مملكة ملكية [1]

٣ — سمو الدستور

في أوائل انتظام النظام الديموقراطي كان صاحب السلطان الأعلى يسن الدستور . وبالطبع يراعي فيه نفوذه وسلطانه ما أمكن ، ويضعف نفوذه فيه بقدر ما للأمة من جمهور أمامه . وأقل ما يحتفظ به الملك الديموقراطي من السلطة الدستورية هو أن يجيز لنفسه حلّ البارلمان مرة واحدة في مسألة واحدة بدعوى استفتاء الأمة ثانية في الأمر الذي حدث الخلاف عليه بينه وبينها . ويترتب عليه أن يدعو الأمة للانتخاب ثانية . وبقدر ما للأمة من تأثير في إرادة الملك تقل جرأته على حل البرلمان غير مرة .

وكان الملك يحتفظ بحق تعيين عدد كبير أو قليل من أعضاء مجلس الأعيان أو الشيوخ . وكان يستطيع أن يشدّ أزر الحكومة تجاه البرلمان . ولكن كان انه لمّا توطدت الديموقراطية ضعفت سلطة الملك من هذا القبيل ، وأخذ الدستور يخرج من مصنع مجلس الأمة مقوياً نفوذها .

فمعظم برلمانات العالم الآن تنقح دستورها وتفرض على الحاكم الأعلى حلف يمين الأمانة له الدستور المصري حاصل على هذه القوة . فلا ينقحه الاّ البرلمان باقتراع ثلثي الأصوات ولا يستطيع الملك أن يحل البارلمان غير مرة واحدة الاّ إذا فاجأ البلاد أمر عظيم الشأن لابد من استفتاء الأمة فيه . حينئذٍ يجوز له أن يحل البرلمان حلاً فوق العادة

---

(١) كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية صفحة ٤٣ — ٤٤

٤ — التشريع

يقوم البرلمان بتشريع القوانين المدنية والجنائية والادارية جميعاً . فاما أن يصدر مشروع القانون من دائرة الحكومة (الوزارة) ، أو أن يقدمه أحد النواب أو الشيوخ أو جماعة مؤلفة من عدد معين بالدستور . فيتناقش فيه البرلمان أو أن تفرغ كل حجة فيه . وأخيراً يقترع النواب عليه . فان فرونه الأكثرية رفع الى مجلس الشيوخ حيث يحتمل من المناقشة والاقتراع ما احتمل هناك . فان اجازه رفع الى الحاكم الأعلى ملكاً كان أو رئيس جمهورية . فان أجازه هذا صار قانوناً (١) .

يجوز للملك كما يجوز لمجلس الشيوخ أن يتنح المشروع ويرشده الى مجلس النواب . فان جاز المجلس ثانية الى الملك أو الرئيس اضطر أن يقبله ، وإلاّ فله أن يحل البرلمان مرة واحدة لكي تستفتي الأمة فيه بانتخاب جديد . ولكن هذا الأمر يندر أن يحدث الاّ إذا كانت مشادة شديدة بين الحاكم الأعلى والبرلمان . وهذا نادر لأنه في العصر الديموقراطي لا يجسر غير الدكتاتور الشديد البأس أن يعاند الأمة .

هذا هو نظام التشريع في معظم البلاد النيابية الأحكام . الاّ في الولايات المتحدة، فليس للرئيس شأن فيما يقرره الكونجرس (البرلمان الأميركي) ولذلك لا يستطيع حل الكونجرس لأنه ليس الاّ مدير ادارة الدولة حسبما تخوله القوانين التي وضعها الكونجرس والحقوق التي خوله الدستور إياها . ولهذا أعطي من حرية التصرف أكثر من كل رئيس جمهورية تقريباً .

ولا يخفى أن مهمة التشريع دائمة في البرلمان لاضطرار الأمة الى تنقيح قوانينها كل فينة بعد أخرى بسبب تغير الظروف والأحوال كل يوم. فما كان صالحاً أمس لم يعد صالحاً اليوم. وقد جدّ اليوم من عوامل الحياة الاجتماعية ما لم يكن بالأمس . مثلاً جدّ على المجتمع السما والراديو والطيارة الخ فاقتضى ان تسن قوانين لاستعمالها .

وهو معلوم أن التناقش في المجلس يقتضي جوّاً صافياً من الحرية . حرية الكلام

(١) أي لائحة يقررها مجلس النواب الانكليزي ٣ مرات في مدة سنتين من غير أن يغير أعضاؤه تصير قانوناً سواء رضي مجلس اللوردات أو لم يرض — أنظر كتاب حكومات أوربا الديموقراطية صفحة ٣٦

والنقد والتنفيذ الخ . ولذلك يجب أن يكون المجلس خالياً من كل نفوذ أجنبي عنه . ولهذا أعطي النواب حصانة من ناحية الحكومة بحيث لا تستطيع أن تتعرض لحرية نائب أو شيخ فيما يفعله في مصلحة نيابته ، أو في كل سياسة قومية غير محرمة في الدستور .

فاذا كان المجلس محرزاً هذه الحرية الغالية كان بركة للامة لانه بما يحدثه فيه من مناقشات والتقادات يتلافى كثيراً من تضحية مصالح الامة . بل يضمن كثيراً من النفع لها مهما حاول بعض النفعيين أن يقتنصوا المنافع لهم ولاجرائهم . وأما إذا كان النواب تحت تأثير سلطة أجنبية كسلطة ملك أو دكتاتور فذلك البرلمان اسمي لا نفع منه ، ولا تأثير له ، إلا التعطيل والتزمير لذي النفوذ .

٥ — تقرير المشاريع

ربما كان أهم وظائف البرلمان وأعظمها وأفيدها مباشرة للامة هو تقرير المشاريع العمرانية التي تحتاج البلاد اليها ، كالمشروعات القضائية والصحية والاقتصادية والثقافية والدفاعية الى غير ذلك وهو كثير . فهو يقرر مشروعات المحاكم ومشروعات الزراعة والري والمشروعات الصناعية والمدارس والكليات والمستشفيات والمصحات وتنظيم المدن الخ . مما يشترك الجمهور بمنافعه . فالبرلمان اذن هو الذي يرتب ميزانية الدولة وهو الذي يقرر الضرائب والمكوس . وبعبارة مجملة هو المكلف بتغذية حياة المجتمع من كل ناحية على الاطلاق ، والمسؤول عن هناءة الامة ورخائها وأمنها وسلامتها . فيقرر ما يقرره من هذه المشروعات . ويوكل الى الدوائر الحكومية المختصة بالمشروع أن تنفذه تحت مراقبتها .

اذا توسع البرلمان في تقرير المشاريع الاقتصادية التي تنتفع بها الحكومة كمشروعات السكك الحديدية والتليفون والمياه والري والخ كان يخطو خطوات عاجلة نحو النظام الاشتراكي الذي هو الديموقراطية الاقتصادية بعينها . ولها فصل خاص في هذا الكتاب .

٦ — مراقبة السلطة التنفيذية

يراقب البرلمان الحكومة بقدر ما له من السيطرة عليها . وما عليها من المسؤولية له .

في النظام الديموقراطي البحت له كل السيطرة عليها وهي مسؤولة لديه فيما تفعله لأنه هو الذي ولاّها جميع وظائفها . ولكن البلاد التي لم تستقر فيها الديموقراطية البحتة تبقى الحكومة تحت سيطرة الحاكم الأعلى ومسؤولة له في كثير أو قليل من الأمور .

جميع الحكومات الديموقراطية الغربية تجاوزت هذه الدرجة التي تتردد فيها مسؤولية الحكومة بين الحاكم الأعلى والبرلمان وأصبحت ديموقراطية مقاربة للتمام . نقول مقاربة لأنه لا يزال للسلطة التنفيذية أثر فيها في بعض البلاد . فالوزراء وهم أعضاء في البرلمان منتدبون منه ، والحاكم الأعلى يحل البرلمان في بعض الظروف الحرجة لذلك لا يعد هذا النظام ديموقراطياً بحتاً

هذا النظام الناقص غالب حتى في الجمهوريات، الا جمهورية الولايات المتحدة والجمهورية السويسرية .

في الولايات المتحدة السلطة التنفيذية (الحكومة) خارجة خروجاً مطلقاً عن الكونجرس (البارلمان) . فلا الرئيس ولا سكرتيروه (وزراؤه) ذو كرامي في أحد المجلسين . وليس له أية سلطة عليهما البتة . وهو وحده دون وزرائه مسؤول لدى الكونجرس . ووزراؤه الذين ليسوا إلا سكرتيرين له مسؤولون لديه وحده . فالرئيس إلا مدير شركة الأمة أو مدير أعمالها . وقد ولته الأمة هذه الادارة رأساً من غير تدخل الكونغرس ، والدستور أطلق يده فيها أكثر مما أطلق البرلمان الفرنساوي يد رئيس الجمهورية ، وأكثر مما أطلق البرلمان الانكليزي يد ملكه مثلاً . فالنظام الديموقراطي في الولايات المتحدة هو نموذج الديموقراطية النامجة، لأن السيادة العليا فيه للكونجرس فقط، وأضيع منه النظام السويسري كما سنلخصه فيما بعد .

لا يستطيع رئيس الولايات المتحدة ان يحل الكونغرس بتاتاً ، كما ان الكونغرس لا يستطيع أن يخلعه لأنه لم يعينه بل الأمة انتخبته رأساً . يستطيع الكونجرس اذ يحاكمه لجريمة كبرى، فان ثبتت عليه جاز له ان يخلعه .

لا يحل الكونجرس الأميركي حلاً لأي سبب ، وإنما ينتخب النواب وثلث الشيوخ كل سنتين . فالنائب يبقى سنتين، والشيخ ٦ سنين، فكأن الكونجرس يتجدد كل سنتين من

تلقاء نفسه. وهذا التجديد كاف لصلاحية الاقتراع على أي المسائل مهما عظم شأنها . ومما امتاز به الدستور الأميركي انه يخوّل الرئيس حق اعلان الحرب من غير إذن الكونجرس اذا داهمه الداعي اليها ، لئلاّ تسبقه ضربة العدو فيما لو انتظر مناقشات النواب والشيوخ

وما كادت الوزارة الانكليزية تصبح مسؤولة لمجلس العموم الذي ينتخبه كل البالغين والبالغات من الشعب حتى سارت ميالة الى أن تكون مسؤولة للشعب نفسه بواسطة الاستفتاء العام ، وصارت تجرأ على أن تقلب ظهر المجن لمجلس العموم . فبعد أن كانت تهابه صار هو يهابها . وقد اغتنم فضل هذه المزية الدستورية داود لويد جورج ورمزي مكدونلد ، وأصبحت الوزارة بسببها تشعر أنها دكتاتورية ، لأن اسقاطها أصبح متوقفاً باستفتاء الشعب، أكثر منه بإقتراع مجلس العموم . وحاصل القول ان النظام الانكليزي الآن أقل ديموقراطية منه في القرن الماضي [1]

دكتاتوريات هتلر ، وموسوليني ، وكمال (اتاتورك) ، قامت على هذه المزية . ولكن ليس من السهل اسقاطها بهذه المزية ما دام الشعب لا يملك اصدار المرسوم بالاستفتاء

بحسب دستور ١٨٧٥ الفرنساوي يحق لرئيس الجمهورية الفرنساوية ان يحل مجلس النواب بموافقة مجلس الشيوخ أو بارادته المطلقة اذا شاء . ثم يجب أن ينتخب مجلس جديد في مدة ثلاثة أشهر . وحينئذٍ تتوقف بعض حقوق الحكومة كاعلان الحكم العسكري مثلاً . ولكن ندر أن استعمل هذا الحق أحد من الرؤساء في مدة الجمهورية الثالثة . لم يستعمله سوى مكماهون على أمل أن يحصل على أكثرية محافظين (ملكيين) نقاب أملاً . ولكنه بقي في الرئاسة خاضعاً للدستور ولم يستعفِ حتى سنة ١٨٧٩ . ومع انه كان ملكيًّا في عقيدته فما خالف الدستور [2]

٧ — لمن السلطة العليا

بقيت مسألة السلطة العليا غامضة في بعض دساتير البلاد الديموقراطية فيما لو تحرّج الأمر

(١) كتاب حكومات اوربا الديموقراطية صفحة ١٥ — ١٦

(٢) كتاب حكومات أوربا الديموقراطية صفحة ٤٣٢

بين الحاكم الأعلى ، ملكاً أو رئيس جمهورية ، وبين المجلس التمثيلي نواباً وشيوخاً ، فمن تكون السلطة العليا حينئذٍ ؟

بحسب النظام الديموقراطي البحت يجب أن تعلو السيطرة العليا للبرلمان . والأمر كذلك في كثير من الدساتير الديموقراطية الحديثة . نعم أن للرئيس أو الحاكم في أكثر دساتير الأمم أن يحل البرلمان ويعزل الوزارة ، ولكن عليه أيضاً أن يدعو الأمة لانتخاب برلمان جديد في مدة قصيرة . ولهذا البرلمان الجديد أن ينقض ارادته أو ان يخلعه إذا تمرّد . تبقى المسألة حينئذٍ مسألة « قوة حرمة الدستور » المؤيدة بصولة الشعب واتحاده . فان كان الشعب واهي القوة في تأييد دستوره تجاور الحاكم حرمة الدستور ، والا خضع لها صاغراً .

إنما الذي دعانا الى البحث في هذه النقطة ما وقع على أثر وفاة المغفور له الملك فؤاد الأول . وهو أمر غريب لم يحسب حسابه في دستور من دساتير البلاد الملكية الديموقراطية على ما أظن .

كانت البلاد حينئذٍ بلا برلمان ، والملك الوارث كان قاصراً . والدستور يقضي بأن يجتمع البرلمان في عشرة أيام بعد وفاة الملك لكي يقرر ما يجب أن يقرره بشأن الملك الجديد . والمدة الدستورية لدعوة الأمة للانتخاب فاتت من زمن طويل خلافاً لنص الدستور . وتعيين مجلس الوصاية منوط بالبرلمان ، وليست تحت هيئة نيابية دستورية لتعيين مجلس الوصاية وتسلمه زمام الحكم . وكانت الوزارة منحلة بحكم الامر الواقع لوفاة ملكها . فكأن البلاد انقطعت عن الحياة السياسية الديموقراطية السابقة بتاتاً . فأية هيئة تتصدى لاستئناف حياة سياسية جديدة ؟ لم توجد هيئة البتة لهذا التصدي . والماضي لم يورث الحاضر هيئة رسمية .

وقد تضاربت أبحاث القانونيين حينئذٍ في حل هذه القضية ، بين ان يستدعى البرلمان المفروض سابقاً منذ أمد طويل . أو ان ينتخب برلمان جديد . ولكن من يستدعي ذاك أو يدعو الامة لانتخاب هذا ؟

لم يوجد في الدستور حلٌّ لهذه المشكلة في ذلك الوقت الحرج . كان الدستور قاصراً

عيشاً فيها . ولاسيما لأنه لم تمض قبلاً نقمة أفضى اليها .

ومن حسن الحظ حينئذٍ ان هيئة البلاد السياسية كانت مؤلفة من جميع الأحزاب . وكانت جبهة وطنية واحدة . وأقوى حزب فيها حزب الوفد . وكان الزعماء من الحكمة والاخلاص والحنكة بحيث لا يدعون البلاد تقع في ورطة قد تؤدي الى عاقبة وخيمة . فاتفق الوفد وسائر الأحزاب مع وزارة دولة علي ماهر باشا على ان تبقى الوزارة في مكانها ، وان تحل محل الملك في استلام زمام السلطة العليا ، وان تصدر المراسيم اللازمة . فأصدرت مرسوماً بدعوة الأمة للانتخاب في أيام ، لكي ينعقد البرلمان قبل نهاية العشرة أيام المعينة في الدستور بسبب وفاة الملك . فجرى الانتخاب . ثم أصدرت مرسوماً آخر بتعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم (بلا انتخاب) . وانعقد البرلمان ، وعين مجلس الوصاية وقدمت الوزارة استعفاءها لمجلس الوصاية . والمجلس انتدب رئيس الوزارة الجديدة ، فشكل وزارته وقدمها لمجلس الوصاية ، فأصدر هذا مرسوماً بتوليتها .

فوجه الغرابة في كل ذلك هو في معنوية « أنت تعيني في الوقت الذي أنا أعينك » لأن الدستور عاجز عن أن يعين ذا السلطة الاولى العليا .

لا توجد مشكلة كهذه اذا كان النظام ديموقراطياً بحتاً لأن السلطة العليا تكون حينئذٍ للبرلمان القائم . ولا يمكن أن يكون البرلمان غير قائم اذ لا سلطة تستطيع حله . فهو بعد ان يولد لا يموت إلا بثورة تقلب كل نظام .

٨ — اشراف البرلمان على الحكومة

في أوائل عهد الديموقراطية الحديثة كان الغرض الاول من مجلس الأمة ان يحدّ سلطة الحكومة ، ويحول دون استفحالها ، لأن الشعب كان في ذلك العهد ينظر الى الحكومة كعدوّ أو خصم له . وبالفعل لم تكن الحكومات لذلك العهد مهتمة بمصالح الشعب كما يجب ان تهتم بها ، بل كان جل اهتمامها موجهاً لمصالح أصحاب السلطات العليا فيها ، ومصالح ذوي النفوذ . وحتى اليوم لا يزال الجمهور ينظر الى الحكومة كسلطة تثقل العبء على عاتقه . ينظر الى فئة موظفي الحكومة كأشخاص ممتازين . ولهم بالفعل امتيازات ليست للجمهور (كما هو الحال عندنا في مصر)

ولكن التحزبات الديموقراطية التي توالت في القرن التاسع عشر نسخت هذه العقيدة المغروسة من أذهان الشعوب ، إذ بدا لهم أن الهيئات النيابية تستطيع ان تكبح جماح الحكام المستبدين ومحاسبهم على أعمالهم . ومع ذلك لا تزال هيبة الحكام مستعلية في بعض البرلمانات . ففي الكلترا مثلاً نرى النائب يسأل الوزير بكل حذر ، والوزير يجاوب بكل اقتضاب أو مواربة أو إبهام ، أو يجاوب جواباً لا فائدة منه ، أو لا يجاوب بتاتاً . وكذلك في البرلمان الفرنساوي لا يزال النواب يقفون موقف الاشتباه بالحكومة كأنها غير مخلصة .

وإنما يقال بالاجمال ان ديموقراطية القرن العشرين قد جرأت الهيئات النيابية على مناقشة الوزراء وتقدم المرّ ، ومحاسبتهم على كل عمل يعملونه ، وعلى تهديدهم باسقاط الوزارة اذا ثبت ان أعمالهم ضارّة بمصالح البلاد أو مناقضة لها ، أو انها لخدمة مصلحة شخصية الى غير ذلك . تنافس الهيئة النيابية الوزارة بلا تورّع ولا هوادة ، حتى إذا أحرجتها قدمت هذه استعفاءها . فديموقراطية القرن العشرين دانت حدّ النضوج من الوجهة السياسية الداخلية ، وسائر ديموقراطيات الأمم الشرقية حاذية حذوها بسرعة .

٩ — تفسير الدستور

يمكن جدًّا أن يقع خلاف بين شخصين أو هيئتين في تفسير مادة أو جملة في الدستور ، فليس لقاض أن يفسّرها كما يفسّر القانون ويطبقه . ذلك فوق اختصاص القضاء . وإنما في الولايات المتحدة الأميركية توجد المحكمة العليا التي هي فوق كل سلطة هناك : فوق سلطة الكونجرس والسلطة التنفيذية . فهي مختصة بتفسير الدستور وتطبيقه . وبهذه المحكمة يمتاز النظام الاميركاني عن الأنظمة الأوربية الديموقراطية . أما الدستور الألماني فمنذ سنة ١٩١٩ صارت محكمة خاصّة تفسّره . وتفسير الدستور الانكليزي يشبه عملية تنقيح بواسطة الملك والبارلمنت . الدستور السويسري ينص على ان المجلس الوطني نفسه يفسره (١) .

---

(١) كتاب حكومات أوربا الديموقراطية صفحة ١٦

١٠ — أقرب ديموقراطية الى الكمال الآن

تعتبر الجمهورية السويسرية أفضل نموذج للديموقراطية حتى الآن ، لأن الشعب السويسري يشترك في ادارة الحكومة اشتراكاً فعليًا [1] ونظامها مرضٍ لجميع عناصرها المختلفة لغة ودينًا . في سويسرا ٧١ بالمئة يتكلمون الألمانية و٢١ ٪ الافرنسية و٦ في ٪ الطليانية . من الجميع ٥٧ ٪ بروتستانت . و ٤٢ ٪ كاثوليك تقريباً و½ ٪ يهود . ومع ذلك ليس من اعتبار هناك لسوى الوطنية .

خطة الحكومة السويسرية داعًا الحياد الدولي البحت

النظام اقليمي لا مركزي Fedral . ولكنه أوسع من نظام الولايات المتحدة الأميركية الاقليمي ، أي ان كل اقليم أو ولاية Canton مستقل بتشريعه الداخلي . ولكل اقليم مجلسه النيابي التشريعي الخاص . ولجميع الأقاليم مجلس عام (بارلمان) ذو هيئتين ، الأولى تسمى مجلس الدولة (يقابل مجلس الاعيان أو الشيوخ في الدول الأخرى) ويشتمل على ٤٠ نائبًا . من كل اقليم Canton نائبان . ولكل اقليم حق التصرف في كيفية انتخاب شيخيه ، ومجلس الاقليم يدفع راتبهما . والهيئة الثانية المجلس الوطني أو الاهلي (يقابل النواب) يشتمل على ١٨٧ نائبًا باعتبار نائب عن كل ٢٢ الف ناخب ، ومدة المجلس ٤ سنين . والنفوذ الأكبر لهذا المجلس . وكلا المجلسين يسميان المجلس الاقليمي العام (بارلمان)

أما السلطة التنفيذية ففذة الشكل . فهي ليست في يد ملك ، ولا في يد رئيس جمهورية ، ولا في يد وزارة ، بل هي في يد لجنة من ٧ أشخاص تسمى مجلس الأقاليم ، أو المجمع الاقليمي Federal Cauncel مركزه في العاصمة (برن) ينتخب أعضاءه المجلس الاقليمي العام (النواب والشيوخ) كل أربع سنين ، وينتخب منهم رئيسًا لهم ونائب رئيس كل عام .

يتولى كل واحد من هؤلاء السبعة ادارة دائرة من دوائر الحكومة السبعة . للرئيس (١) الادارة الخارجية . وللآخرين (٢) الداخلية (٣) العدلية والبوليس (٤) الحربية (٥) المالية والضرائب (٦) الزراعة والتجارة والصناعة (٧) البوسطة والسكك الحديدية .

---

(١) كتاب حكومات اوربا الديموقراطية صفحة ٥٨٠

وفي حين أن رئيس الجمهورية الفرنساوية يشد أزر الوزارة ، والملكية الانكليزية تشد أزر رئيس الوزارة ، فهذا المجلس الوزاري السويسري يقف على قدميه معتمداً على نفسه فقط ، إذ لا سلطة وراءه تشد أزره . وإنما الدستور السويسري يمنحه سلطة واسعة لمراقبة الحكومات الاقليمية والاشراف عليها وتنفيذ التشريع الاقليمي . ولكنه لا يعتمد على أكثرية أي حزب . ولا يحاول أن يجعل المجلس النيابي التشريعي إذا كان المجلس الاقليمي العام عنده[1] .

[حاشية] لخصنا هنا وفيما سبق بعض أشكال النظام الديموقراطي في أوربا وأميركا لكي يكون في علم القارىء الى أية درجة من التطور الراقي بلغ النظام الديموقراطي في هذا العصر

١١ — الديموقراطية في الاسلام

«كانت الرئاسة أو الامارة عند العرب لأهل العصبة والجاه . وإذا تساوت العصبية في الجماعة قدّموا أكبرهم سنّاً . ولذلك كان لفظ الشيخ عندهم يدل على الشيخوخة والرئاسة معاً . وإذا أشكل عليهم الانتخاب لأي سبب عمدوا الى الاقتراع . وكذلك إذا اجتمعت عدة قبائل في محالفة على حرب، واحتاجوا الى من يرأسهم جميعاً يقترعون بين أهل الرئاسة . فمن خرجت عليه القرعة رأسوه . ذلك هو شأن بدو العرب والبدو معظمهم . وأما حضرهم في مكة، فالرئاسة فيهم لسادن الكعبة الذي مفتاحها في يده . ولما أفضت السدانة الى قريش صارت السيادة لهم في كل شيء »[2]

«وكان في كل قبيلة بالجاهلية بيوتات تشتهر بالرئاسة والشرف، فتمتاز على سائر القبيلة، وتكون الرئاسة فيها ... وقد امتازت هذه البيوتات على قبائلها بالشرف لتوالي ثلاثة آباء منها بالرئاسة على الأقل . ولأهل البيوتات نفوذ على سائر القبيلة[3] »

«وكانت الخلافة لعهد الخلفاء الراشدين شورى — وما هي شورى — كان للخليفة أن يسمي من يخلفه ممن يرى فيهم الكفاءة ، كما فعل أبو بكر في تسمية عمر . ولكنه لم

(١) كتاب دول أوربا الديموقراطية ٥٧١ — ٥٧٥

(٢) تاريخ التمدن الاسلامي لمرحوم جورجي بك زيدان جزء أول صفحة ٢٣

(٣) « « « « صفحة ٢٧

يسمه إلا بعد أن شاور أصحابه فيه . وإذ خاف أن يدعو ذلك الى القيل والقال ، عين جماعة يختارون من بينهم خليفة كما عمل هو . حتى أن عمر لما سمى الشورى لانتخاب من يخلفه منهم سمى ابنه عبد الله في جماعتهم ، ولكنه نهى عن انتخابه . فاختاروا عثمان ابن عفان (الى آخر الرواية ...) . فلما قتل علي أوصت شيعته حصر الخلافة في نسله باعتبار انهم بضعة النبي . فسألوه وهو على فراش الموت : « أنبايع الحسن » فقال : « لا آمركم ولا أنهاكم . أنتم أبصر » . أما هم فبايعوا الحسن .

« فطريقة الخلفاء الراشدين في انتخاب الخلفاء من أفضل ما بلغ اليه جهد المتمدنين حتى الآن . وهي جامعة بين الجمهورية والملكية والشورى . أما الجمهورية فلأن الخليفة كان ينتخب من جمهور القرشيين بلا حصر ولا تعيين . وهي شورية ، لأن الانتخاب يكون بالشورى . وهي مطلقة لأن الخليفة إذا قبض على أزمة الملك كان مطلق التصرف . فاذا أضفت الى ذلك شروطها الأربعة التي ذكرناها كانت أفضل أنواع الحكومات على الاطلاق »[1]

ج - البيئة الديموقراطية

لماذا لم تنم النبتة الديموقراطية في عشرات القرون الماضية عمرها المنتظر ، ولم تترعرع إلا في هذا العصر ؟

لأن البيئة الاجتماعية لم تكن صالحة لها . كانت أشواك السلطة الفردية تخنقها ، والتقاليد المتحجرة لا تدع منافذ لجذورها .

كيف يمكن أن تنمو وقد كان في يقين الجمهور أن سلطة الزعيم مستمدة من الاله ، وان الاله نفسه جد الزعيم ، وان سعادة ذلك الجمهور مستمدة من رضى الإله ، وان شقاءه ناجم عن حلول غضب الإله عليه ، وان استرضاء الإله لا يمكن الا عن يد حفيده الزعيم : — الملك ، الكاهن . فلا بد إذن من استرضاء هذا الكاهن ، الملك ، بالخضوع له والطاعة لأوامره وتقديم القرابين والتقدمات له .

هذه العقيدة الطبيعية لعقول الجاهلة أسرار الطبيعة ونواميسها ، شاملة كل قبيل من الناس ، وراسخة في أذهانهم ، كأنها فلذة من ألبابهم . فلا بدع أن تتوالى القرون

(١) تاريخ التمدن الاسلامي جزء أول صفحة ١٠٩ و ١١٠

عليهم وهي مستحكمة في عقولهم . وطالما هي مستحكمة هي حائلة دون استقصاء أسرار الطبيعة واكتشاف نواميسها واستخراج خيراتها . لذلك بقي الجنس البشري هائماً في مهامه الجهل كل هذه القرون المنصرمة . فلا بدع أن يخنق هشيم الحكم الفردي المطلق نبتة الديموقراطية .

بقيت جرثومة الديموقراطية كامنة في بطن البيئة الاجتماعية ، الى أن جعلت الطبيعة تعلن أسرارها للعقل الإنساني ولو على الرغم منه . فلما شقّ فجر المعرفة ظلماء الجهل شرعت تلك البزرة تفرخ . وكان أنه كلما نالت شمس المعرفة جعل ذلك الفرخ ينمو .

كان القرن التاسع عشر ضحى الحضارة الغربية . اندثر فيه معظم هشيم الخرافات والتقاليد العمياء . فأصبح بيئة جيدة للديموقراطية .

أهم ما يذكر من ملاءمات البيئة لنموها : —

أولاً : سعة الانتشار الفكري طولاً في الزمن ثم عرضاً في المكان .

أما طولاً فكان بواسطة فن التدوين — الكتابة ، حتى منذ أول عهدها الفخاري والحجري في بابل ومصر ، كان التدوين وسيلة لنقل أخبار السالفين الى الخالفين . وبه وبما تخلّف من الآثار حُفظت معلومات أولئك لهؤلاء . وهؤلاء ضمّوا إليها ما جدّ من معلوماتهم وخلفوها لخلفائهم . وهكذا كانت المعارف تتجمع من جيل الى جيل . وتتحسّس وتنمى الى أن بلغت إلينا اليوم أكداساً وأكواماً لا نستطيع أن نستوعبها ذاكرتنا كلها جيداً ، فنتناسخها متنوعي الاختصاص بها . فبواسطة فنّ الكتابة انتشرت الأفكار طولاً ببطء في تيار الزمن الطويل .

وأما عرضاً فكان انتشار الأفكار بواسطة الطباعة بحيث تنشر مقعاً واسعاً أو اصقاعاً في وقت واحد تقريباً . تنشر الأفكار بهذه الطريقة من غير أن يشوّهها التداول والنقل والنسخ . وفي الوقت نفسه تؤثر في صياغة عقول المطالعين تأثيراً واحداً يقصر شقة سوء التفاهم بينهم وتباين تصوراتهم .

وقد عظمت سعة الانتشار العرضي باختراع فنّ الصحافة الذي لم يبق حدّاً لتأثيره في عقول الجماهير . وكانت الصحافة وسيلة أخرى للانتشار الطولي .

ثانياً : سرعة الانتشار الفكري عرضاً وطولاً في وقت واحد . فالكهرباء التي تضارع سرعتها سرعة النور مكنتنا من نشر الأفكار حول الكرة الأرضية في الفينة التي تصدر فيها الفكرة . فجميع سكان الأرض يتبادلون أخبارهم وأفكارهم وتصوراتهم ومعلوماتهم في وقت واحد مهما تباعدت المسافات بينهم ولم يبق للزمن حساب الا في التسجيل للخلفاء .

ناهيك عن أن الفونوغراف والسينما الناطق ألغيا الزمن إلغاءً باتاً . فبعد مئات من السنين يستطيع أناس المستقبل أن يشاهدوا حوادث هذا الحاضر ويسمعوها كأنهم عادوا الى زمنها الماضي . ناهيك عن الراديو والرادار

ثالثاً : سرعة النقل — فهذه ضيّقت مساحة سطح الأرض بالنسبة الى تحرك الانسان عليها . فبعد أن كان سائق الظعن يقطع صحراء سينا في بضعة أيام أصبح الطيار يقطعها في ساعتين تقريباً . وبعد أن كانت القوافل تنقل الأرطال أصبحت السفن والقطرات البخارية تحمل الأطنان .

كل هذا سهّل اتصال الأفراد بعضهم ببعض وتقارب الأمم . وسهّل جميع أنواع التبادل والتقابض والتعامل والتفاهم بينها .

رابعاً : اتساع دائرة العلم والاختراع — في القرن التاسع عشر نشط العلم العملي نشاطاً عظيماً جداً ، وطفر الى الأمام طفرة لا تضارعها طفرة في ماضيه . وكان من ثماره اختراع مخترعات لا تحصى ، قامت مقام الأيدي العاملة في جميع أعمال المعايش كما هو معلوم .

وكان من نتائج هذه الطفرة العلمية العملية الاختراعية ، طفرة إنتاجية هائلة أيضاً تراكمت بها الثروات تراكماً مدهشاً . ولأن النظام الاجتماعي لم يكن ديموقراطياً بحتاً ، بل كان النظام الافرادي لا يزال منسابا فيه ، صارت الحالة الاقتصادية استقطابية . تجمع الغنى الضخم في قطب ، والفقر المدقع في قطب آخر . الغنى في قمة الهرم الاجتماعي ، والفقر في قاعدته . أفراد ذاك قليلون ، وأفراد هذه جماهير عديدة .

فانتشار المعارف من ناحية حصد هشيم الترهات والتقاليد الخرافية من حقل المجتمع العام . وذلك الاستقطاب المالي أثار حسد الطبقات المستثيرة لطبقة المتمولين ، وحنق الفقراء المعانين شظف العيش على طبقة المترفين المترفين . وتنبه العامة جميعاً الى حقوق

الانسان الطبيعية الغاشمة تحت أقدام الحكام المستبدين .

كل هذه الانقلابات الاجتماعية المتسارعة هيأت الطريق ومهدته لقدوم الديموقراطية الحديثة . ولو بقي العالم في سذاجته القديمة وغباوته المتقادمة منغمساً في تقاليده الخرافية وأوهامه، لما وجدت الديموقراطية الى مجتمعه سبيلاً ، بل لبقي أسياداً معدودين يتحكمون بقطعان من العبيد لا يحصى عددها .

إذاً يستخلص مما تقدم ان البيئة التي لا يزال الجهل والخرافات غيوماً متبددة في جوها، لا تصلح للنظام الديموقراطي . وادخال هذا النظام إليها خطر على حياتها الاجتماعية يشق السبيل فيها الى الفوضى والثورات الجهنمية . فالحكم الفردي يبقى صالحاً لها الى أن يفيض نور الحضارة الحديثة عليها ، ويكسبها ما يستطاع من مزايا المدنية ومن ثقافاتها وأخلاقها .

والدول المستعمرة تجد عذراً لا غبار عليه في حكم المستعمرات بالنظام الحكومي المباشر المطلق . ولكنها لا تجد عذراً في حرمان أهل تلك المستعمرات من التعليم والثقافة المهيئين لها لاعتناق العقيدة الديموقراطية . لأن هذا الحرمان يثبت أنها تقصد بالاستعمار الاستمرار على استعباد الأهالي لاستغلال قواهم وبلادهم جميعاً كما تستغل البهائم السائمة .

على أن الروح الديموقراطية نفسها ، تمهد الطريق لنفسها ،وتمد البيئة بنفسها ، لكي تصلح لحياتها المترعرعة . البيئة الصالحة لها هي انتشار المعرفة . والديموقراطية نفسها تنشر المعرفة . والبيئة الصالحة لها أيضاً هي تدميث الأخلاق وهي تدمث الأخلاق .وانتشار الحرية الشخصية يسهل السبيل لها . وهي أهم عامل في انتشار الحرية .

اذن الديموقراطية تشق طريقها لنفسها بنفسها، رغم العوامل التي كانت في الماضي تخنقها في مهدها .

الفصل الثالث

تيار الرأي العام[1]

أ — هل هناك رأي عام مضبوط ؟

١ — تيار الرأي العام

الانسان كالفرد يقلد ، والتقليد ناموس طبيعي شامل الأحياء حتى الجماد ، وله سبب طبيعي أيضاً قد يلذ للقارىء شرحه ، فنشرحه ليكون القارىء على بصيرة في تفهم شرحنا للرأي العام .

قف أمام بركة من الماء وألق في طرف منها قطعة من الخشب الهش بقدر الكف فتعوم طبعاً . ثم ضع في الطرف الآخر قطعة أخرى مثلها وأضغطها في الماء وأتركها تعوم، فتحدث موجة تنتشر في سطح البركة . افعل ذلك كل هنيهة . هنيهات متساوية المدة، قل كل ثانية، ترتفع الخشبة وتهبط فتحدث في الماء تموجات متواليات في مرات متساوية ، أي ثوان . حينئذٍ ترى الخشبة الأخرى تعلو وتسفل تبعاً للموجات التي تتوالى عندها صادرة من الخشبة الأول . ترى ان الخشبتين تعلوان وتهبطان معاً . فكأن الثانية تقلد الأولى بتأثير هذه عليها .

هذا مثل للتقليد في الجماد ، وهو يماثل جداً التقليد بين الأحياء ولا سيما العليا منها كالفرد وأشباه الانسان : القورلا والشمبانزي والأورانوتان والجابون — ثم الانسان. والمبدأ الأساسي واحد في التقليدين ، لسبب طبيعي واحد نبسطه فيما يلي :

بين انسان وانسان كما بين فرد وفرد (كما بين الخشبتين في المثل المذكور آنفاً) اتصال

---

(١) — هذا الفصل نشر في مجلة الهلال في يونيو ويوليو سنة ١٩٣٦

بصري واتصال سمعي . وكلا الاتصالين موجٌ كموجٌ الماء . الاتصال البصري موجٌ أثيري (إلاّ اذا ثبت أن النور وكل شعاع كهربيسي إنما هو ذرات مادية منتشرة ، فيكون الموجٌ كهربيسيٌّ ماديًّا) . والاتصال السمعي موجٌ هوائي . فاذا ألقى الانسان (أو القرد) حركة موجٌ النور أمواجاً عدة بفعل هذه الحركة مطابقة لها . وهذه الامواج تصدم مقلة شخص آخر فترج عصبه البصري رجّة تماثل موجة النور من حيث الحدة . فتنتقل الرجّة الى مركز في الدماغ مماثلة تلك الموجة أيضاً . فيرتد فعل تلك الموجة الى العصب المحرك ، فتتحرك عضلات الجسم حركة تشابه حركة الشخص الاول . هذا اذا لم تكن قوة الارادة مسيطرة تمنع أو تتبع حسب رغبتها

هذه العملية تشابه عملية الراديو بجميع تفاصيلها تقريباً . كذلك اذا أصدر الشخص الاول صوتاً أو نطقاً ينتقل الصوت أمواجاً هوائية فتصدم طبلة أذن الشخص الآخر ويحدث كما حدث في حكاية انتقال الحركة بواسطة النور .

ويمكن أن تحل مسألة « توارد الافكار » Telepathy على هذا النحو بانتقال الفكر بواسطة الجوّ الكهربيسي الذي يصدره الدماغ المفكر ، فيصدم دماغ شخص آخر ، ويحدث فيه مثل ذلك الفكر . وهذا موضوع قائم بذاته يستوجب بحثاً مفصلاً .

على هذا النحو يكون التقليد في الاحياء . فاذا صفق مصفق لخطيب ، صفق الآخرون معه من غير حكم الارادة . واذا غنى شخص غنى معه الآخرون . واذا رقص راقص تمايل الآخرون معه . وقد يهون جميعاً للرقص اذا لم يكن ذلك مستهجناً في آدابهم . واذا بكى باك بكى معه الآخرون . وإذا تثاءب تثاءبوا الى غير ذلك . يحدث هذا التقليد في كثير من الاحوال حين تكون الارادة على الحياد . وكثيراً ما تكون على الحياد إذا كان العقل مرتاباً أو مفاجئاً بظاهرة وليس له وقت للتعقل ، أو إذا كان الصواب خفيًّا .

٢ — ضعف سلطان العقل والارادة

لدى تيار الرأي العام

في قليل من ظواهر الحياة يكون للعقل حكم والارادة سلطان . وفي كثير منها لا يكون لها حكم ولا سلطان . لا حكم للعقل ولا سلطان للارادة إلاّ إذا كان ثمة وقت للتفكير

والتأني والتعليل والاستنتاج بحيث يصدر العقل حكمه وتصدر الارادة أمرها . وأما في الأحوال المفاجئة وفي أوقات الحماسة أو الانفعال مهما كان سببه فيغلب التقليد على التعقل ، أي يغلب الانقياد للمؤثرات الخارجية . وحيث لا تعقل فلا ارادة . وإذا كان الجهل سائداً فالتقليد يتمادى .

إذا تجمهر جمهور من الناس لأمر كمظاهرة مثلاً اشترك فيها كل من صادفها في طريقه من غير نظر الى العواقب ، محمودة كانت أم غير محمودة . وإذا تألب بضعة أفراد على فرد يتهمونه بجريمة، تجمع الجمهور حوله يشتركون معهم في اتهامه، من غير أن يتحققوا ان كانت التهمة صحيحة أو زورية . وقد يتكون به وهو بريء، والذين اتهموه مجرمون . كذلك اذا اجتمع فريق حول مستعطف وهم يرثون له ويتعطفون عليه تألب الجمع حوله يشتركون في العطف عليه من غير أن يتحققوا أمره ، وقد يكون هو والقليلون المحيطون به يمثلون دور احتيال .

وإذا رأى فرد جماعة تنهزم أو تعدو نحو غرض عام يبتغيه أي إنسان ، جرى معهم لاعتقاده بصواب عملهم ، من غير أن يتحقق إن كان عملهم صواباً أو ضلالاً . مثلاً إذا رأى جماعة يصيحون : « لص . لص » وهم يركضون في جهة ركض معهم ليتبينه أن اللص في تلك الجهة . وقد يكون اللص قد زاغ في جهة أخرى . فالفرد في حالة جهله يستمد علمه من الجماعة ، وقد تكون الجماعة أجهل منه . يكفي أن يزعم فرد أن العدو في تلك الناحية فيتبعه آخر وآخر الى أن يجتمع جمهور من الناس وراءه . وكلما كثر الجمهور اشتد اليقين بصحة الزعم .

في الثورة المصرية الأولى بعد الحرب العظمى أطلق طلق ناري بين المتظاهرين . فصاح أحدهم : « أرمني أطلقه » . وجرى يتبع شخصاً هارباً ، فجرى وراءه الجميع الى أن دخلوا في حارة . فقال قائل : إن الخائن دخل هذا المنزل ، فحاصر المنزل ، والجمهور يعتقدون أن الأرمني الذي أطلق المسدس محتمٍ فيه . وكادوا يحرقون المنزل لولا أن أتى عدد من الجنود وشتتوا الجمهور . ثم فحص المحقق جميع من في المنزل فلم يجد أرمنياً . ولم يجد من سكانه إلا وطنيين وبينهم وطني غريب الدار ، وكان سبب فراره أولاً خوفه من الطلق الناري ،

ولم يعد في امكانه أن يفسر لمطارديه سبب هربه فلجأ الى تلك الدار . ولكن من كان يستطيع أن يقنع الجمهور أن مطاردته ليست في طريقها السديد ؟

في حالة الجهل يكون السلطان للتقليد . ومتى تسلط التقليد انهزم التعقل والذوق السليم والحكمة والعلم الأساسي على هذا النحو ينتشر الزي حسناً كان أو رديئاً . ولا يفطن المقلدون لرداءته إلاّ بعد أن ينكبوا بعواقبها الوخيمة . هكذا انتشر زي حلق الشوارب وتعرية سواعد السيدات ، وقص شعر النساء ، وتقصير الفساتين ، وتعرية رؤوس الشبان ، حتى في أيام الحر المحرق ، الى غير ذلك من الأزياء المتعاقبة في كل رده من الزمان — فتنتشر الأزياء بفعل التقليد ، لا بحكم العقل وسلطان الارادة . لا يأتي حكم العقل إلاّ متأخراً ، ولا يأتي سلطان الارادة إلاّ بعده متأخراً أيضاً . وقد تعجز عن كبح جماح التقليد إذا كان الزي أو العادة قد عمّ انتشارهما ، لأن حكم الرأي العام أقوى من حكم العقل لسببين :

الأول : أنه يبدو للذهن أن الأمر لو لم يكن صواباً أو حقيقيّاً لما أجمع عليه جمهور الناس . وقد يقول المرء في نفسه ما أنا أكثر فهماً أو علماً أو اختباراً من هؤلاء الناس جميعاً ، فيغلب عليه الشك في حكمته أو علمه أو اختباره . وإذا تألب الجمهور أو أجمعوا على أمر لذيوع سبب لهذا الأمر قبل السبب الذائع كعقيدة يقينية من غير أن يبحث ان كان ذلك السبب صحيحاً ، لاعتقاده بصحة شهادة التواتر . ولا يفطن أنه قد يكون منشأ ذلك التواتر كلة قالها فرد خطأً أو اختلقها اختلاقاً أو توهم معناها توهماً ، فذاعت بين الجمهور ، مؤكدة .

والثاني لأنه يرى أن سواه شذوذ لدى خطأ الجمهور فيحجم عن هذا الشذوذ مكرهاً . وعلى هذا النحو جرى القول المأثور : « العاقل بين المجانين مجنون وهم العاقلون » . وكان إذا شذت سيدة بأن وضعت قبعتها على جنب رأسها من قمته الى أسفل خدها وتركت الجنب الآخر عارياً عدّ عملها هذا شذوذاً . والآن ترى كثيراً من السيدات يفعلن هذا الشذوذ فأصبح زي اليوم « وموضته » .

لم تنتشر الضلالات بين العوام إلاّ بسبب تأثير عقلية الجمهور على عقل الفرد . وهو تأثير عظيم جداً لا يتصوره القارىء . فالفرد يستمد معظم أفكاره وآرائه وأحكام عقله من عقلية

الجمهور، وقليلون هم المفكرون الذين يستقلون بأفكارهم وأحكامهم ويعتمدون على تعقلهم. والحكاية التالية تمثل لك هذه الحقيقة الاجتماعية خير تمثيل. كان المعلم مدرسة أولية في قرية على شيء من العلم والمعرفة والأخلاق النبيلة. فكان الأهالي يجلونه جداً. ففي ذات يوم جاءه أحدهم وسأله باهتمام: أرجو منك يا سيدي أن تشرح لي فوائد الترمس. فاستغرب المعلم سؤاله وسأله: لماذا يهمك هذا الأمر؟ فأجاب: لأني عكفت على تجارة الترمس، وأود أن أروجها بالتبشير بفوائده.

فضحك المعلم وقال: فكرة حسنة. ولكني بكل أسف لا أعلم عن الترمس علماً ذا قيمة، ربما كان النباتيون أو الأطباء أو الكيمياويون يفيدونك شيئاً، أما أنا فلا!

— عجباً يا سيدي المعلم! ما راجت تجارة الترمس في هذه البلدة إلا لأن أهلها رأوك تكثر من أكله فرثقوا أنه مفيد للصحة فجعلوا يتسابقون في أكله. وكل يوم لهم حديث جديد عن فوائده للمعدة وللكبد وللقلب وللحمى وللأسنان حتى العيون حتى الدماغ حتى العقل حتى الذكاء — كل هذه تتغذى من الترمس — كل ذلك لأنهم رأوا المعلم يأكله دائماً. وقد انتشرت هذه العقيدة الى سائر القرى المجاورة وراجت تجارة الترمس. وهي الآن فرصة سانحة للتكسب منها. ولذلك جئتك أسألك عن فوائده الحقيقية.

فقهقه المعلم وقال: حقاً إني لا أدري!

— إذاً لماذا تأكله؟

— لأني كنت أدخن كثيراً والآن أنا تائب عن التدخين، فاستعضت عنه بأكل الترمس

وما انقضت بضعة أيام على هذا الحديث حتى سمع المعلم في أحد مجالس أهل القرية أحاديث عجيبة غريبة عن فوائد الترمس. سمع أنه خير علاج لإبطال عادة التدخين. ثم سمع أنه يقوم مقام التبغ في السجاير، فيشوى ويلطخ ويضاف الى التبغ، ويستعمل كالقهوة لعلاج السعال، ويستعمل علاجاً لتقوية القلب ومرض السكر. ويستعمل دقيقه مغلياً كما دات للأورام حتى للعيون الملتهبة الزمداء، الى غير ذلك من الترهات التي لا تخطر على بال. وعبثاً حاول المعلم أن يمحق هذه الضلالات من أذهان الجمهور لأنهم صاروا يسندونها الى أساطين الطب القدماء والمحدثين ويروون الحوادث الغريبة العجيبة

عن تأثير الترمس في شفاء الأمراض ، حتى كاد المعلم نفسه يصدق أخيراً تلك المزاعم . وربما اضطر أن يسأم بعضها امثالاً لرميه الجمهور بالجهل .

فانظر كم كان تأثير عقلية الجمهور على عقل الفرد الجاهل . لا يستطيع الفرد أن يقاوم تيار رأي الجمهور ، بل هو بالأحرى يرتاح الى الجري مع التيار لأن فيه سلامته من خطر الجمود أو المقاومة . ان تيار العقلية الاجتماعية أقوى تيار يساق فيه الفرد . وهو أقرب مصادر معلوماته وأسهل موارداً . فمعظم علم الفرد ومعارفه مستمدة من عقلية الجمهور ، أي الرأي العام .

لو كانت عقلية الجمهور هي السلطة الوحيدة المسيطرة على المجتمع لكان مصير المجتمع التقهقر والانحطاط والفناء أخيراً . ولكن بين الجمهور أفراداً غير قليلين يتروون ويتعقلون ويكتشفون أغلاط الرأي العام ، وما تؤدي إليه من الأخطار . على أن قليلين منهم يجرؤون أن يجاهروا بآرائهم الصائبة المخالفة لرأي الجمهور . وهم المصلحون الذين تدفعهم لذة حكمهم الى المخاطرة ، لمقاومة الرأي العام التي تعرضهم لنقمته . وندر أن سلم أحد منهم من هذه النقمة ، ومعظمهم فدوا المجتمع بحياتهم ، لأن المبدأ النبيل أو التفكر السديد ، الذي ضحوا بأنفسهم لأجله ، ساد بعدهم ومجد المجتمع ذكراهم لأجله .

٣ — ضعف الرأي العام

يكفي ما تقدّم بياناً لمنشأ الرأي العام وتفسيراً لمعناه . فنجملهما فيما يلي : منشأ الرأي العام « التقليد » . وكلما اتسعت دائرة التقليد قويت سلطة الرأي العام ، وخضع الفرد لهذه السلطة ، اذن لا يكون الرأي العام دائماً صائباً ، بل يغلب أن يكون خاطئاً لأن قوامه التقليد لا التعقل ، والتقليد تيار عنيف يجرف في سبيله كل تعقل وارادة .

إذن ، هنا يحضر الى ذهنك هذا السؤال : اذا كان الرأي العام خاطئاً في غالب الاحوال فالديموقراطية التي هي أساس الحكم الذاتي غير صالحة للاجتماع . واذا كان رأي الفرد المتعقل أصوب وأصح ، فالحكم الفردي المطلق ، بل الاستبدادي أصوب وأصح ، أليس الأمر هكذا كنتيجة للشرح الآنف ؟

والجواب : أنه لكذلك . فلو كانت الديموقراطية قائمة على الرأي العام لكانت معيبة

على المجتمع . ولو كان مضموناً ان الحاكم الفرد صائب التعقل حسن النية لكان الحكم الفردي المطلق أسلوب الأحكام . ونكون قد اقمنا دعائمنا على الرأي العام . ولا الحاكم المطلق يكون سديد الرأي صالح الارادة حسن القصد إلا نادراً

الحكم الذاتي الديموقراطي بالاسم . والرأي العام فيه رأي الخاصة لا رأي الجمهور . فلا رأي عام في الحكم الذاتي ، بل فيه رأي خاص بفئة أو فرد . حسبك أن تعلم الوجود الاضطراب في الحكم الذاتي لكي تذعن حالاً أنه خلو من الرأي العام . الحكم الذاتي الديموقراطي يترجح على صراخ آراء عدة متنوعة ، ولكنه يستلب على أكتافه أطلاعها التي تجمع عدداً غالباً من الجمهور . مع ذلك لا يعد رأي الأغلبية مثلاً أعلى في الرأي ، بل يحتمل جداً أن يكون خاطئاً ويحتمل جداً أن يكون رأي فرد واحد من ملايين الأمة أصوب الآراء ، ولكنه يغرق في آراء الأكثرية ، لأن ذلك الفرد لا يستطيع أن يذيع براهين صحته على الجمهور ، مادامت هناك أغراض شخصية تقتله .

ثم هناك اعتبار آخر عظيم الشأن جداً وهو أن الرأي العام ، أو بالأحرى عقلية الجمهور تضعف لدى نزاع الأحزاب ، بل يضمحل الرأي العام (بالمعنى الذي شرحناه سابقاً) في حلبة هذا النزاع . وإنما يقوم رأي فرد ، أو على الغالب رأي بعض أفراد ذوي مصالح شخصية تتفق مع مصالح جانب من الجمهور ، أو تتراءى انها تتفق معها فيكون أهل هذا الجانب معذورين في الدعاية الى رأيهم . وأما سائر الجمهور أو معظمه ، فينقاد الى هذا الجانب بحكم التقليد الأعمى انقياداً للتيار . فزعيم الحزب الأقدر والأقوى هو الذي يجعل لياره أقوى وأعنف باستهوائه العدد الأوفر من الشعب . وكلما قوي التيار استقوى بما يجرفه معه .

مع كل ذلك لا يكون الرأي الخاص الغالب أصح الآراء وأوفقها لمصلحة الجمهور ، لأن المصالح الشخصية متغلبة فيه . ولو كان الجمهور يهتدي الى أصوب الآراء وأنفعها ويفهمها لكان ثمة رأي عام حقيقي لا تقف عند تياره سعايات أصحاب المصالح الخاصة . ولو تسنى للجمهور هذا الفهم وذاك الاقتناع لصلحت حال مجتمعه سريعاً ، ولكان رقي ذلك المجتمع أعجل وأقرب الى المثل الأعلى . ولكن بكل أسف ليس الأمر كذلك ، بل بالعكس لا يسود إلا رأي ذوي المصالح الشخصية . وهذا المرض الاجتماعي فعال في الأمم الغبية أو القليلة العلم والتمدن ، وأخف وطأة في الأمم الراقية .

وحاصل القول أنه ليس في الحكم الديموقراطي رأي عام ، بل هناك رأي خاص وهو الذي يسيّر التيار ويقربه بما يخرفه معه . وان الرأي العام يكون معنى الكلمة أسد خيراً من هذا الرأي الخاص ، لأن الذي يميل إليه التقليد لا التعقل

ب — قوة رأي الأقلية

١ — الرأي العام عشيرة عامة

لا يخفى أن شؤون الأمة مختلفة . وكثير منها يعارض بعضها بعضاً . ولهذا تختلف وجوه الصواب فيها . وبالتالي تختلف الآراء في تقرير الأصوب منها . والسائد هو رأي فريق دون فريق آخر . ومن هذه الحقيقة الناصعة يتضح لك وهم القول « بالرأي العام » . ولا يبقى عندك شك بأن الرأي العام لا وجود له بتاتاً . بل الموجود فعلاً هو « رأي الأكثرية » كما شرحناه آنفاً . ولعلّ هذا ما يعنيه القائلون بالرأي العام . (وقد لا يكون رأي الأكثرية سائداً كما سنشرحه فيما يلي) .

وإنما صحّ القول « بالرأي العام » في التقاليد المتوارثة من عهود قديمة كالطقوس الدينية والعادات الرسمية ، كبطالة أول الأسبوع أو سادسه مثلاً ، وبطالة الأعياد ، وكسنة الزواج والطلاق ، وتقليد الجنائز ، الى غير ذلك من النظم التي شبّ كل فرد وهو شاعر بأنها أجزاء من نظام حياته . فاجماع الجمهور على تقليد هذه التقاليد يعتبر « عقيدة عامة » وهذه العبارة ترادف « الرأي العام » . فاذا ظهر من يريد نقض أي تقليد منها أو تعديله عدّ شاذاً أو خارجاً على حكم الرأي العام ، اللهمّ إلاّ اذا صادف النقض أو التعديل هوًى في نفوس جانب من الجمهور ، فحينئذٍ يخرج ذلك التقليد من حكم الرأي العام ، ويصبح قضية للمناقشة والاستفتاء والتقرير بحسب رأي الأكثرية .

ويحتمل كثيراً أن تنشىء تقلبات الأحوال قضية عامة يجمع عليها الجمهور بلا استثناء كقضية « الاستقلال التام » في مصر مثلاً . فهي قضية كل فرد من أفراد الأمة . ولهذا ينضوي جمهور الأمة تحت راية الوفد المصري الذي يجاهد لأجل الاستقلال . ومثلها قضية « البلاد للبلديين » كقولك مصر للمصريين ، وسوريا للسوريين ، وفلسطين للفلسطينيين ، وأميركا للأميركيين الخ . فهي لا ترمي قضية كل قوم في كل أمة على الاطلاق

في مثل هذه الأحوال يكون الرأي عاماً لأنه عقيدة عامة تشتمل على أمنية واحدة لكل فرد . على أن الرأي العام بهذا المعنى لا يعنينا ولا يعنيه ، لأنه ليس مستنداً للحكم الديموقراطي وحده ، بل هو سند كل نوع من أنواع الحكم حتى الحكم الفردي المطلق ، والحكم الديكتاتوري الاستبدادي . وإنما الذي يعنينا في النظام الديموقراطي هو الرأي الذي يقره الجانب الأكبر من الشعب في القضايا ، أو المسائل التي تختلف وجوه الصواب فيها باختلاف نظر الأفراد إليها ، ثم يقر « رأي الأكثرية » فيها . فما هو رأي الأكثرية ، وهل الرأي المقرر هو « رأي الأكثرية » حقيقة ؟

٢ — رأي الأكثرية

إذا لم يمكن الحصول على « رأي عام » في القضايا الاجتماعية الناشئة أي غير التقليدية فهل يمكن الحصول على رأي أكثرية ؟ وبعبارة أخرى : هل ما تقره الهيئات النيابية هو رأي أكثرية الشعب فعلاً ؟

١ — لو كان جميع أفراد الشعب مثقفين ثقافة عالية ، أو لو كانوا في درجة واحدة من الثقافة عالية أو متوسطة ، لأمكن أن يكون استفتاء الشعب في المسائل العامة مؤدياً الى رأي الأكثرية فعلاً . ولكن هذا الفرض بعيد الاحتمال حتى في الأمم الراقية ، لأنه يتعذر أو يستحيل تثقيف جميع أفراد الأمة تثقيفاً عالياً أو متوسطاً على مستوى واحد ، بحيث يؤهل كل فرد للحكم الصائب في المسائل العامة ، كما أن دستور الديموقراطية يخولهم الحق بهذا الحكم سواء كان صائباً أو خاطئاً . ففي كل أمة راقية ، كثيراً أو قليلاً ، يتفاوت الأفراد في المعارف والأهليات والتفكير . وأوسعهم علماً واختباراً وأمامهم تفكيراً ، يكونون أقوى نفوذاً واستهواء لعامة الشعب . ولذلك ينقاد معظم العامة أو كلهم الى هؤلاء الممتازين بالمعرفة والتفكير وقوة الاستهواء مهما كانوا قلالاً . فاذا كان ثمة خلاف في احدى القضايا أو المسائل فانما يكون هذا الخلاف مقصوراً على طبقة أولئك الممتازين فقط . والفريق الذي يكون منهم أقدر على الاستهواء ، أو على استهواء الجانب الأكبر من العامة ، هو الذي يفوز بتقرير رأيه . فاذن ، ما يبدو لنا في هذه الحال « رأي أكثرية » هو بالحقيقة « رأي أقلية »

٢ — بحسب النظام النيابي الشائع الآن يكون على الغالب الرأي رأي أكثرية ممثلي الأمة نواباً ومشيوخاً (اذا كان كل فرد يستعمل حقه بابداء الرأي) . ولكنه ليس أكثرية الأمة بتاتاً . لأن معظم القضايا التي وضعت لدى المجلس النيابي لم تكن قضايا مبسوطة لدى

الأمة حين انتخبت ممثليها. فالأمة تنتخب ممثليها لأجل البت في قضايا رئيسية كبرى، بغية أن أكثريتها (ان كانت الأكثرية مستقلة الرأي والتفكير لا منقادة) ستبت في القضايا الحربية في البت بالقضايا الصغرى التي تنشأ بعد ذلك. في هذه القضايا لا يستبر قرار البرلمان رأي أكثرية الأمة فعلاً. فقد يكون رأي أقلية ضئيلة، أو لا يكون رأي أحد منهم. بل هو رأي فرد أو أفراد أخصاء. زد على ذلك أن قرار البرلمان في هذه القضايا الصغرى قد لا يكون رأي أكثرية للاعتبارات التي وردت في (١) وللاعتبارات سترد فيما يلي :

٣ — ذلك من حيث تفاوت الأفراد في المعرفة وسداد الرأي واستقامة التفكير. ولكن هناك اعتبارات أخرى تضعضع رأي الأكثرية. ونعني تفاوت مساس المصالح بالأفراد. فقد تكون القضية المعروضة على بساط المناقشة والاقتراع في قضية السياسة أو للاستفتاء العام لا تهم إلا فريقاً صغيراً من الناس، ولا مصلحة فيها لبقية الفريق الآخر. في هذه الحالة يتنازع وجهها أو يتجاذب جانبيها حزبان من الأقلية التي يهمها الأمر، وينقاد البقية لها انقياداً. ويحتمل جداً أن يشمل الجانب الذي يهمه الأمر وله مصلحة فيه بالرغم من أن مصلحته لا تغر بالمجموع وان كانت لا تهم المجموع

قد يكون المعارض في القضية شخصاً واحداً أو أشخاصاً معدودين، وقد تكون معارضتهم لغرض تنافسي أو استبدادي أو لعدم كفاية الانتفاع بها من وجه آخر، أو للمساومة على قضية بقضية. فاذا كان هذا الشخص نافذ الكلمة قوي الشكيمة بارع المنطق، استطاع أن يستميل الأكثرية إليه، فتقترع معه وله من غير أن تهتم فيما اذا كان الرأي سديداً أو غير سديد. فترى هنا « أن رأي أقلية الأقلية، قائم بالفعل مقام « رأي الأكثرية » المفروض.

٤ — ومن الاعتبارات التي ترجح الحكم لرأي الأقلية قلة الكفاءة في سداد الأمة بحيث يستولي على الأصوات مساومة تنبذ بها مصالح الجمهور ظهرياً، وتبرز الى الأمام مصالح الأفراد والنفعيين. وحينئذٍ يكون قرار الأقلية الفعلية قائماً مقام رأي الأكثرية الشرعي

يحدث هذا كثيراً وبشكل فاضح في البلاد التي تستفحل فيها الرأسمالية كالولايات المتحدة الإميركية مثلاً، حيث تلعب الفلوس أدواراً هائلة الشأن، ليس في الانتخابات فقط بل على الأكثر في الاقتراعات البرلمانية (الكونجرسية) أيضاً. أذكر أنه لما كنت في الولايات المتحدة قرر الكونجرس في مقاطعة كولومبيا جواز المراهنة في سباق الخيل بالرغم من رغبة الشعب في تحريمها، وذلك لأن فلوس شركة السباق لعبت دورها الى أن رجحت الكفة لصوتها. فترى أنه في مثل هذه الأحوال أقل الأقلية تقوم مقام الأكثرية، وأن هذه الأقلية لم تكن

مثلة رأي الشعب الأغلب كما هو مفروض في الحكم النيابي الديموقراطي .

د — من الاعتبارات الأخرى التي يغلب فيها قرار الأقلية هو أن يكون في يد حزب أو فرد أو بعض أفراد سلطة تنفيذية كسلطة البوليس أو سلطة الجيش مثلاً . هذه السلطة التنفيذية مهما كانت بيد أفراد قليلين أو ضعفاء الميول ، فهي قوة نظامية تسيطر بقوة النظام على الجمهور الذي لا يجمعه نظام . النظام في الحياة الاجتماعية هو مجتمع قوى الأفراد . فالقابض على زمامه قابض على زمام القوة الفعلية ، وبها يسير الأفراد كما يشاء .

الأقلية القابضة على هذه السلطة النظامية تعمد الى الارهاب أو الارغام في كسب أكثرية الأصوات . أو انها تقبض على زمام الحكم بالقوة ويصبح زعيمها دكتاتوراً . ترى مثل هذا في البلاد الصغيرة الضعيفة الثقافة والأخلاق ، حيث يتنازع السلطة أفراد ، أو يستقل بها فرد واحد والجمهور ينقاد انقياد الغنم .

في جميع الجمهوريات اللاتينية في أميركا الجنوبية يندر أن يتم انتخاب قانوني . وتدر أن قامت حكومة شرعية على أساس انتخاب قانوني . وانما تقوم هناك الثورة مقام الانتخاب ، والسلاح مقام الأصوات . فالحزب الغالب في القتال يقبض على زمام الحكم . وبمثل هذه الطريقة قبض الدوتشي الفاشستي على أعنة السلطة في ايطاليا .

في بلاد كهذه لا يعد الحكم ديموقراطياً (ملكياً كان أو جمهورياً) بالمعنى الصحيح ، وانما هو حكم أقلية أتاحت لها ظروف خاصة أن تحكم عنوة باسم أكثرية زائفة .

٣ — الديموقراطية الزائفة

يستفاد من كل ما تقدم أن الديموقراطية لا تزال حتى اليوم أقرب الى النظرية منها الى العملية الفعلية . لأنه مهما كانت السلطة فيها مستمدة من قوة الشعب ، فانما هي « حكم أكثرية » قانوناً ، وحكم أقلية تلك الأكثرية فعلاً . ومجمل أسباب هذا العيب في الديموقراطية هو أن العقل الاجتماعي لم ينضج بعد النضج الكافي للحصول على رأي الاكثرية بلا تشويه ولا شائبة ناضجة .

وأهم شوائبه الآن :

أولاً — أن الثقافة الشعبية الصحيحة غير شاملة شمولاً مطلقاً لجميع أفراد الشعب بحيث تترقى مداركهم وتصح أحكامهم وآراؤهم .

ثانياً — بسبب ضعف الثقافة يقيت الاخلاق ضعيفة لأن الأخلاق القويمة وليدة العلم الصحيح .

لهذين السببين نرى في الأمم ، حتى في أرقاها ، درجات في الثبات في الأخلاق وبين طرفي الدرجات فرق كبير في الأمم المنحطة وأقله في الأمم الراقية . وإنما في كل الأمرين تكون الفئة العليا ثقافة وأخلاقاً قليلة جداً ، فهيهات أن تستطيع التأثير في الرأي العام . وحينما تكون الثقافة أعم والأخلاق أقوى تكون نتيجة الانتخاب وصيرورة أكثر الأفراد جديرة الى حد ما بتمثيل الأمة ، والقرار الذي تصدره الهيئة النيابية أقرب الى رأي الأكثرية ، ولكنه لا يكون رأيها تماماً . لأن رأي الأكثرية هو المثل الأعلى الذي قلما ينال .

وعلى الرغم من تقدم العقل الاجتماعي في التضج نرى في المجتمع قوة عائلة تقاوم سؤدد الرأي العام ، أو بالأحرى رأي الأكثرية الحقيقي وهي قوة الرأسمالية . فهذه القوة لا تزال الى الآن مستحكمة في كل مكان حتى في أقوى البلاد ديموقراطية . وهي التي تقاوم نضج العقل الاجتماعي نفسه . فهي تقتل العرفان بإرهاق سواد العوام في الكدح والعمل ، وحرمانهم تثقيف أولادهم . وتقاوم الرقي الأخلاقي برج الطبقة العاملة في هاوية الرذائل وفي بحر الجهل المطبق بسبب الفقر المدقع . فهذه القوة المثلى بها المجتمع هي العامل الأقوى في السيطرة على الرأي العام ، وإذن هي منشأ فساد الديموقراطية وانحطاطها الى اليوم بسبب ما تتشوه به من الشوائب ، وهي السبب في بطء نضج العقل الاجتماعي نفسه ، لما بينها وبينه من التنازع .

كلا العقل الاجتماعي والرأسمالية يتنازعان البقاء أو التفوق أو النفوذ . واليوم هما في أشد تنازعهما . والظاهر لنا حتى الآن أن الغلبة ستكون عاجلاً أو آجلاً للعقل الاجتماعي . نرى العقل الاجتماعي ينشط بالثقافة نشاطاً شديداً . ولسوف يدك حصون الرأسمالية ، ويستقل وحده في تدبير شؤون المجتمع حسب النظام الاجتماعي الطبيعي . هذا النظام يقضي بأن يكون أفراد الشعب خليات (Cells) متلاحمة متضامنة متعاونة في جسم الأمة الحي . وأن تكون الأمم نفسها خليات متلاحمة متكافلة متعاونة في جسم الانسانية العام . متى نضج العقل الاجتماعي الى حد الشعور بهذا النظام الوثيق والايمان به ، استتب حكم الأكثرية الفعلي أو الراجح ، وحينئذ يضع دجل الرأسمالية الذي هو منشأ فساد الديموقراطية ويعرف صديده ، ويطهر جسم المجتمع من سمومه .

٤ — قواعد تربية روح الديموقراطية

فإذاً الحصول على القرار الأقرب لرأي الأكثرية يستلزم تربية الأمة وتأهيلها للحصول على المبادىء الآتية ، التي تستقر فيها روح الديموقراطية :

١ — نشر أعظم ما يستطاع من التعليم والثقافة العلمية والفنية الحديثة من جميع أنواعها ، ومتى كثر عدد المثقفين قوي نضج العقل الاجتماعي . وكلما نضج هذا استطاع التغلب على العوامل المفسدة لروح الديموقراطية والمسممة لجسمها . وبالتالي تضعف سلطة المتزعمين السيئي القصد على استهواء الجمهور ، ويبطل استغلالهم لجهل الأمة . ويقل الخطر من تلاعب الأفراد بمصالح الجماعة .

٢ — العناية الشديدة بالتربية الاخلاقية لتقوية الادب النفسي في جميع الافراد ، وبها يقوى نضج العقل الاجتماعي ، حتى اذا سمت الأخلاق ، واستقرت النزاهة في النفوس ، انحلت تلقاءها قوة المتزعمين الذين يحاولون أن يستغلوا ضعف أخلاق الجمهور لمنافعهم الشخصية .

٣ — طبع العقيدة الوطنية في نفوس الناشئة ، أو بعبارة أخرى غرس الوطنية الصادقة في القلوب ، حتى اذا تمكنت هذه الوطنية في نفوس أفراد الأمة ، كانت كنظام غير منظور ، كامن في الصدور ، يقابل النظام الحكومي الذي يقبض زمامه فرد أو أفراد رسميون . وحينئذ يستحيل أو يتعذر على كل ذي سلطة رسمية تنفيذية أن يستخدمها لسحق قوة الشعب ، لان الشعب ينهض حينذاك من تلقاء نفسه نهضة واحدة بقوة تلك الوطنية الصادقة ذات النظام المستتر في نفوس الامة — ينهض من غير تدريب أو تواطؤ لحماية نفسه . لأن الوطنية الصادقة نفسها تدربه لمقاومة افتئات ذلك المتسلط بقوة النظام الرسمي

لا نعني بالوطنية الصادقة ما طبعه الساسة مطايا الرأسماليين في أذهان جماهير الأمم من انها التعصب الأعمى للجنسية ضد كل جنسية أخرى كالفاشستية ، والنازية ، ونحوهما . بل نعني بالوطنية الصادقة استيقان أفراد الأمة جميعاً أن القوانين الصادرة من لدن الهيئة النيابية ، مهما كانت الهيئة التي أصدرتها أقلية فعلاً وأكثرية وهماً ، يجب أن تكون محترمة حرصاً على الأمن العام ، وعلى سلامة الأمة من مصيبة الفوضى . وانه لا سبيل لتنقيح القوانين التي تتراءى غير عادلة إلا عن طريق النظام الديموقراطي نفسه ، أي بواسطة الهيئة النيابية فقط هذا ما يجب أن تتربى عليه الناشئة من معنى الوطنية

٤ — لكي تكون الديموقراطية بركة ونعمة للجنس البشري كله ، وتكون الامة في مأمن من غوائل فسادها ، يجب أن تتربى ناشئة كل أمة على « عقيدة الشعوبية » أي أن جميع الامم أخوات متسلسلة من جدة أم واحدة ، وانها كلها متساوية في حقوق الحياة الاجتماعية ومقومات الحياة الاقتصادية المستخرجة من الطبيعة ، وأن السلام لا يقوم إلا على الاعتقاد العام بهذه العقيدة .

هذه هي المبادىء الأولية التي يجب أن تربى عليها ناشئة كل أمة ، حتى اذا جعلت برنامجاً عاماً للتربية تعتمد عليه كل أمة ، اشتركت فيها الديموقراطية الشعبية والديموقراطية الشعرية أيضاً فتظهر آثارها في الأمور التالية :

أولاً — يتقارب أفراد الامة كل التقارب في تصوراتهم وتفكيرهم ومبادئهم وأخلاقهم حتى يصبحوا كأنهم جميعاً نسخ متعددة لنموذج واحد، وبذلك يستقوى العقل الاجتماعي

ثانياً — ان هذا التقارب يسهل جداً التآم الأفراد في كتلة واحدة متماسكة الأجزاء بحيث يتعذر على الصدمات تفكيكها .

ثالثاً — ان هذا التكتل الاجتماعي يجمع قوى الأمة في وحدة قوى عظيمة تستطيع مقاومة الصدمات الداخلية أو الخارجية والاجتماعية أو الطبيعية — المحاولة تفتيتها

رابعاً — ان هذه الآثار تظهر أيضاً في علائق الأمم بعضها ببعض، اذا كان ذلك البرنامج الديموقراطي برنامج جميع الأمم على السواء ، فيه تتقارب تصورات الأمم وتفكيراتها ومبادئها وأخلاقها وتعاضدها على السلم العام

وبعد ، فلا بدَّ أن يلوح لقارىء هذا المقال أن يسأل : اذا كان الحكم الديموقراطي لا يزال الى الآن مشوباً بالعيوب والفساد ، فهو بالظاهر ديموقراطي زائف ، وبالحقيقة هو حكم فرد أو أفراد ، أفلا يكون الحكم الملكي المطلق أفضل من الحكم النيابي ومن الحكم الجمهوري أيضاً ؟

والجواب في نفس المقال : في المقال تشريح للحكم مهما كان نوعه : ملكيًّا كان أو جمهوريًّا ، مطلقاً أو مقيداً ، فالحكم الملكي المطلق لا يختلف عن الحكم الدكتاتوري الذي أشرنا اليه في صلب المقال ، وعيوبهما هي هي في الحالين .

والحكم الدستوري النيابي لا يختلف عن الحكم الجمهوري . وعيوبه كعيوبه ، فصلاحية الحكم لا تتوقف على نوعه ، بل هي رقي الأمة في الثقافة والأخلاق ، ولا سيما في مراكز هذا الحكم ومصادر قوته ، سواء أكانت هذه القوة ديكتاتورية، أو نيابية بالفعل . ومتى كانت الأخلاق قويمة والثقافة عالية سقط كل حكم استبدادي، سواء كان ملكيًّا أو جمهوريًّا .

الفصل الرابع

منتقدات الديموقراطية ومحاسنها

١ — الانتقادات

نقض الحرية

الحرية أول ما يلوح لأضداد الديموقراطية . فهم يحجون أنصارها الذين اتخذوا الحرية والمساواة شعارهم ، بأنها مناقضة للحرية التي يتوخونها عن يدها . فهي تضيق دائرة الحرية بما تسنه من القوانين المتنوعة التي تقف في سبيل مساعي الأفراد وتنافسهم وتسابقهم في مضمار الأعمال ، في حين ان الغرض منها اطلاق الحرية . مثلاً يذاعها للعمال إنشاء النقابات مهّدت لهم التواطؤ على الاعتصاب والاضراب ، فعرّضت مرافق الأعمال لأخطار الفوضى والتعرقل ، وقيدت حرية أصحاب المشروعات في ترويج حركة العمل . ففيما كان الغرض من الديموقراطية توسيع دائرة الحرية ، فاذا به يضيق دائرتها في ساحة العمل الذي هو نشاط الحياة الاجتماعية .

ولكن أنصار الديموقراطية يقولون : ان « الحرية » المقصودة في النظام الديموقراطي هي الكبح لجماح شهوات الحكام والأعيان والملّاك وسائر الأغنياء الذين يضحّون على مذبحها بحقوق العامة في الحياة ، ويعرّضون هناءة الجمهور لأخطار الفقر والفاقة والشقاء . كان لأولئك الحكام وأعوانهم وأضدادهم حرية لا حدود لها تقريباً . وقد ضاقت على حرية العوام حتى خنقتها خنقاً . ولذلك قضت الديموقراطية بأن توزّع الحرية على الطبقتين بحيث تتعادل بينهما . وذلك بسن قوانين تسد تلك الشهوات الأرستوقراطية وتردع طغياتها على حقوق العامة . فهي لم تنقص حرية تلك الطبقة بل جعلت لها حدوداً كحدود حرية الجمهور . وجعلت الحرية لكل طبقة في مستوى واحد . واذا كانت الى الآن لم تتم هذه التسوية فلأنها لم تنضج بعد ، ولهذا لا تزال قصيرة اليد

٢ — اطغيان الحرية للطبقة السفلى ظهر على العليا

وهناك مفكرون يحجون أنصار الديموقراطية ، بأن هذا النظام الذي يحل الحرية من قيودها هو نفسه يضع حدوداً لها تضيّق عليها . فكأن الديموقراطية نفسها تقاوم نفسها .

وقد سبق بعضهم أن انتقد الحرية التي كانت قبلاً تصحب الديموقراطية وتوجه الحكام والأمراء إلى [illegible] الحرية أن جعلت الديموقراطية على [illegible] أن [illegible] الصحف [illegible] الآن بعد أن صار وسط الأمة يخطرون من [illegible] ما [illegible] وأنهم لا يستطيعون أن يستبدوا من الأمراء التقليديين [illegible] الأحزاب [illegible] الرئيس [illegible] هذه الحجة تفسيراً التي تجعل [illegible] الأحياء [illegible] تقاوم الأفكار [illegible] بحجة [illegible] شمس الشكوى التي كانت طبقة الأعيان [illegible] عليها. فليس [illegible] الديموقراطية التي أطلقت الحرية هي الطبقة الوسطى، أصبحت الآن [illegible] أن تجد حرية وتتغلب عليها؟ فإذا كانت هذه طبيعة الديموقراطية وهي طبيعة [illegible] وبعد تقريرها لا تقوم الديموقراطية إلا وتقوم معها حريتها.

٢ — هذا صحيح. والحجة ناجعة. وإنما لهذا الداء العضال في الديموقراطية علاج تام يشفيها منه حالاً. وهو إنشاء النظام الطبقي، وتحريم المساواة حتى لا تبقى ثمة مساواة. وهذا النظام يلغي بقيام الديموقراطية الاقتصادية كما سنشرحه في محله من هذا الكتاب. فالعيب ليس في النظام الديموقراطي، بل في النظام الطبقي الذي ورثناه من النظام الأريستوقراطي، نظام الحكم الفردي المطلق.

وهناك حجة وجيهة لفريق من الناس يتضررون من محاولة تنفيذ النظام الديموقراطي. وهي أن إطلاق الحرية لعوامل الدعاية تلتهم الحقوق وتزعزع المساواة، وتقلقل النظام نفسه بزعمه. فمثلاً شاهداً على ذلك ورق الصحافة وهو ورق ضخم الصوت قوي جداً يتردد صداه في جميع أنحاء المعمور. فمن يظفر بهذا الورق يستطيع أن يموه الحق بطلاء الباطل، ويحصل على رأي عام مزيف يستشهد فيه الصواب والحق والعدل. فإطلاق الحرية لعامل الدعاية بواسطة الصحافة أو بأية واسطة، هو بنفسه قاتل للحرية، ومقلقل لميزان المساواة. فالديموقراطية التي ترفع علم الحرية تجني على الحرية. والديموقراطية التي تنبذ صرح المساواة تنال صرح المساواة.

حقاً إن هذه حجة وجيهة. ولكنها ليس الذنب ذنب النظرية الديموقراطية، بل هو ذنب منتقدي هذه النظرية أو الناقمين بها. النظرية ليست إلهاً يفعل، وإنما هي إلهام. فإذا كان الناس لا يعملون بالوحي فما ذنب الإلهام؟

٣ — تضييق دائرة الحرية الشخصية

ويقول المنتقدون: لا مشاحة في أن الديموقراطية منها ذاق فما من محاسنها سيئة أو أن الحرية الشخصية [illegible] تسمح بها أن تقوم عليها إلا في أوقات معينة [illegible]

تسافر متى شاء لأن مواعيد القطار والباخرة مقررة ، إذا تأخرت لحظة فضلت ذلك القطار أو الباخرة . لا تقدر أن تشغل الراديو في حانتك أو دكانك . لا تقدر أن تتخذ محلاً للقمار . لا تصدر أوراق نصيب . لا تفتح محلاً للدعارة في السباق (في بعض البلاد) . لا تسكر أو تتاجر بالمسكرات . لا تستعمل المخدرات ولا تتاجر بها . لا تراهن أو لا تشترك حداً معيناً من الربى (مع أن جميع أنواع المضاربات في البورصة جامحة لجميع أنواع النصب والرهان والربى بشكل تنظيم غير مباشر) لا تستخدم أحداثاً ولو كانوا فقراء محتاجين للارتزاق من الخدمة أو العمل — الى غير ذلك من عديد الأمور التي حجزت فيها الحرية تحت سيطرة الديموقراطية وكانت مطلقة قبلها

ان دعاة الاقتصاديين يفسرون معنى الحرية، كما كان يفهم أساس النظام الفردي القديم، هي أن الانسان عنصر فرد (Unité) أو ذرة . والمجتمع هو مجموع ذرات انسانية أي أفراداً . وأما علماء اليوم الذين درسوا الاجتماع الانساني رأوا أن المجتمع ليس مجموعة أفراد مجتمعين من غير رباط ، بل هو جزيئات Molécules تربطها ألفة كالألفة الكيميية والفرد ليس عنصراً فرداً أو ذرة فقط ، بل هو ذرة ذات ألفة تربطه بأفراد آخرين لتجعل منهم هيئة لها خواص ومزايا ليست للفرد على انفراد . والفرد نفسه يتمتع بما لهذه المزايا من منافع ، لا يمكنه أن يحصل عليها لو بقي فرداً أعزل لا رابطة بينه وبين الآخرين . فهذه الألفة التي تغدق عليه المنافع هي رباط يجتزىء من حريته . وفي مقابل تلك المنافع يجب أن يتنازل عن جزء من حريته .

إذن ، متى قلنا « حرية » في هذا العصر فلا نعني خلو المجتمع من العلائق والأربطة التي بين أفراده ، ولا نقصد بها حصانة الفرد ضد الأفراد الآخرين ولا سياجه ضد متقاضي حرياتهم . لأن هذا المعنى لا يتوهم إلا بانتشار توحيش حرية الفرد أو بتضييق حرية أفراد آخرين . فاذن طبيعي أن نحدد دائرة الحرية في دائرة الاجتماع ، لأن معنى الحرية الاجتماعية أن يستطاع العمل بالاشتراك مع الآخرين ، أو أن يعمل ما يجوز أن يعمله كل واحد ولا عذر فيه لمعارضة أحد البتة . فبهذا المعنى يجوز لك أن تسافر متى تشاء على قطارك أو باخرتك ، ولا عذر لأحد أن يعارضك . وإنما لا يجوز أن تستعمل القطار أو الباخرة بحجة أنك مضطر الى التأخر ، في حين أن غيرك يستعجلها بحجة أنه مضطر للاستعجال . فهنا تقييد موعد القطار والباخرة إنصاف للجميع . وعلى كل ان ترتب مشاغلك بحيث تتفق مع مواعيد القطارات والسفن . لابد هنا من تحديد نطاق الحرية .

ولا تشغل الراديو في حانتك ولا تطلق الغناء له قرب شباك منزلك لكيلا تزعج

... في بعض الأوقات المعينة كلاً تضطر الحياة المحكوم عليه ... في أوقات راحتهم . لا يزدن الكباريه والمراهنة ... الحد الأدنى من الناس في الحرص على الكسب من عمل غير منتج ، وفيه ... تضييع سدى . وهكذا نجد لكل محظور مبرراً لكلا تتعرض الجماعة ... لخطر الطلاق الحرية .

... أو عدم تحديدها بحدود ، إنما هو الإباحة لفريق من الناس ممتازين ... راتهم في الاحتيال أن يوسعوا دائرة حريتهم على حساب التضييق ... الديموقراطية ترمي الى تحديد الحرية بأوسع ما يستطاع بحيث تشمل الجميع ... ما دام المجتمع نظاماً كافلاً لأمن الجماعة وسلامتها وهذا منتهاه فلا ... الحرية ، والا فما هو مجتمع منظم بل هو جمع في فوضى . وإذا كان ... فما هو المحدد لأناس وتطلق لآخرين ؟

... فعل مستقبل الديموقراطية أن حدود الحرية تضيق رحمة بعد رحمة ... كون الانسان يصبح كالجندي تحت السلاح . ولكنه لا يشعر حينئذ بسعادة ... حيث الحرية أوسع حدوداً كما يظن الناقدون .

٤ — مبدأ حقانية الجماعة

... أعداء الديموقراطية أنصارها بأن من القوانين الذي كان ويجب أن يكون ، من ... الطبيعية الطبيعية أو أرضية ، أصبح يصدر من طبقة العوفاء الذين لم يحرزوا شيئاً ... الذكاء والحنكة . فهم قد لهم من حقوق الانتخاب يتولون من القوانين ... يشترك الضالة أو المساواة المتفاة من الديموقراطية . يسيئونها أولاً لجهلهم ... وثانياً لأنهم ما خرجوا عن دائرة الطبيعة الانسانية بما فيها من أهواء ... أعداء الديموقراطية هذه الحجة بحجة أخرى وهي : ان علماء ... الاجتماع أثبتوا أن العقلية الاجتماعية أحط جداً من العقلية الفردية . ... أن تصدر القوانين من عقلية الجماعة خالصة من شوائب الهوج والطيش ... العصف الى غير ذلك .

... هذا النقد : انه حقيقي ان عقلية المجتمع أحط من عقلية الفرد . ولكن ... ليست أحط من المعدل المتوسط لأدمية الأفراد . بل بالأحرى ان أدمية الجماعة ... المتوسطي الأفراد لسبب تسمى (ميكولوجي) بحت : وهو ان عقلية

الجماعة نفسية من الغايات النفسانية، ومن شوائب الشهوات الفردية ، حاول [illegible] لا يمكن ان تتطهر من الاهواء والشهوات المسيطرة على أديمة [illegible] الملاك بنقاوة نفسه نجد ألوفاً يشهرون الشياطين في دنس أنفسهم . إن [illegible] جلياً من أدنية الافراد الوسطى . ولما كانت العاطفة ، وهي عامل أدنى ، [illegible] أو العقل، كان رأي الجماعة في سن القوانين أضمن لسلامتها من شوائب حيف الفرد وغشه وتحيزه . ولو كانت حكمة الحكام والاعيان وحدها تستقل بسن القوانين ولا تتدخل شهواتهم بحكمهم، لكان الحكم الفردي المطلق أضمن للعدل جداً من الحكم الشعبي ، ولكانت الديموقراطية عبثاً في المجتمع اذا كانت السيطرة فيها للغرائز فقط . ولكن وأسفاه ! الأمر بالعكس . الشهوات ، لا الحكمة ، تسن القوانين للحكم الأرستوقراطي فساوىء قانون الجهالة الديموقراطية ، ولا محاسن قانون الشهوات الأرستوقراطية .

على انه كان لحجة أضداد الديموقراطية بعض الوجاهة أو معظمها يوم كانت طبقة العامة دنية في غايات الجهل والسخف ، وقلة الخبرة الاجتماعية . في ذلك الحين كان يستحيل حقيقة أن يتولى سن القوانين مجلس مؤلف من جهلاء العامة . ولكن مجلساً كهذا من الجهلاء لم يؤلف ولن يؤلف قط في عمر الديموقراطية ، لا في ماضيها ولا في حاضرها ، ولا في مستقبلها . وفي عصرنا هذا الذي طغت فيه أكثرية العامة الساحقة على أقلية الخاصة الضئيلة ، لا ينتدب الى مجلس النواب إلا الأفراد الممتازون بعلمهم وذكائهم وحكمتهم . والأمر العجيب الذي ذهل عنه أضداد الديموقراطية ، هو ان أهل الحكمة والذكاء في كل جيل لم يشهروا إلا من طبقة العوام . فالأعيان والسراة الأخصاء ليسوا صالحين لسن القوانين ، لا من ناحية الحكمة ، ولا من ناحية العاطفة . فحجة الاضداد هذه إذن ساقطة لا محالة

٥ — تضعضع مقوم الملكية

بقيت لذوي الأملاك حجة ضد الديموقراطيين يأمرون أن نظامهم عام الحقوق وحارس لها ، ومن جملتها حقوق الملكية . ولكن ظهر ان نظامهم يعرض حق الملكية لخطر الضياع . فهو قد حفز طبقة العامة لتجريد أصحاب الأملاك من أملاكهم ، ولتجريد أصحاب المشروعات الاقتصادية من مشروعاتهم . وخوّل للمجلس سن قوانين للضرائب تأول الى هذه الغاية كقانون ضريبة الايراد ، وقانون ضريبة المواريث ، وكلاهما ثقيلان على الملكية ، وكقانون نزع الملكية لأجل المصلحة العامة في مقابل تعويض ، الى غير ذلك . وهناك قوانين أخرى تحد من حقوق أصحاب الأموال [illegible]

الميال ساعات سيئة بأجور ضيئة لذلك الأدنى . وتفرض واجبات على أصحاب العمل تتعلق بملكيتهم ، كالاتفاق على رفاهة العمال وصحتهم وسلامتهم من الأخطار ، رضاية المستهلكين ولأموالهم . فالديمقراطية التي شعارها « حقوق الانسان » تعرّض هذه الحقوق للخطر فيها ان تناقض ذاتي . الجواب — حقّا ويقيناً ان هذا التناقض الذاتي كان شيئاً كبيراً في النظرية الديمقراطية يوم كانت « المُلكية » حقّاً من حقوق الانسان . أمّا عملياً فحقيقةً يوم كانت الديمقراطية ضعيفة متلوية تسلم « بحق ملكية » . ولكن الديمقراطية اليوم لا تسلم « بحق ملكية » بتاتاً ما دام حق الملكية ينقض « حق المساواة » . نواة الديمقراطية « المساواة » في كل شيء حتى في العقلية والمعرفة . فاذا كان الناس لا يتفاوتون في عقليتهم ومعرفتهم ، وبحكم هذا التفاوت يجب أن يتفاوتوا في ثروتهم ، فمن واجب النظام الديمقراطي ان يبذل كل جهد لمساواتهم في العقلية والمعرفة والأهلية أن لتقاربهم فيها ما أمكن الى حدّ المساواة . لكي يتساووا في ثروتهم ، ومستقبل العالم الانساني هو هذه المساواة كما سنشرحه في فصل خاص .

وسيرى القارىء في فصل الديمقراطية الاقتصادية ان حق الملكية نفسه سوف ينخر في جسم الديمقراطية ، ورمّا من النظام الاريستوقراطي وسيطهر منه . وحينئذٍ يرى المحتجون بحق الملكية ان حجتهم حباء .

٦ — ضلال رأي الاكثرية

بقيت حجة للاصداء في صحم النظام الديمقراطي . وهي انه بالرغم من أن رأي الاكثرية هو النافذ ، فليس رأي الاكثرية هو الصائب دائماً ، اما لجهالة الاكثرية أو افساد الأخلاق ، أو لتلاعب الغايات النفسانية ، أو لتدخل النفوذ من الخارج وقد تسللا بهذا الموضوع في فصل الرأي العام . ويكفي هنا أن نقول ان الصواب الذي يراه الاصداء المحتجون هو صواب في نظر أناس ، وليس صواباً في نظر آخرين . فمن يحكم فيما هو الصواب ؟ هل هناك محكمة متلوية تفصل بين الفريقين ؟ أم ان المرجع على كل حال الى الاكثرية ؟ ان رأي الاكثرية هو الصواب قانوناً . ولمحكمة الاختبار في المستقبل من

المفكر فيما إذا كان القرار سائباً أو لا . إذا رأت الأمة في المستقبل أن القرار كان خطأ فإنها تعدله وتقرر أصوب منه . الحكم النهائي على كل حال للأكثرية . الأكثرية المستقبلة تحكم على قرار الأكثرية الماضية . ولا محكمة أعلى منها إلا الأكثرية التي بعدها . وهكذا دواليك .

ويرد هؤلاء الناقدون نقدهم هذا بأن الناخبين لا ينتخبون الأكفاء دائماً ، بل كثيراً ما ينتخبون غير الأكفاء . وهذا هو السبب في أن الصواب يخذل في كثير من القضايا التي يتناقش فيها النواب

والجواب على هذه النقطة هو أن الكفاءة للنيابة نقطة مبهمة غير محدودة، فقد يكون هذا النائب في الانتخاب غير أهل في نظر الفلاسفة أو العلماء لأنه لا يقدر أن يفهمهم أو يؤثر في أنفسهم . ولكنه يكون أقدر من الفيلسوف والعالم في اقناع الجماعة التي انتخبته وأمير في التأثير في نفسيتها . فهو إذن على شيء كاف من الأهلية للنيابة عن جماعته، وجدير بأن يناضل عن حقوقها، ويخدم مصالحها، ويطالب برغائبها .

٧ — تغلب رأي الأقلية

ويقول المنتقدون أيضاً أنه كثيراً ما يثير فرد أو أفراداً قليلون جداً قضية أمام مجلس الأمة لكي يقررها ، ويستعرضون جمهوراً من المواطنين لكي يؤيدهم في حين أن هؤلاء غير مكترثين بتلك القضية لأنها لا تهمهم، أو أنهم لا يفهمونها ولا يشأن لهم فيها . فكيف يمكن تقرير القضية ديموقراطياً وهو نتيجة سعي بضعة أنفار ذوي مصلحة خاصة. وكثير من مقررات البرلمان تجري على هذا النحو . وكثير فيها يجري بلا مناقشة ولا جدال ، لأنه لا يبدو فيها موانع لتقريرها . ثم كيف يعد صوت المقترع أو المنتخب ديموقراطياً أو صحيحاً إذا كان يعطي صوته (ولصوته شأن في تكوين الرأي البرلماني وتقريره) وهو غير متعقل سداد الرأي في القضية ، أو غير فاهمها ، أو لم يجتهد أن يصوغ لنفسه رأياً فيها ؟

والجواب على الشطر الأول من هذا الانتقاد أن القضية التي يثيرها أفراد وتقررها أكثرية بلا تفكير لا تكون في الظاهر مؤذية لمصلحة الجمهور، فلماذا يخذل المجلس مصلحة

أغلبية سياسية واحدة ظهر في المستقبل أن فيها غشاً للجماعة فليس ما يمنع أن يتألف مجلس قادم من عناصر سياسية أخرى ضد تلك، أو تتلاقى أضرارها. فالمجلس يمكن أن يعدل عن معظم ما كثر الالتجاء بسلامتها من غرامة بعض أعضائه. ولا أريد أن أعدد فوائد هذا النظام كل يوم.

والرد على النظر الثاني ان النظام الديموقراطي يخوّل لكل فرد أن يستعمل حقه بالتصويت. ولكنه لا يستطيع أن يشترط في هذا الفرد أن يستعمل حقه في استعمال حقه نفسه. لأن هذا الشرط فوق مقدرة كل نظام. وإلا لامكن اشتراط كل واحد من جمهور الناخبين أن يستخدم حقه في استعمال حقه بالتصويت. الديموقراطية لا تقتضي أن يكون جميع الناس متساوين في العقلية والذكاء والمواهب كل التساوي، وانما تقتضي أن يكونوا متقاربين أكثر فأكثر.

لهذا السبب لا بدّ من الاعتماد على أفراد ممدودين في استنباط رغائب الأمة أو رغائب فريق منها، وعرض الاقتراحات فيها واثارتها، واستصراح الجمهور لتأييدها. وأخيراً المناقشات ترجع ميل الأكثرية الى الصواب.

واذا كانت الأمة في درجة حسنة من الرقي فلا يخشى كثيراً من ارتكاب المجلس الأخطاء بزعم أن مشيري القضايا البرلمانية أفراد ممدودون، والجمهور وراءهم ساذجون، وهم في الأمة الراقية ساذجين.

ثم ان سبب هذا الذي ينتقده الناقدون فيما تقدّم هو أن الثقافة لم تكن في القرون الماضية عامة، بل كانت محصورة في طبقة أولاد الأعيان والأغنياء. ولهذا كان جانب كبير من الأمة معطلاً لا يستطيع وزن الأمور. ولكن الديموقراطية ضامنة إزالة هذا التفاوت بالثقافة وتقرير المساواة فيها. وقد نجحت نجاحاً كبيراً في هذا القرن كما لا يخفى. ولو كانت الديموقراطية تجيز حذف غير الأكفاء في الرأي من ثمّة التصويت أو الانتخاب لما كان ثمت أمن بأن يحدث هذا التساوي في الثقافة، لأن مجلس الأكفاء يجوز أن يحصر الكفاءة في أهل طبقته.

ب — محاسن الديموقراطية

١ — حرية الكلام والنشر

الديموقراطية في القرن الماضي الى اليوم فرّجت غمة الملوّع من آلام الاضطهاد والاستبداد — ذلك الملوع الذي كان مرغماً على كظم غمه وكتم آلامه صار يستطيع أن يصرخ باكياً لكي يسمع الحكام صراخه عسى أن ينعموه. صار له صوت ورأي في مجلس وطني يرهف الآذان لسماع شكاويه ، مجلس يسوّل لكل فرد أن يناقش مباشرة أو عن يد نائبه في كل شكوى من شكاويه المؤلمة وفي كل رغبة من رغائبه المسعدة . أما كفى أن أباحت الديموقراطية للجمهور بلا استثناء حرية المناقشة والشكاية والمطالبة برغائب وأماني وحرية الانتقاد وتدارك كل غبن ينجم عن خطأ في الرأي ؟ قبل أن تفرخ الديموقراطية وتترعرع أغصانها النضرة من كان يستطيع أن يرفع صوتاً بكلمة ، أو ينطق بكلمة تخالف ارادة الحكام أو يتوسل الى أمنية بأيونها ؟ ألا تكفي حرية القول والعمل والنقد والمناقشة نعمة من لدن الديموقراطية ، وهي حرية تكفل الحصول على منتهى ما يستطاع توزيعه على الجمهور من الحقوق المشتركة والحقوق الخاصة التي فيها اقصى ما يمكن من السعادة للجنس البشري .

٢ — استقلال القضاء واستمراره

ربما كان أهم مفاخر الديموقراطية في التاريخ الحديث عزل القضاء من تحت سيطرة السلطة التنفيذية في جميع الممالك الراقية . وجعل السلطة التنفيذية تحت سيطرته في معظم هذه الممالك . وبهذا الامتياز للقضاء أمكن نصب قسطاس العدل . فمنذ صدور الأنحة الانكليزية المسماة «هابياس كوربوس» Habeas Corpus مثلاً — لم يصدبجوز في انكلترا اعتقال شخص الا باعلان تهمة صريحة ضده . ويجب أن يمثل بمحاكمه . فاما أن يبرأ أو يجرّم ويعاقب . فمن هذا المبدأ يضغط العامة على سلطة الحكومة التي كانت تجيز لنفسها أن تقبض على أفراد أبرياء تخشى مشاغبتهم أو مكايدتهم أو تفوذهم وتزجهم في السجون من

غير محكمة تخلصاً منهم أو كفًّا لمشاغبتهم . فمنذ ذلك الحين شرع هذا المبدأ يعم أوربا وتطرق الى أميركا مع المهاجرين . ومنذ حينئذ شرع القضاء يخرج من تحت انظ السلطة الحكومية الى ساحة الاستقلال . ومنذ ذلك العهد لم يعد يجسر حاكم أن يقول قول الملك لويس الرابع عشر « أنا الحكومة » بل صارت قوانين القضاء تصدر من مجالس تشريعية أشباه بارلمانات الى أن صارت تصدر من بارلمانات ديموقراطية الآن .

والآن أصبح جميع من في المملكة من أفراد وما في الدولة من حكام تحت سلطة القضاء. والمحكمة تفصل بين الجميع بميزان العدل والحق ، وان ضاع حق في هذه المحاكم أحياناً فلافتقارها الى أشخاص نزهاء . وأما القضاء الحالي فلا عيب فيه الا ما كان من خطأ في النظام من غير عمد .

ربما سَدَّ الشرع الاسلامي مقداماً في اعلاء سيطرة القضاء على سيطرة الحكم . فلدى القضاء الاسلامي منذ صدر الاسلام الى اليوم يقف أكبر كبير كأصغر صغير منحني الهامة لحكم المحكمة المقدسة .

يقال ان جلالة الملك عبد العزيز ابن السعود اذا استدعي الى المحكمة لسماع أي شكوى ضده لدى الدعوة ووقف لدى منصة القضاء الى جنب خصمه الى أن يسمع الحكم له أو عليه بكل احترام واجلال لحرمة القضاء .

فلا غرو أنه لولا ترعرع الديموقراطية في القرن الماضي لبقي كثيرون من الناس المغضوب عليهم يقادون الى أمثال البستيل حيث يدفنون أحياء الى أن يحين دفنهم أمواتاً من غير أن يسمح لهم أن يسمعوا تهمتهم ويدافعوا عن أنفسهم . وهل يمكن أن تخنق الحرية باردا من هذا الخنق . واذا كانت الحرية مخنوقة فكيف يُرجى أن يسعد العمران في سلم ارتقائه بالسرعة التي صعد بها في القرن الماضي الى الآن .

فارتفاع رأس القضاء تحت ظل الديموقراطية هو أعظم نعمة من نعم هذا النظام .

٣ — ترعرع الثقافة

وتليها نعمة الثقافة التي هي اليد الحامية لهذا النظام نفسه . فلا بدع أن تقوى بمداه التي بها يهدم جميع الحجب الحاجبة ضوء الحرية وبذلك المعتبات القائمة في سبيل تقدم الحضارة .

فقبل عصرنا الحاضر لم يكن التعليم في متناول أحد من العوام . كان أولاد الأعيان والأغنياء مستأثرين به . وأما سائر الشعب فبقي قابعاً في بحر الجهل المطبق لكيلا يأبى من عبوديته للسراة . وأما في هذا العصر فقد أصبح التعليم الأولي محتوماً مجاناً لجميع الأحداث بلا استثناء في معظم الممالك . وقلت العقبات أمام التعليم العالي فبرز النوابغ والسباقرة من طبقة العامة وتنافسوا خاصة وعامة في حلبة النجاح والارتقاء الى مناصب الحكم والى كراسي النيابة بجدارة وأهلية . وبذلك تأيد النظام الديموقراطي واستتبَّ أمره وساد سلطانه . ولا يزال يستعلي ويسود الى أن سحق كل سلطة غاشمة تعرقل العمران في تقدمه وتخنق حرية شخص لاحياء حرية شخص آخر .

ولا يخفى أن تعميم التعليم ونشر الثقافة نشطا بالعلم ودفعاه دفعة بعيدة المدى الى الأمام . فالحقائق العلمية التي اكتشفت في هذا العصر منذ القرن الماضي الى اليوم تساوي ألف ضعف الحقائق العلمية التي اكتشفتها العقول السامية منذ بدء التاريخ الى مطلع هذا القرن . ولا محل ولا داعي لتعدادها أو التنويه بها هنا لأن القارىء يعرفها ويسلم بكثير منها . وانما الغرض من الاشارة إليها هو لفت نظره الى أن جميع الاختراعات الصناعية الحديثة . ونحوها — الاختراعات التي لا تعد ولا تحصى ولم تدع ليد العامل عملاً بل قامت مقامها في كل عمل — ان هذه الاختراعات كانت بنت العلم الحديث ، والعلم الحديث ابن الديموقراطية الحديثة .

٤ — الخدمة الصحية

تلي هذه الخدمة من خدمات الديموقراطية مهمة لا تقل عن الخدمتين السابقتين قيمة وهي الخدمة الصحية التي خدم العلم بها الانسان بفضل النظام الديموقراطي أيضاً . فهذا النظام رأى أن سلامة الأفراد الصحية أعياناً أو خاصةً أو أغنياء أو عامة أو فقراء تتوقف على تأمين صحة المجموع . فمنذ اكتشف باستور الميكروب والمصل واللقاح اتضح أن سلامة الحاكم والسري والذات والغني مرتبطة بسلامة العامي أيّاً كان موسراً أو فقيراً أو معدماً . ولذلك وجب أن تتخذ كل وسائل الوقاية والعلاج لجميع أفراد الأمة بلا استثناء . فكان من مقتضيات الصحة العمومية أن تُضمَن نقاوة مياه الشرب والمواد الغذائية من

جراثيم الأمراض . فجعلت مجاري المياه ومصادرها تحت المراقبة الصحية . وجعلت الألبان والخضر والفواكه تحت مراقبة التفتيش الصحي اليومي الى آخر ما هنالك من هذا القبيل .

ولأجل الوقاية من الأمراض الوبائية أيضاً أنشئت المجاري العمومية التي تحمل فيها النفايات الى الخارج البعيد وردمت المستنقعات التي ظهر أنها بؤرات جراثيم خبيثة الخ .

ثم أنشئت المستشفيات والمصحات العمومية لمكافحة الأمراض التي لا تتدارك بالاحتياطات السابقة وأمثالها .

ولا محل هنا لتعديد جميع أنواع الوسائل الصحية . وكلها تنشأ على حساب الدولة لصيانة الصحة العمومية . هكذا تقضي الديموقراطية ولم يكن ليقضي مثله النظام الفردي المطلق قبلاً . بل كان الملك يقول « وبعدي الطوفان » . وقد يقوله وهو يتأهب للرحيل الى الأبدية مهجمة حتى عفنة بسبب عدوى من أحد العبيد الذين لا يكترث بمصيرهم بعده .

وأما نتائج هذه العناية العامة بالصحة العمومية فتثبتها الاحصاءات المفصلة . ومضاهاة حاضرها بماضيها حيث يبدو بوضوح أن الصحة العمومية أصبحت أحسن حالاً والأعمار أطول ووفيات الأحداث على الخصوص أقل والبنية الجسدية أمتن . والبؤس والشقاء الآنيان من ناحية الصحة قلا كثيراً . فعصرنا يُعَدُّ من هذا القبيل عصر الصحة والعافية ولولا ما انتابه من هموم الحياة وهمومها الفاشية التي أوهت الأجهزة العصبية لكان جديراً بأن يدعى عصر العافية المنيعة .

٥ — ارتفاع مستوى المعيشة

والسمة الأخرى التي تعد من أهم نعم الديموقراطية الى الآن هي ارتفاع مستوى المعيشة ووفرة وسائل التمتع على العموم . فان عدداً كبيراً جداً من الأفراد يعيشون الآن برخاء ورفه لم يتمتع بمثله ملك من ملوك التاريخ القدماء . والطبقة الوسطى من الناس متمتعة تمتعاً أعظم جداً من تمتع مثيلاتها في الأعصر الماضية . كذلك تمتع طبقة العامة . وقد تيسر هذا بفضل تقدم العلم والصناعة ثم بتنظيم عوامل الانتاج والتوزيع . والفضل الأول انما هو للنظام الديموقراطي كما لا يخفى . وليس هنا متسع لاستيفاء البحث بهذا الشأن فنتمه في فصل الديموقراطية الاقتصادية

٦ — زوال الرق السياسي

وهناك حسنة من حسنات الديموقراطية جديرة بالذكر لا يجوز أن نغفلها في هذا

الفصل . وهي زوال النخاسة والرق الرسمي الآن في بعض البلاد المتحضرة . فأميركا اشتعلت بحرب أهلية مدة ست سنين لأجل تحرير العبيد الذين كانوا يجاء بهم من سواحل افريقيا الغربية ويباعون في أميركا . والمؤتمرات الدولية قررت أخيراً الغاء الرق والنخاسة رسمياً وأخذت عهوداً على جميع الدول أن تقاوم هذه التجارة المشينة .

وأما الرق غير الرسمي، ونعني به استعباد أصحاب الأعمال فئات من العمال لاستحكام أولئك بأعناق هؤلاء عن طريق الفقر والحاجة المحرجة ، فقد خفف بفضل مساعي نقابات العمال التي استصدرت في كثير من الممالك قوانين رسمية للعمل . وهذه النقابات نشأت تحت راية الديموقراطية كما لا يخفى . وسنستوفي البحث في هذا الموضوع في فصل الديموقراطية الاقتصادية .

ولا ننسى أيضاً الرق الأبيض ونعني به البغاء الرسمي والقسري والاحتفاظ الى غير ذلك مما يستعبد فيه عرض المرأة . فقد حورب ويحارب في كل بلاد تقريباً مناهضة خففت كثيراً من دعارته ونتائجه الشريرة .

٧ — تحرير المرأة

بقيت كبرى حسنات الديموقراطية التي نختم بها هذا الفصل ، ونترك للقارىء الكريم أن يستنتج عدداً عديداً من الحسنات الأخرى الثانوية . ونعني بهذه الحسنة الكبرى تحرير المرأة .

فقد انقضت بضعة آلاف من السنين ونصف المجتمع الانساني إماء للنصف الآخر ، في حين أن وظيفة هذا النصف المستعبَد ، أي المرأة ، في المجتمع أهم وأعظم شأناً للحياة الانسانية فضلاً عن الحياة الاجتماعية . فاذا كانت المرأة لم تقم في التاريخ الماضي بكل واجبات هذه الوظيفة فبسبب هذا الاستعباد . واذا كانت الحضارة لم تبلغ مبلغها الحالي منذ زمان طويل فلأن هذا الاستعباد كان يعرقل سبيل تقدمها .

ولما شرعت الديموقراطية تصرخ وتترعرع كان أول ثمارها تحرير المرأة ، وتسابع الحضارة في رقيها كان الفضل الأكبر فيه لتحرير المرأة إذ أتيح للزوجين أن يتعاونا معاً في تربية الناشئة وتثقيفها . وكانت العاقبة الحسنى هذه المدنية الزاهرة الحديثة التي نتمتع بها الآن

فمنذ أواسط القرن الماضي شرعت المرأة على العموم تتبوأ مقامها الأدبي في المجتمع ومنذ مطالع هذا القرن شرعت تستلم حقوقها القانونية : حقوق الحرية والمساواة .

الفصل الخامس

سطوة الدكتاتورية

١ — الديموقراطية الحالية غير ناضجة

ربما لاح لناقدي النظام الديموقراطي ان يحتجوا بقولهم : ان الديمقراطية لو كانت معقولة لما تركت سبيلاً للدكتاتورية ان تسطو عليها في هذا العصر حتى في أقوى معاقلها كألمانيا وايطاليا مثلاً

ونحن يلوح لنا ان الذين يجول هذا الخاطر في بالهم يعنون النظرية الديموقراطية لا الديموقراطية العملية ، الديموقراطية العملية لم تبلغ حد الكمال اذا كان بلوغه ممكناً ، وانما هي سائرة في الطريق سيراً حثيثاً . ولم تزل بعيدة عن ذلك الهدف الأمثل . انها لسائرة بجد ونشاط ، ولكن أمامها عقبات من العواطف البشرية ومثيرات من الشهوات ونحو ذلك ، مما يرتد أمامه التعقل مخذولاً او مشلولاً . فلذلك لا يستغرب اذ تعثر الديموقراطية في طريقها ويقوم في وجهها حكم «فردي» مطلق كالدكتاتورية . وربما كان هذا النظام الجديد من الحكم نجدةً في حينها للديموقراطية اذ قد يقيلها من عثرتها ، ويتدارك الفوضى التي يتعرض لها المجتمع اذا تقلقل النظام.

الدكتاتورية كما نعرفها الآن ، لا كما عرفناها في تاريخ الرومان وغيرهم ، انما هي نوع من الفكر الفردي القليل التقيد او المطلق ، ويختلف عن الحكم الملكي المطلق بأن الدكتاتور (وقد ترجمناه « بالحاكم بأمره ») لا يرث السلطة عن سلف ، ولا يبايعه بها قومه ، وانما يظفر بها عن طريق الديموقراطية نفسها التي يدل هو حركتها الى حين . فالأمر المهم الذي يود ان يفهمه القارىء هو كيف يستطيع الدكتاتور أن يظفر بالسلطة المطلقة عن يد الديموقراطية

٢ — الديمقراطية تلد دكتاتورية

لا يخفى عليك : أولاً ان رجال السلطة التنفيذية (الوزارة) مختارون من الطبقة الممتازة بالذكاء وبالقدرة السياسية

وثانياً : ان الثقة بإخلاصهم وأمانتهم عظيمة بدليل القاء مسؤوليات عظمى على عواتقهم، ولهذا يخولون سلطة فعلية تنفيذية واسعة

فاذا توسم الرعيم الرئيس انه قابض على زمام الحكم قبضاً محكماً ، وان زملاءه أعوان مخلصون له ومتفقون معه في ارادته ، وان هناك أحزاباً تناغبه ، وتحاول أن تقلب له ظهر المجن ، شل الحركة الديموقراطية بنفس قوة السلطة التي خولته اياها الديموقراطية نفسها . فكأنه يوثقها بنفس الوثاق الذي يوثق به السلطة التنفيذية نفسها ، يشل الحركة الديموقراطية ما استطاع لكي يقطع شأفة المشاغبة ويصمت ألسنة المشاغبين فيصفو له الجو ويفعل ما يشاء مدعياً انه يفعل لمصلحة البلد ، وانه انما يغل أيدي خصومه بمخالفة النظام في بعض الأحوال لكيلا يعرقلوه في مهمته

وبقدر ما يثبت هذا الرعيم الحاكم بأمره (الدكتاتور) للجمهور انه مخلص في خدمة مصالحهم يقل خصومه فيقل نقضه للمبادىء الديموقراطية . وبقدر ما يشتبه الجمهور باخلاصه تشتد مخالفته لتلك المبادىء . كذلك بقدر ما يخسره من النفوذ والتأثير يكون ضغطه عليهم مخالفاً لأحكام النظام . فحيث ترى الأفراد يُعتقلون ويحبسون بلا محاكمة ، والمراقبة شديدة على حرية الصحافة والمنابر والنشر فاعلم اما ان خصومه أقوياء ، او ان الشعب غير راض الرضاء التام عن تصرفاته ، كما كان في المانيا الهتلرية . والغالب ان يتفق كلا الأمرين معاً لأن خصومه لا يقوون عليه اذا كان الشعب راضياً

٣ — الدكتاتوريات البارزة

أبرز الدكتاتوريات في البلاد الديموقراطية الراقية الآن أربع . الدكتاتورية البلشفية الروسية . والفاشستية الايطالية . والنازية الألمانية . وتليها بالأهمية الدكتاتورية التركية وفي الثلاث الأولى على الخصوص يدعي الدكتاتور : —

أولاً — تحطيم بقايا النظام الاستبدادي القديم وتنظيف الحقل السياسي الاداري من هشيمه .

ثانياً — حل الجيش القديم البقية الضعيفة التي كانت تتحكم في طريقها ، واقامة ديموقراطية قوية جديدة مكانها .

فالدكتاتورية الجديدة إذاً هي عملية التنظيف الثانية أي تخليع أسنان اللبن التي نبتت لعهد الطفولة ، وبروز طاقم الأسنان الجديد القوي الدائم .

وتزيد الدكتاتورية البلشفية على ذلك أنها تبتغي تحطيم النظام الرأسمالي برمته واقامة نظام اشتراكي يحث على أنقاضه وانشاء هيئة اجتماعية لا طبقات فيها ، بل هي ذات طبقة واحدة ، وان تلونت بألوان المواهب والمزايا الشخصية . تفعل ذلك بحسب انجيل كارل ماركس . ولهذا اتبع القائمون بالأمر من أوله وصاياه في أن يكون الانقلاب فجائياً بالقوة الثورية كما حدث في ايطاليا والمانيا وتركيا لا عن طريق النظام النيابي

فالدكتاتورية البلشفية الروسية إذاً مرحلة ارتجالاً ، وما هي حلقة من سلسلة حوادث وتقلبات متتابعة في مجرى القرن التاسع عشر وما قبله ، كما هي دكتاتورية كل من ايطاليا وألمانيا فانهما نبتتا من احشاء النظام الديموقراطي المستتر .

أما الدكتاتورية الايطالية فنشأت مشبعة بالروح الدكتاتورية الرومانية القديمة التي كانت جندية بحتة ، ومقصورة على الحركة العسكرية بغية قمع ثورة أو فوز في حرب . (والتركية تشبهها) . ولهذا نظر الى الدولتشي الايطالي منذ قام بحركته كأنه الرجل المنقذ البلاد من فوضى شيوعية كادت تقضي على البلاد قضاء مبرماً . ذلك لأن الحزب الاشتراكي الايطالي الذي تولى الأمر على أثر الحرب العظمى ورام أن يقلب النظام ويجعله اشتراكياً بحتاً على حد ما جرى في روسيا أساء التصرف جداً ولم يترعمه أفراد أهل الزعامة والادارة . فبدل أن يقوم نظام قويم على أنقاض نظام بائد هدم النظام السابق وقامت على أنقاضه فوضى جنونية . فقيض الله للطبقة البرجوازية زعيماً مجازفاً ، وجرى أنصار النظام وراءه مسرعين لئلا يجرفهم تيار الفوضى . فكان الخوف من استفحال الفوضى مشدداً العزائم لمناصرة الزعيم في القضاء عليها . هكذا نجحت دكتاتورية موسوليني .

لم يكن الحقل السياسي الاداري الايطالي كثير الهشيم من بقايا النظام الاستبدادي القديم بل كانت الديموقراطية هناك مستقرة وان تكن غير تامة النضوج . وانما كان النظام الرأسمالي هو هشيم الحقل . والى الآن لا نستطيع أن نعطي كلاماً صائباً عن أي حد طهر الدرنشي الحقل من هذا الهشيم الشائك . لم تنطق محكمة الاختبار بالحكم النهائي عليه بعد .

أما الدكتاتورية النازية الالمانية فهي التي قامت على أكتاف الديموقراطية فعلاً . لأن الزعيم هتلر ارتقى الى دست الوزارة ثم الى كرسي الرئاسة العليا عن طريق الانتخاب . وقد ساعده على الفوز سأم الشعب من الضغط الدولي على ألمانيا وانسحبة معاهدة فرساي كما ساعد الخوف من الفوضى موسوليني على سحق الفوضى . فلما كان الشعب الألماني يتململ ويتضجر من الضغط الدولي قام هتلر مجاهراً ينادي ذلك الشعب الى الانضواء تحت رايته لكي يرفع عنه ضغط الحلفاء . وكان الشعب الالماني على استعداد أن يلبي أي زعيم ينادي به هذا النداء كما كان البرجوازي الايطالي مستعدين أن يلبوا أي زعيم يناديهم للانقاذ من فوضى الشيوعيين . والاتحاد قوة . وبهذه القوة استطاع هتلر أن يجارف وان يخرق معاهدة فارساي في وادي السار ثم في الرين . وعلى الرغم من ذلك اضطرت دكتاتورية هتلر أن تشل كل عضلة من عضلات النظام الديموقراطي لكي تبقى قائمة . فلم يكن في المانيا حرية كلام ولا حرية صحافة ولا حرية منبر حتى ولا حرية علم وأدب . بل كان هناك نظام أشبه بالنظام العسكري منه بالنظام الديموقراطي ، يندمج فيه كل فرد متحرك عامل . فلا ندري كم يستطيع ذلك الشعب الالماني النابغ أن يحتمل هذا التقييد ، ولا ندري كم في الدكتاتورية الهتلرية من الاماني والآمال المستقبلة للشعب الالماني لقاء ذلك الاحتمال وجزاء له — لم يكن الا الخذلان ثم الخراب . لم يكن لقاء دكتاتورية هتلر هشيم غريب عنه لكي يزيله من حقل النظام الديموقراطي . بل هي دخلت على نظام ديموقراطي لم يكن قد تطور بعد من دكتاتورية سابقة قبل الحرب السابقة وفي اثنائها .

٤ — التخفض بالدكتاتورية

بقيت نقطة جوهرية هنا لا بدّ من لفت نظر القارىء اليها وهي ان الدكتاتورية لا يمكن (أو يندر) أن تقوم أو تنشأ في الأحوال العادية بتاتاً . لا تنشأ الا في حالة خوف

الشعب ويأسه من مصيره لطارىء طرأ عليه فقلقل أمنه وسلامه . فالدكتاتوريات الأخيرة كلها قامت في أثناء انهزام قوى الدفاع في بلادها بحيث أصبحت شعوبها في اضطراب وقلق . ولم يبق لدى نوابها أو كبارها وقت للتفاوض في الأزمة الخرجة المداهمة ، فجعلت تنظر الى السماء متوسلة ومتضرعة أن يهبط إليها من السماء منقذ . وأي من يبرز للقوم حينذاك ويقول « هيّا » يمشي القوم وراءه .

ففي روسيا حدث الانقلاب البلشفي العظيم على أثر توالي الانكسارات وتصدع الجيش وانحلال قواته وخسران روحه المعنوية . وفي إيطاليا حدث الانقلاب الفاشستي حين انهزمت القوة المحافظة على الأمن والنظام أمام الفوضى الأهلية . وفي المانيا حدث الانقلاب النازي حين كادت السلطة الحاكمة تخضع امام الضغط الخارجي وتستسلم . وفي تركيا قامت الدكتاتورية الكمالية التجدّدية حين انكسر الجيش العثماني في الحرب الكبرى. ولم تبق الآ شرذمة أو فلول في الأناضول وقد أرسلى الغازي كمال أتاتورك لحلها وتسريحها وتسليم البلاد للاحتلال الاجنبي ، وترك الأهالي في يأس تحت رحمة الأقدار . فاكان من هذا القائد الآ أن جعل تلك الشرذمة نواة لجيش جديد وصدّ به الاحتلال الأجنبي وضرب به الجيش اليوناني الذي كان مندوباً بتحريض أوروبا له على فتح الأناضول. وهكذا كانت دكتاتورية الغازي أتاتورك انقاذاً لتركيا الجديدة .

فالانهزام في الحالات الاربع كان ألم المخاض

٥ — الدكتاتورية ردّة وقتية

قد يلوح لقارىء أننا بهذا الفصل نمجّد الدكتاتورية لأنه الى هنا لم يرَ الآ محاسنها ، أو يرى انها نعمة للمجتمع لأنّ فيها انقاذه في أحرج الأوقات . نعم أنها على الغالب تنقذه اذا تولّى الأمر الرجل الحاذق الحازم المخلص . وهي في الأزمة وحين الشدّة خيرٌ من الفوضى بل خيرٌ من التخبط في ظل الديموقراطية العرجاء . ولكنها لا تصلح للقيام مقام هذه على الدوام ، بعد أن تقضي مهمتها تصبح والحكم الملكي المطلق سيين، بل قد تكون اكثر استبداداً وكأنها ردّة له Atavism وقد تكون مساوئها اكثر من مساوئه مهما فرضنا ان « الحاكم بأمره » واعوانه جديرون بالحكم وأهلٌ له ذكاءً وحنكة وحسن

فسد . لأنهم لا يحرزون فضائل النظام الديموقراطي الذي يتضمن اشتراك الجميع بالرأي في دائرة الحرية .

الحكم الدكتاتوري كالحكم الفردي المطلق يكم الأفواه ويكسر الأقلام ويقطع الألسنة فيحرم المجتمع ثمرة المناقشة واحتكاك الأفكار . وهما أهم أركان الحكم النيابي الذي يكفل أقصى ما يستطاع من خدمة مصالح الجمهور . وانما الناس ألفوا منذ القديم الحكم النيابي وجاهدوا لأجله لأنه ثبت لهم عقلاً ومنطقياً واختباراً انه الطريقة الأمينة لحصولهم على أقصى ما يستطاع من أمانيهم . فلا يمكن أن يتيلهم الحكم الديكتاتوري هذه الأماني وهم لا يستطيعون أن يتوخوها . والقائمون بالأمر لا يمكن أن يكتبوا ما أو أن توحى إليهم . والمجلس النيابي أبكم أصم أعمى لأن الدكتاتورية عصبت رأسه كله بعصابة أعمته وأسكته وأبكته . فأصبح مجلساً نيابياً بالاسم للتمويه والذر في العيون والانتخاب تحت تأثير الدكتاتورية يصطنع اصطناعاً لأن الناخبين فاقدو الحرية فالياً .

خمسة الدكتاتورية تنتهي بانتهاء مهمتها ، أي الانقاذ في حين الشدة . وبعد ذلك يجب أن تفسح السبيل للديموقراطية لكي تعود الى مقامها . تفعل كذلك اذا أطلق « الحاكم بأمره » الحرية للانتخاب القانوني وتألف مجلس الأمة حراً . فإن أقره المجلس في كرسي الحكم أصبح حاكماً ، لا بأمره بل بأمر المجلس ، وحينئذٍ تسقط دكتاتوريته وتثبت ديموقراطيته الجديدة

٦ — خطر الدكتاتورية على السلم العام

ولكن مهما كان الحاكم بأمره مخلصاً ونزيهاً ووطنياً متوخياً مصلحة البلاد تبقى وسوسة شهوة الحكم تتغلغل في نفسيته . لذلك يجتهد أن يحافظ على سلطة الحكم لنفسه . ولخوفه من أن يفقدها اذا أطلق الحرية الانتخابية والكلامية والصحافية ، يكم الأفواه والأقلام ويضرب على أيدي المشاغبين ، ويستقل الخصوم النافذين ، فتصبح الديكتاتورية نكبة بعد أن كانت في حينها بركة .

ولكي يستهوي « الحاكم بأمره » الشعب يحاول أن يختلق بعض المنافع له حتى ولو كانت في الميزان الاقتصادي غير معادلة للخسائر . وقد ينخدع العوام بهذه المنافع

ويطلبون للزعيم « الحاكم بأمره » ويزمرون ويهللون بتمجيده ويسبحون باسمه . واذا ما القاهرون يبسطون لهم حساب الدخل والخرج لكي يظهروا لهم الخسائر ضرب الحاكم بأمره على أيديهم .

أوضح شاهد على هذا ديكتاتوريتا إيطاليا والمانيا . (وأضف اليهما دكتاتورية اسبانيا) . فكلتاهما أنفقتا في التسليح مالاً طائلاً بدعوى الفتح والتوسع تأميلاً للشعبين بتقاسب الاستعمار الوافرة . فاضطرت الدول الاخرى أن تحذو حذوهما . وبذلك ارتفع التسليح الدولي ارتفاعاً عظيماً جداً ، على أنه بقي بنسبة توازنه السابقة . فما تفوقت دولة على أخرى . وبقي المحتمل من جني ثمرة التسليح الى الآن كما كان قبله لا يساوي نفقته . فالزعيمان عملا الشعبين بآل الآمال على حساب الجهود والمال من غير منال . فديكتاتورية هاتين الدولتين قلقلتا السلم العالمي وعرضتاه لخطر يفوق جداً ما نفعتا الأمتين به . (كتب هذا الكتاب قبل الحرب العالمية الأخيرة) .

على أي حال النظام الدكتاتوري لا يثبت طويلاً أمام تيار تذمر الشعب المتنور بما أحسن صنعاً وأخلص خدمة وأنتج ثمراً ، لأن الحرية الشخصية التي يفقدها أثمن وأغلى من كل شيء . الشعب يجاهد لأجل حريته أولاً وآخراً .

الفصل السادس

الديموقراطية الاقتصادية

أ — الديموقراطية الاقتصادية الهدف الأعلى

١ — الديموقراطية الحمراء

يستفاد من روح مباحثنا في الفصول السابقة أن الهدف الذي ترمي الديموقراطية اليه هو بناء نظام اجتماعي جديد على أنقاض نظام الحكم الفردي المطلق بحيث يتساوى الأفراد في الحرية واحراز ما لكل منهم من الحقوق . وعلى الرغم من نضوج الديموقراطية في عصرنا هذا لا يزال هذا الهدف بعيداً :

أولاً : لأن طبقة العمال وهي الطبقة العظمى في كل أمة لا تحرز حتى الآن ما لها من الحق في ثمرة عملها — العامل لا ينال جزاء عمله . لا ينال الا أقل ما يمكن أن يقوم بأوده حياته والباقي بعد يستحقه عمله ، وهو القسم الأوفر ، يغتصبه صاحب العمل .

وثانياً : لأن الناخبين من هذه الطبقة ، وهم القسم الأعظم ممن يحق لهم القاء أصواتهم في عملية الانتخاب ، غير أحرار في اعطاء أصواتهم ، لأن سيف مستخدميهم الرأسماليين مصلت فوق رقابهم ما دام رزقهم الذي هو جزء من جزاء عملهم يقسم لهم عن يد هؤلاء الرأسماليين . فالحقيقة الراهنة في ادارة الحكم هي أن الرأسماليين مسيطرون من وراء الستار على البرلمان المسيطر على الحكم .

فاذن الديموقراطية التي وصلنا اليها الآن لم تنتج نهائياً الحرية الفردية فيما يختص بالنظام الديموقراطي نفسه لسدم حرية الناخبين ، ولم يوزع الحقوق على أصحابها ، على كل بقدر استحقاقه أو على قدر جزاء عمله . إذن هي ديمقراطية عرجاء أو جوفاء . لا تعد ديمقراطية الا ظاهراً في النظام السياسي فقط . وفيما سواه من أنظمة الاجتماع كالنظام

الاقتصادي لا يد لها فيه حتى الآن . في الظاهر عندنا بارلمانات ، وحكومات تأثر بأوامر البرلمانات ، ولكن النواب ليسوا أحراراً ، ولا منتخبوهم أحراراً أيضاً . فاذاً البارلمانات لا تزال خيالاً أو ظلالاً لحقيقة بعيدة . ولا يمكن أن تصير البارلمانات وانتخاباتها حرة ما لم يرتفع الطاغوس الرأسمالي الضاغط على صدر النظم الاجتماعية جميعاً .

لا يمكن أن تستقيم حركة النظام السياسي الديموقراطي ما لم يلغ حق الملكية الفردية التي هي العقبة في سبيل تلك الحركة . يعني يجب أن يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي كما حل النظام النيابي محل النظام الفردي لأن كلا الفريقين الضدين من طبيعة واحدة ومن ينبوع واحد . ينبوع النظام الفردي والنظام الرأسمالي واحد وهو الاستبداد وينبوع النظام النيابي والنظام الاشتراكي واحد وهو الحرية — الحرية التي هي تاج أماني النفس الانسانية .

٢ — في الملكية الفردية

وقبل التمادي في البحث يجب أن نعرف حق الملكية لئلا يفهم القارىء الساذج أنه ليس له حق بأن يملك ثوبه وحذاءه ورياش منزله الى غير ذلك مما هو لاستعماله الخاص . لا ليس هذا هو المراد هنا بالملكية الفردية بتاتاً بل يراد بها ملكية وسائل الانتاج الخارجة عن شخصية الانسان ، لأنها وسائل شائعة للجميع . ليس للانسان أن يملك من وسائل الانتاج سوى عضله وعقله . وأما الأرض فملك لله والله أجاز لكل انسان ، ببذل قواه العقلية والعضلية في استخراج ما يستطيع استخراجه منها ، رزقاً له . وأما الآلات التي يستعملها للانتاج فيجب أن تكون ملك الأمة بعد أن يستوفي مخترعها جزاءه منها . ولا يجوز لأي واحد أن يحتكرها لنفسه . كذلك نتاج الانسان العضلي والعقلي هو ملك حق له فلا يجوز لغيره أن يغتصبه منه ، أو يشاركه فيه بأية حيلة ، كما انه لا يجوز له هو أيضاً أن يستخدم نتاجه كصيدة أو أحبولة لاقتناص نتاج غيره .

مثال ذلك : لا يجوز له أن يملك أرضاً ثم يستخدم من لم يستطع أن يملك أرضاً مثله بأجر زهيد لكي يعمل في أرضه ، ومن يستغل الأرض وعمل العامل جميعاً . ولا يجوز له أن يستأجر عماله المدّخر عمالاً ليس عندهم مال مدّخر لكي يبنوا في أرضه بناء شاهقاً ثم

يتقاضى هو كراء هذا البناء كذلك . لا يجوز له أن ينشىء عماله أو عمال شركائه له مرفقاً عظيماً كالترام الكهربائي مثلاً ويستغل العمال فيه بأجر زهيد ثم يتقاسم هو وشركاؤه الأرباح الوافرة في حين أنهم لم يعملوا فيه عملاً البتة . كل ذلك من حق الأمة كلها . لأنها هي سبب وجوده وروائجه، حتى اختراع المخترع من حق الأمة برمتها لأنها هي التي أنجبت المخترع ، وكانت البيئة المناسبة لظهور عبقريته . يكفي المخترع أن يكافأ مكافأة ممتازة .

— قد تقول، أليس الانسان حرًّا أن يتصرف بماله كما يشاء فيشتري به أرضاً ويستأجر عمالاً لبناء ويشتري مواد للترام ويستخدم عمالاً لصنع الترام وتسييره ، ثم يستغل ما يبقى بعد النفقات ؟ فأقول أنى له هذا المال ؟ من أين جاءه ؟ — تقول ورثه . وأقول من أين جاء لمورثه . فنعود بالسلسلة الى الوراء الى أن تقول أن هناك شخصاً ادخر المال وحرم نفسه التمتع به . ادخره من نتاج عقله وعضله لأنه شحيح على نفسه . أليس له حق بأن يتصرف بماله الذي حرم نفسه من التمتع به ؟

بلى . له أن ينفقه على نفسه كما يشاء ، فقط . ولكن ليس له أن يجعله أحبولة لقنص نتاج غيره .

أجل كان أصل الثروة نتاجاً مدخراً . ولكن ثروة الفرد ليست نتاجاً مدخراً بل هو قوة جاذبية في شره الانسان ومكره جذبت نتاج الضعيف الى نتاج القوي . فاجتمعت نتاجات الصغار الى نتاج الكبير . فأصبح هذا غنيًّا عميداً . وأولئك فقراء عبيداً له مضطرين بحكم النظام الرأسمالي أن يقاسموه نتاجهم لكي يسمح لهم ان يشتغلوا في أرضه أو في مرفقه .

فلأن النظام الاجتماعي المعقد يقضي باشتراك الأفراد وبتعاونهم وتعاملهم رغم أنوفهم رأى المدخر أن ماله يمكن أن يكون مصيدة لقنص نتاج غيره . فنشأ بهذه الوسيلة (المصيدة) النظام الرأسمالي الهائل الذي سبب شقاء المجتمع برمته . ولأن الحرية الفردية تنتهي عند حدّ حرية الآخرين ، أو انها كما تقدم القول : هي ما يؤذن للإنسان أن يحوز ما يحق له أن يحوزه ، أي نتاج عمله فقط . وجب أن تردع حرية الرأسمالي النهمة التي طغت على نتاج غيره والتهمته . فلمنع هذا الاعتداء على الحقوق الفردية وجب أن تحدد الملكية

الفردية بحيث تقتصر على ما يملكه الانسان في شخصيته ، وهو نتاج عمله وعقله فقط . له أن يتمتع بهذا النتاج ، ولكن ليس له أن يتذرّع به لقنص نتاج غيره . ولذلك تحرّم ملكية العقارات والمرافق والمصانع والمعامل الخ . وتعتبر قوّة المال العملية . المال لا يعمل ولا ينتج . فلا قيمة له الاّ باتفاقه على التمتع فقط بحسب النظام الاشتراكي الذي لا محل لتفصيله هنا .

تلك هي الملكية الفردية التي نوهنا آنفاً بالغائها لكي يستتب النظام الديموقراطي . لأن اقتصار الديموقراطية على الدائرة السياسية فقط لا يؤدي الى الهدف الذي ترمي إليه . المراد منها توفير الهناء والسعادة للجمهور على الاطلاق ولو لكلّ بقدر استحقاقه الشخصي . ولكنها باقتصارها على الادارة السياسية فقط ، خلت عن تلك الغاية المبتغاة وانخفضت الى الناحية المضادة ، اذ نقلت الحكم من يد الملك أو جماعة الاعيان الى أيدي الرأسماليين . فجاء هؤلاء أشر من أولئك وأقدر على الاستبداد والنهم والنهش بنتاج العامة . فكأنها فعلت كمن أغمض عيناً واحدة ثم حاول أن يدخل الخيط في ثقب الابرة بنظر العين الاخرى وحدها وهي ضعيفة فاستحال الامر عليه .

لا يتمتع الجمهور في الأمة الواحدة بنعمة النظام الديموقراطي إلاّ باطلاقه على الادارة الاقتصادية فضلاً عن الادارة السياسية (وسنرى في الفصل التالي أنه لا يكون تامّاً إلاّ باطلاقه على السياسة الدولية أيضاً) يجب أن يشترك الجمهور في السيطرة على الانتاج وتقاسمه كما يشتركون في السيطرة على الحكم .

٣ — تطبيق فلسفة الهيجل

ولعلّ القليل الالمام بالأنظمة الاجتماعية يستهجن هذا القول لمخالفته المألوف ، أو يظنه مخالفاً للنظام الاجتماعي الطبيعي . وقد يقول معترضاً : لو كان هذا النظام الاشتراكي طبيعيّاً لما سبقه النظام الرأسمالي ، ولما قامت له قائمة ، بل لبرز ذلك النظام الاشتراكي للوجود منذ القديم وقطع السبيل على النظام الرأسمالي . فاستعمال الرأسمالية انما هو دليل على انها أمرٌ طبيعي في الاجتماع ، والاشتراكية غير طبيعية ، بل هي دخيلة . ويمكن أن تكون مفسدة له . والجواب أن العلم الاجتماعي لم ينشأ فكرة كما هو الآن بل نشأ كسائر العلوم الحياة خليات ضعيفة

الارتباط بعضها ببعض . نشأ قليل العلائق ، قليل العناصر ، بسيط الأنظمة . ثم تطور بتقدم متعدد العناصر ، متنوع الأنظمة ، مشتد الروابط ، الى أن استفتاء نحن معقداً لتعدد الحالي . في أزمنة التطورات الاجتماعية القديمة نشط شيطان الجشع البهيمي الذي ورثه الانسان من الحيوانية السابقة وتدرّج في سلم الرأسمالية الى أن بلغ الى قمتها التي نراها اليوم ، كما تدرّج في سلم الادارة السياسية (الحكم) الى أن بلغ مبلغه الاستبدادي الذي رأيناه في عصور الحكم المطلق .

ولكنّ كلاً من النظامين السياسي والاقتصادي يحمل الديموقراطية في عروقه . وبحسب فلسفة هيجل Dialectic كل من هذين النظامين مؤلف من ضدين حتى اذا انحلّ سقط منه ضد وبقي ضد آخر وظهر النظام .

فالنظام الحكومي (السياسي) كان يشتمل على الضدين الاستبدادية والديموقراطية على أن الظاهر فيه هو نظام الحكم المطلق الاستبدادي . ولكنه فيما كان يستفحل ويتضاخم كان مضطرّاً أن يستخدم أدوات النظام الديموقراطي . فكان يقوّي الفن ويوسّع دائرة المعرفة ، الى أن ارتوت عقول العامة من المعرفة ورأت تحت ضوئها الفكرة الديموقراطية . فثارت في وجه الحكم الفردي وصرعته . سقط الحكم الفردي المطلق وبقي الحكم الديموقراطي .

على هذا النمط حلل كارل ماركس بروز الاشتراكية من غلاف الرأسمالية مطبقاً فلسفة هيجل في العالم الاقتصادي . والأفضل أن ننقل عن « الدليل الى الفلسفة » Guide to Philosophy للعلامة جواد Joad ملخصه لتعليلات ماركس . في أوائل الفصل السابع عشر صفحة ٤٦٨ و ٤٦٩ : « تحدث الحوادث كنتيجة لتصادم النزعات المتضادة (التي تحيطها) . والتعليل الصحيح لحوادث التاريخ يتوقف على فهم هذه النزعات المتضادة ونتيجة تصادمها . فكما اننا نتتبع النزعة في عالم الفكر إلى أن نصل إلى نتيجتها نظهر النزعة المضادة لها . هكذا في عالم الحقيقة نرى ان تقدم أية حركة يستدعي وجود ضدها .

« بناء على هذه الفلسفة نرى ان نظام الاقطاع أنشأ الرأسمالية بانشاء طبقة البورجوازي أي طبقة أصحاب الأعمال . وهذه بسبب توسيع دائرة الصناعة والتجارة قضت على نظام الإقطاع

نفسه . والرأسمالية نفسها بسبب انشائها طبقة العمال كانت تصطنع الآلة التي تقضي عليها . ولكن حين تنظر الى هذه « العملية الاجتماعية » من خارجها كما هي — أي حين تكون النزعة تستند من الجانب الواحد الذي يتراءى أنه يستدعي ضده الى الوجود لكي يتم الجانب الآخر — نرى أن النزعة نفسها مؤلفة من ضدين ، هكذا كل نظام اجتماعي يشتمل على ضديه في داخله . والتناقض الذي بينه وبين الضد الذي هو يحتويه يفضي الى تفكك ذات النظام وحتمه بنظام آخر .

« من هذه النظرية المنطقية استخرج ماركس تصريحه البديع عن تناقضات الرأسمالية التي بمقتضاها تنبأ عن كيفية سحقها بقوة الشيوعية . فالرأسمالية لأسباب مختلفة لا يسعنا هنا تفصيلها مفضية إلى تأليف الشركات الاحتكارية واستفحالها . وهذه تفضي إلى تناقص عدد الرأسماليين ، ولكن بازدياد تضخمهم (بموجب قانون « السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة » بحيث أن الرأسمال يتجمع في أيدي الكبار القلائل وتفرغ منه أيدي الصغار الكثار) وأولئك الذين انغمروا في عملية التنازع حتى قطروا آخر قطرة من رأسمالهم يفرقون الى طبقة العمال . وهكذا الرأسمالية باستفحالها تقلل بنفسها عدد الرأسماليين جداً وتزيد عدد العمال جداً الى أن يصبح هؤلاء قوة هائلة ضدها ، فيدمرونها تدميراً .

« ثم ، أيضاً ، إن الرأسمالية بازدياد اختراعات وسائل الانتاج تزيد المنتجات كثيراً . وهي بطبيعتها تحرز كل ما يزيد عن الاستهلاك وتدخره ولا يبقى منه أجر للعمال إلا القدر اليسير الذي لا يكاد يقوم بأودهم . ولذلك لا يكون العمال الأهليون سوقاً رائجة لمستفد مدخرات انتاج الرأسمالية المتضخمة لضعف قوة الشراء عندهم . وهكذا لا يجد الرأسماليون منفذاً لمنتجات وسائل الانتاج القيامة في حدود بلادهم فيضطرون أن يبحثوا عن أسواق لها خارج البلاد . فيصبح اكتشاف هذه الأسواق واستغلالها الموضوع الرئيسي لسياسة الدولة ، ويكون للرأسماليين بما لهم من القوة الاقتصادية السيطرة على هذه السياسة . وبناء عليه تندفع الدولة الرأسمالية بسبب السعي الى أسواق تجارية لتصريف بضائعها فيها في سياسة التوسع الاستعماري الامبراطوري Imperialism . وهذا التوسع يحدو بها الى الاحتكاك بالدول الأخرى التي تحذو حذوها في مثل تلك السياسة

ولنفس الأسباب . وتناقض المؤسسات الاستعمارية يفضي الى الحرب حتماً . والحرب تستنفد مال الرأسماليين عن طريق النفقات الحربية . وهكذا نرى الرأسمالية ثانية مسوقة حتماً بالتناقضات التي في طبيعتها الى السياسات الفاشية حتماً بتدميرها » . — انتهى

إن التناقض أو التضاد في هذا المثل إنما هو بين حاجتها إلى أسواق لمنتجاتها المتزايدة من جهة ، وتناقص لتلك أسواقها بسبب افقارها الكثير الفاضل عن أجور العمال الزهيدة من جهة أخرى .

هذا التحليل الماركسي إنما هو مثل مطابق كل المطابقة لفلسفة هيجل التي طواها أن كل نظام يشتمل بنفسه على بذور فنائه متضادة في داخله تقلب كيانه

والمستفاد مما تقدم أن الديموقراطية السياسية عنصر جوهري في طبيعة الاجتماع مخلوق في صميمه . وأما الاستبداد الفردي فدخيل على الاجتماع الانساني ارتآه من التنازع الحيواني . وكذلك الديموقراطية الاقتصادية هي جوهر النظام الاقتصادي . وأما الرأسمالية فدخيلة عليه ارتآه من نفس ذلك التنازع الحيواني . وكلما اشتد ارتباط الاجتماع ضعف ذلك التنازع واستتب التوازن بين القوى الاجتماعية سياسية واقتصادية .

فإذاً ، لكي يكون النظام الاجتماعي العام سليماً صحيحاً طبيعياً لا بدّ من قلب النظام الرأسمالي حتماً . ولا بدّ أن ينقلب ويقوم مقامه النظام الاشتراكي لكي تزول العقبات الباقية من اشتراك الأفراد في عملية الحكم الذاتي ويتسنى لهم أن يستعملوا أهليتهم وجدارتهم في منافعهم المشتركة . الى الآن لا يستطيع السواد الأعظم من العمال أن يستعملوا هذا الحق الديموقراطي لأن النظام الرأسمالي ، أولاً مضيق على حريتهم ، وثانياً مضيق على فهمهم ومعرفتهم ، وثالثاً مضيق وقتهم ، فلا يدع لهم منه شيئاً للتفهم والتفكير والتناقش .

٤ — فرضي الحركة الاقتصادية

ولكي يتجلى موقف الرأسمالية الحالي المزعزع المتداعي والذي يقاسي العالم الآن الجزع بسبب تداعيه نبسطه فيما يلي :

لا نظام الانتاج ، ولا نظام الاستهلاك متطابقان ، ولا هما متوازنان ، ولا هما متوزعان توزعاً متعادلاً أو متناسباً بين الأمم ولا بين الجماعات ، حتى ولا بين الأفراد أعني أن

الزراع في بلد يزرعون (القطن مثلاً) من غير حساب لما يزرعه زراع آخرون في بلد أخرى ، ومن غير حساب لاحتياج الأسواق أو حاجتها لنتاجهم ، لا في الحاضر ولا في المستقبل . يفعلون ذلك على غير هدى ولا يستطيعون أن يفعلوا غير ذلك لأنهم مضطرون أن يكدحوا لكي يرتزقوا . فلا يلبثون أن يجيئوا سعياً إذ يرون الأسواق مكتظة بالنتاج من كل ناحية . والمستهلكون لا يستطيعون أن يستهلكوا كل ذلك النتاج . فيبقى النتاج المتجمع وتحبط آمالهم وتبتئس أحوالهم . ولا يستطيعون أن يحسبوا حساب الغرض والطلب ، لأنه ليس ثمت جامعة تجمعهم ولا هناك احصاءات تبني عليها جامعتهم وجدت احصاءاتها لجميعهم ، وتفرض قدر الزرع لكل فريق وكل فرد منهم بحيث يعادل مجموع المحصول مجموع الطلبات في جميع الأسواق . فالرأسمالية بالحقيقة فوضى لا نظام . فلا بدّ أن تسلم لنظامي الانتاج والاستهلاك النظام الديموقراطي الاقتصادي لكي ينقذ العالم من أزمته الحاضرة ، التي لم تعد تطاق والتي لا علاج لها إلاّ بالغاء الملكية الفردية واقامة الملكية الشعبية مقامها . فاذا لم يتم هذا التسليم اليوم فلا بدّ أن يتم في الغد ، وان لم يتم طوعاً واستسلاماً فلا بدّ أن يتم رغم الأنف .

وحال الانتاج الصناعي كحال الانتاج الزراعي تماماً . يدير صاحب المعمل أو المصنع أو المشغل معمله على قدر رأس ماله ، وينتج مصنوعاته من غير حساب لما تحتمله السوق منها . فلا يلبث أن يرى السوق مكتظة بمثل مصنوعاته وليس في وسع المستهلكين أن يستهلكوها كلها . فيوقف حركة معمله ريثما تتسرب مصنوعاته الى المستهلكين . ينتج صاحب المعمل القدر الوافر من المصنوعات في وقت قصير جداً بفضل الاختراعات الحديثة ثم يوقف ادارة معمله مدة أو انه يقلل عماله جداً . فيقع حيف هذه الفوضى في الانتاج الصناعي على قلب العامل المسكين الذي يشارك الرأسمالي في العمل ولكن ذلك لا يشاركه في بؤس البطالة .

فالانتاج الصناعي أيضاً يحتاج الى نظام يحل محل الفوضى التي هو فيها . ولا سبيل لهذه الحاجة الاّ الديموقراطية الاقتصادية كما تقدّم القول بالغاء الرأسمالية واستلام الادارة الشعبية (الحكومة) زمام جميع المرافق الصناعية كما هي مستلمة الآن بعضها

كالسكة الحديدية والتلغراف والبوسطة والتلفون وغيرها في كثير من الممالك .

فاذا استتب النظام الاشتراكي على قاعدة الديموقراطية تتعادل الحقوق والاستحقاقات وينقشع جلّ التباين بين الطبقات . فلا يبقى ثمت اناس يبذخون ويترفون ويبطرون على حساب أناس يضنون تحت عبء العمل ، ولا يتمتعون بشذرة من ملذة ولا بفلذة من متعة . وتنطلق حرية الفرد من عقال الاستبداد ويتسنّى لكل واحد أن يستعمل حقه في الانتخاب والاقتراع بالتفكير والتناقش الواجبين .

٣ — في طريق الديموقراطية الاقتصادية

والآن ننظر فيما حدث من حوادث الديموقراطية الاقتصادية الى اليوم :

١ — نقابات العمال

كانت سنة الرأسمالية أن يؤخذ من نتاج العمل جميع النفقات وفائدة رأس المال والربح المشروع فيه . والباقي يحسب أجراً للعمال . فان لم يسد رمقهم سوّى الرأسمالي بين أجرة العامل وساعات عمله وثمن البضاعة لكيلا ينقص شيئاً من أرباحه ولا ينقص منها شيئاً الاّ مضطراً فيحسبه خسارة . فسنة الرأسمالية كانت إذن أن القطرة الأخيرة من الانتاج هي أجرة العامل . فان لم يرضَ هذا بها فليمت جوعاً إذ يحل محله من يرضى بها .

هذا كان موقف العامل في أوائل القرن التاسع عشر ، وكان موقفه هذا يشتد تحرجاً كلما دارت دائرة العمل آلات جديدة تغني عن يده ، وحتى عن عقله أيضاً .

لم يجد العمل منقذاً له من هذا الفهم حتى ولا في المجلس النيابي للأسباب التي تقدم شرحها ، وأهمها سيطرة الرأسمالية على الحكم الديموقراطي أو حلولها محل الحاكم الفرد المطلق . ولكن المصائب تجمع القلوب . فبرز المنقذ من المصيبة نفسها (على قاعدة فلسفة هيجل . المصيبة مؤلفة من ضدين أحدهما يهدمها ويقوم مقامها) . مصيبة العمال المشتركة ألفت بينهم وأنشأت « نقابات العمال » على قاعدة الديموقراطية البحتة . فكأن العمال أنشأوا برلماناً خاصاً لأنفسهم وظيفته التفاوض والتقرير في أمر النجاة من فكيتهم بالرأسمالية . وكان أمضى سلاح ضدهم في محاربتها « المقاومة السلبية » : الاضراب

ناهيك عن التعاضد والتعاون . فكلما رام العمال تحسيناً لحالهم يهدد أصحاب الأعمال الرأسماليين باضراب عام يشل الحركة ويقطع موارد حاجات الجمهور حتى يكاد يهدد الحكومة بثورة الجمهور ضدها . فيضطر أصحاب الأعمال أو تضطرهم الحكومة أن يخفضوا من غلوائهم وان يمنحوا العمال شيئاً من مطالبهم . والقارىء يعلم ما يسبق لنقابات العمال من صولة في هذه الأيام .

وكان من نتائج ضغط هذه النقابات :

أولاً ، تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور الى حد لا يفضي إلى خسارة المرفق واضطراره للاغلاق .

وثانياً ، كفالة العمل لكل عضو في النقابة تقريباً .

وثالثاً ، اضطرار أصحاب الأعمال الرأسماليين أن يتفقوا على شروط العمال الصحية في معاملهم ومساكنهم المتجمعة حول معاملهم ، بنظام اقتصادي يكفل ويكلف العمال أنفسهم القدر القليل جداً من النفقة .

ورابعاً ، التأثير على حياة العمال وعلى عطلتهم وعلى معاشاتهم في أمراضهم وشيخوختهم يشترك في روائب الرأسماليون والعمال معاً . (كشروع . بفردج) .

تختلف هذه النتائج قيمة وتوسعاً باختلاف البلاد . فما هي شائعة بشكل واحد في جميع البلاد الصناعية .

وكان من مواليد النقابات هذه مشروعات التعاون التجارية ، أي إنشاء مخازن برأس مال من النقابات والمساهمين من العمال لكي يبتاع العمال منها سلعهم بأرخص ما يستطاع ويعود ربحها لهم جميعاً .

٢ — اضراب العمال في البرلمانات

تم كل ذلك في القرن التاسع عشر خارجاً عن دائرة الديموقراطية الادارية السياسية لان البرلمانات كانت تحت تأثير الرأسمالية وهذه لا تتناول من حق للعمال . ولكن لما نشطت النقابات وأصبحت قوة استطاعت أن تنتخب لها نواباً في البرلمانات . فنشأت أحزاب العمال الاشتراكية والديموقراطية الاشتراكية وأخيراً الشيوعية في النظام السياسي

وهذه الاحزاب تجاهد الآن في قلب النظام الرأسمالي واحلال الاشتراكية محله . والقارىء يعلم الى أي حد وصلت في هذا الجهاد .

وقد يلوح للقارىء أن يسأل إذا كان السواد الأعظم من المنتخبين عمالاً فلماذا لا يكون أكثر النواب منهم فيغيرون شكل النظام الاقتصادي من رأسمالي الى اشتراكي بطريقة دستورية .

٣ — سؤال صغار المالكين

والجواب : لذلك سببان : الأول أن العمال ليسوا السواد الأعظم من المنتخبين . وإن هناك طبقة من أصحاب الاعمال الصغار إذا انضموا الى العمال صاروا أكثرية تستطيع أن تغير النظام الاقتصادي . ولكن أهل هذه الطبقة لا يشعرون أنهم في ضنك من استئثار الشركات وأصحاب الأعمال الكبرى لدمائهم ، ولا يعتقدون أن كابرس الرأسمالية يسحق أصحاب متاجرهم رويداً رويداً ويجردهم من أموالهم الى أن يغرقوا أخيراً في بحر طبقة العمال . بل لا يزالون يعتقدون أن « لكل مجتهد نصيب » فيجاهدون متعلقين بأهداب الآمال وما هي الا أوهام الآمال (السراب) . ولذلك ينفرون من النظام الاشتراكي ويفزعون منه لظنهم أنه آفة لآمالهم ونكبة لجهادهم . ويحبذون الرأسمالية لأنها تدع المضمار حراً لسباقهم في أشواط المكاسب والأرباح وأحلام الغنى الوافر ، ولاسيما لأنهم يرون من حين الى آخر أن واحداً منهم كان على الحضيض في متجره أو مزرعته فاذا بالحظ يرتفع به الى قمة الثروة . وغافلون عن أن هذا الحظ صدفة عمياء ، وجهارا أن الجهاد في النزاع مع كبار الرأسماليين لا ينيلهم إلا الخذلان كما ينيل الغارة جهادها مع الهرة . ولكي تتجلى للقارىء هذه القضية جيداً نمثلها بالمثل التالي :

تصور شخصاً مجتهداً أنشأ دكان سجاير واستنبط نوعاً من السجاير جيداً اجتذب له زبائن عديدين . ولكنه ما لبث أن رأى نوعاً من السجاير أجود من سجايره وباع أرخص منها استنبطته شركة أو صاحب مصنع أقوى منه مالياً ، فكاد يزاحم سجايره . وثم جعل زبائنه يقبلون لاقبالهم على الصنف الآخر . استطاعت تلك الشركة أن تنافسه أو تنازعه الرواج لأن رأسمالها فرّة عظمى . فكانت تشتري التبغ مقادير كبيرة

بثمن أرخص وتنفق على صنعه أقل مما يكلف . واقتنت آلة لف السجاير تقوم مقام عشرات من « اللفافين » بنفقة أقل من عشر معشار أجورهم . فاستطاعت أن تبيع سجايرها بأرخص من ثمن سجايرهم . وبيعها كان أكثر منه جدًّا . وأخيرًا كسدت سجايرهم لأنه لم يستطيع أن يختفظ بثمنها من غير خسارة لكي يستعمل اليها الزبائن . فكفّ عن صنع السجاير في معمله الصغير . فتحمس على اقتناء السجاير من المصانع الأخرى مضطرًّا للقناعة بالربح القليل . ولكنه ما لبث أيضًا أن رأى تلك الشركة تشجع آخرين أن ينشئوا دكاكين لبيع السجاير ، بتسهيلات مغرية . أو انها هي أنشأت لحسابها عدة دكاكين . وكانت تبيع السجاير فيها للزبائن بالثمن الذي تبيعه لصاحبنا (الذي جعلناه مثلاً) ولأمثاله من صغار المستزرقين . فلم يبقَ أمام صاحبنا هذا إلاّ أحد أمرين : اما أن يقنع بالربح الزهيد جدًّا متعرّضًا للخسارة فيما اذا كسدت تجارته ولم يخف عبء نفقاته في دكانه ، أو أن يقفل دكانه وينزل الى ساحة العمل كسائر العمال ويقتنع أنه يوم كان تاجرًا صغيرًا لم يكن من صفّ الرأسماليين كما كان يظن بل كان من طبقة مغرورة تهوي الى طبقة العمال .

مثل هذا في طبقة المستقلين المرتزقين من التجارة والصناعة . وأمثالهم كثيرون يجاهدون آملين أن يرتقوا من طبقة البرجواز (كما يسميها كتّاب النصر) الى طبقة الرأسماليين العظماء . ولكن لا يرتقي واحدٌ منهم الى تلك الطبقة الاّ وقد هبط ٩٩ من زملائه الى طبقة العمال ، لأنه ما دامت ساحة الأعمال ميدانًا للسباق أو المصارعة ، أي لتنازع الثروة ، فلا بد أن يفوز الأقوى ، أي الأوفر عدة وعتادًا وذخيرة ومؤونة ، ينصرع الضعيف تحت قدميه . وان لنقط ضعيف واستقوى الى أن صارع القوي فالمصارعة « نصيب » أعمى في مضاربة أو تحوّل ليس للجهاد فيها نصيب

٤ — فظائع حرب الرأسماليين

ولطبقة الرأسماليين العليا أساليب في هذه الحرب الاقتصادية أشنع وأفظع من الحرب الدموية التي يستفظع فيها الغدر ونقض العهود ورصاص مرزو والغازات السامة الى غير ذلك من اختراعات التدمير الجهنمية . أجل أن أساليب الرأسماليين في الحرب الاقتصادية أفظع . ليس لها قوانين كقوانين الحرب لتلافي الفظائع ولذلك ترى صرعى

هذه الحرب يتساقطون من جوّ الآلهة ، والترف ، والبذخ ، والنعيم إلى شرك البؤس والشقاء . ومنهم من ينتحرون يأساً كأنهم يتورعون أن يلوّثوا أكفّ خصومهم بدمائهم .

فمن هذه الأساليب إن الشركة العظيمة تحاول أن تشتري المتاجر أو المصانع أو المرافق التي تزاحمها في صنف تتاجها في السوق — تحاول أن تشتريها بأي ثمن لكي تبقى هي صاحبة الصنف وحدها في السوق فتتحكم بالأسعار كما تشاء . لا تكتفي بأنها أزالت من سبيلها خصماً أو خصوماً وخلا لها الجوّ لكي يتسنى لها أن تضرب كل مزاحم جديد قبل أن يرفع رأسه ، بل تتحكم بالمستهلكين أيضاً إذ ترفع الأسعار وتبتز فلوسهم المعدّة لنفقاتهم الضرورية فتستنزف منها ما تستطيع استنزافه ثمناً لسلعتها الغالية . فهذا هي شفيرة على المستهلكين المحتاجين لسلعتها ، ولا هي رحيمة بأولئك المنتجين المرتزقين الذين أزالتهم من طريقها .

وإذا لم تنجح في ابتياع مزاحم لها نصبت له شركاً دنيئاً لكي تصرعه . فإما أن تخفض الأسعار مدة من الزمن مضحية بالربح إلى حين لمقدرتها على هذه التضحية إلى أن يقع الخصم تحت عبء النفقات لكساد سلعته في أثناء تلك المزاحمة ويهلك مالياً فيزول من الميدان غير مأسوف عليه . وأما أن تنصب له شركاً أدنأ من هذا كالشرك الذي روي عنه أن شركة النسخ الأميركية نصبته لمصنع سجاير شهير في مصر منذ سنين . ذلك لأن سجاير هذا المصنع راجت جداً في أميركا إلى أن أصبح تدخين «السجاير المصرية» فخراً للمدخنين . فلما أبى صاحب هذا المصنع أن يبيع مصنعه للشركة الأميركية بالثمن الذي عرضته عليه اشترت الشركة منه بطريقة غير مباشرة ملايين من علب سجايره ، ثم خزنتها في أقبية رطبة حتى تعفنت وأصبحت رديئة ثم عرضتها في السوق فما لبث المدخنون أن نفروا منها وجافوا السكاير المصرية . فاضطر أخيراً صاحب المصنع أن يعرض مصنعه للشركة بأي ثمن .

ومن دناءات هذه الشركة الكبيرة أنها إذا لم تستطع أن تكسب معاركها في مضمار تنازعها تتصالح وتنضم وتتحد في شركة واحدة لكي تبتز مال الجمهور بالتحكم بالأسعار كما تشاء ، وهي ما يسمونه Trusts .

هذه الأساليب الجهنمية ونحوها كانت خطط الشركات الأميركية المستفحلة . فكان

الحزب الديموقراطي الذي هو حزب «البورجوازي» هناك يقاوم هذه الشركات المسماة ترست Trusts مقاومة دستورية . فكان الكونجرس من حين إلى آخر يسن قوانين للضرب على أيديها لكي يكبح جماح استفحالها ما أمكن .

ومع كل ما هو ظاهر من هذه الأخطار الرأسمالية على العاملين المعظم لا يزال هؤلاء مخدوعين بمراكزهم الحقيرة بأنهم من صف أرقى من صف العمال ، وأن الاشتراكية البحتة هي خطر عظيم عليهم ، فيأبونها .

٥ — عذر صغار العاملين

ولا مجرد من كل عذر في عقيدتهم هذه لأن تغيير النظام الرأسمالي بنظام اشتراكي يفاجئ يوقعهم ولا شك في محنة معاشية ، لأنهم قلما يصلحون في النظام الجديد لعمل أجره يساوي ما كانوا يطمعون فيه من كسب في جهادهم الرأسمالي . وليس في طوقهم أن ينزلوا الى جنب العمال كتفاً الى كتف . وهذا من جملة الدواعي لتقرير ابدال النظام رويداً لا فجأة .

ذلك هو السبب في أن المرتزقين المتوسطين لا ينضمون إلى العمال لكي يكثر حزب العمال ويقاوي حزب الرأسماليين في البارلمانات ويناهضهم كما نوهنا آنفاً .

٦ — نفوذ الرأسمالية في البرلمانات

السبب الثاني لتفوق حزب الرأسمالية في البارلمانات حتى اليوم هو أن الرأسمالية لا تزال صاحبة النفوذ القوي في الدائرة السياسية العامة . فهي تسيطر إلى حد ما على الانتخابات بواسطة الضغط على العمال حتى البرجوازي . وهي التي تسيطر على الصحافة وسائر وسائل النشر فتجعل كل دعاية من مصلحتها . تستطيع أن تنشىء حزباً أو أحزاباً تتراءى في الظاهر أحزاباً مناضلة عن العمال ومجاهدة في سبيل الاشتراكية ، ولكنها بالحقيقة أنشئت لكي تخفف من غلواء مطالب العمال ولكي تقنعهم بأن السعي الى مطالبهم بالعنف أو بالقوة ضار بمصلحتهم ومؤذٍ لقضيتهم . فنفوذ الرأسمالية هو من أهم الأسباب في أن ضلعها في المجالس النيابية لا يزال قوياً جداً . ولهذا لا يزال السير في سبيل الديموقراطية الاقتصادية بطيئاً . وفي نظر هذا العاجز السير ببطء أضمن للسلامة من السير العاجل المعرّض للسقوط في المهالك .

٧ — ديموقراطية العمال تنافع الرأسمالية

نحن الذين يشأن نقابات العمال أن هذه النقابات نشأت فيما كانت الرأسمالية الموجاء الرعناء التي لا تدري أنها تبحث عن حتفها بظلفها تهدد العمال بخطر البؤس والفساد المتناهيين . فجمعتهم المخاوف جامات عنوها نقابات وسنّوا لها قوانين وغرضها مكافحة الرأسماليين بكل وسيلة ممكنة . فنقاباتهم إنما هي نظام ديموقراطي بحت ، ولكنه مستقل عن النظام الديموقراطي الحكومي . بل بالاحرى هو مناهض له في سبيل الديموقراطية الاقتصادية . فلما قامت قائمة هذه النقابات شرعت تضع أرجلها في النظام الديموقراطي السياسي وتجاهد في انتخاب نواب العمال .

وأما ما فعلته النقابات نفسها من المساعي المشتركة كشركات التعاون ، وما فعلته الشركات الرأسمالية الكبرى من تحسين أحوال العمال وما فعلته الحكومة أيضاً من التحسين فليس من الاشتراكية (الديموقراطية الاقتصادية) بشيء . ما هو بالحقيقة إلا ترضية مقدّرة لاعصاب العمال موقتاً . ليس من الديموقراطية الاقتصادية بشيء لان الرأسمالية لا تزال قائمة مستفحلة . والطبقة البرجوازية الوسطى تتساقط كالنيازك الى طبقة العمال . حتى المنهزمون في التنازع الرأسمالي يتساقطون أيضاً . والتفاوت بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة عظيم جداً : تلك تتمتع بالراحة والرخاء والحرية من غير أن تخدم المجتمع بشيء . وهذه القائمة بخدمة المجتمع محرومة الحرية والراحة وأقل المجتمع .

ستبقى وظيفة نقابات العمال مكافحة الرأسمالية خارج البرلمانات على نحو ما وصفناه إلى أن تهدّم الطبقة البرجوازية كلها أو معظمها وتندك الى الحضيض بأنعام الشركات الرأسمالية المستفحلة . وحينئذ يحين الوقت الملائم لنيل العمال الأكثرية الساحقة في البرلمانات ، وتقوم الديموقراطية الاقتصادية على أساس الديموقراطية السياسية ويكون بنيانها راسخاً .

وكان في رأي بعض دعاة الاشتراكية تأييد الرأسماليين في استفحالهم واستبدادهم وضغطهم إلى أن يضيق العمال ذرعاً بهم ، ولا يعودوا يستطيعون احتمالهم ، فيثوروا في وجوههم . ولكن الحوادث الاجتماعية أثبتت فساد هذه النظرية . أثبتت أن الفاقة أو الفقر المدقع يفقد الانسان شجاعته ويضعف قوة ارادته وقوة عقله فضلاً عن قوة

عضله وذله . فلا يعود يحسن التفكير ولا تبقى له ثقة بنفسه ، ولا إيمان بحقه ، ولا يقين بفوزه في معترك الحياة ، فيستسلم لقضاء الطبيعة خانعاً . وبالتالي لا يعود يؤمل خيراً من التآلف مع رفاقه والاعتصاب معهم . بل قد يخشى أن يعاقب أو أن ينتقم منه بسبب هذا التآلف ، ويحرم الرمق الأخير من الحياة . فيكف نهائياً عن المناهضة والمخالفة .

وقد شاهدنا حادثين مؤيدين لهذه النظرية : الأول في الحرب العظمى حين جعل جمال السفاح مجوّع سوريا ، ولبنان على الأخص ، لكي لا يثوروا ، وقد نجح في قصده . فلما جاع الناس هناك لم يعودوا يثورون ولا هاجروا ، بل كانوا يتوسلون الى الرحمة والشفقة بذل وخنوع متسفلين . وكانوا وهم يموتون جوعاً يتعازون بعضهم الى بعض وهم يرددون الدعاء « الله ينصر السلطان » وهم عالمون ان السلطان (الدولة أو ممثل السلطان) يتعمد إماتتهم جوعاً .

الحادث الثاني : ان العمال العاطلين بعد الحرب العظمى التي كانوا فيها يجاهدون على نية أن يقضوا على الحروب تكاثروا جداً حتى أصبحوا جيشاً عرمرماً في كل مملكة وكانوا يتقوّتون بصدقات من الحكومة ، فثاروا في ذلك الحين لقلبوا كل حكومة وسحقوا كل دولة . ولكن لله العجب انهم لم يفعلوا شيئاً ، بل كان كلٌّ منهم يتمنى أن يحصل على رغيف يسد به رمقه . لم يفعلوا شيئاً لأنهم قد جاعوا وافتقروا وخارت قواهم العقلية والجسدية وفقدوا القوّة الأدبية على الخصوص .

فنقابات العمال التي كفلت الأود للعمال بالوسائل المشروعة غير العنيفة أبقت للعمال قواهم المعنوية جميعاً ، فأمكنهم أن يناهضوا الرأسمالية مناهضة زعزعت حصونها .

ج — كيف تقوم الديموقراطية الاقتصادية

بقي أن نبحث في كيف يمكن أن يتم اصلاح النظام الاقتصادي الذي نحن بصدده . أي كيف يمكن الغاء الرأسمالية واحلال الاشتراكية محلها ؟

١ — الاشتراكيون الماركسيون

الاشتراكيون من هذا القبيل فريقان : الأول فريق الماركسيين وهو القائل بقلب نظام

الحكم برمته بالعنف وبالقوة القاهرة المفاجئة عند سنوح أول فرصة يشعر فيها العمال أن وحدتهم أصبحت قوة عظيمة ، وان الحكومة مزعزعة بأي سبب من الأسباب كما حدث في روسيا .

والفريق الآخر يبتغي أن يحدث التحول من نظام رأسمالي الى نظام اشتراكي بالوسائل الدستورية ، أي بواسطة تكاثر نواب العمال في البارلمانات وبكل تؤدة ومن غير عنف وبالتدريج . لأن هذه الطريقة أفضل لسببين : الأول أن الفرز فيها مضمون من غير خطر الاخفاق . والثاني انها تتم من غير تعريض الأمة لخطر الفوضى ولحمى الصدام قبل التعمير . وقد يحدث الهدم ولا يتسنى التعمير فتقع البلاد في فوضى قد لا تنتشلها منها الا دكتاتورية جبارة جائرة . كما حدث في إيطاليا .

٢ — التحول التدريجي

وأما كيف يمكن أن يتم هذا التحول التدريجي فللباحثين في هذا الموضوع نظريات مختلفة ربما كان أصحها رأي العالم الاقتصادي الحري جورج الأميركي مؤلف كتاب Progress and Poverty « النجاح والفقر » .

لا بد أولاً من تفوق عدد نواب العمال في البارلمان لكي يستطيعوا أن يسنوا القانون الذي لمصلحتهم . وثمت يجب أن يتجنبوا الاندفاع في سن القوانين لئلا يربكوا الأحوال الاقتصادية ربكاً يثير الجمهور فيسحب ثقته منهم ، أو تحدث فوضى كالفوضى الايطالية التي سبقت دكتاتورية موسوليني .

فأول ما يفعل من هذا القبيل أن يضرب البارلمان ضرائب جديدة على الدخل أو على المرافق مباشرة من معامل ومصانع ومشاغل ، وان يزيد ضرائب العقارات القائمة كالأبنية التي لا يقع فيها عبء الضريبة على العاملين .

ثانياً : أن تشرع الحكومة أن تستخدم المال المجموع من تلك الضرائب لانشاء مرافق تزاحم تلك المرافق حتى ولو كانت تتعرض للخسارة فيها ، في بادىء الأمر ، وحينئذ يضطر أصحاب تلك المرافق أن يبيعوها للحكومة بالثمن الرخيص . وهكذا يخرج فريق الرأسماليين من الميدان رويداً من غير أذى . كذلك تشرع الحكومة أن تبني الأبنية

المرافقة زراعة العمال وتؤجرها لهم بالأجر الزهيد. فيضطر أصحاب المباني أن يعرضوا أبنيتهم بالثمن الرخيص. وبالتدريج البطيء تؤول جميع الأبنية إلى أيدي الحكومة. بعد ذلك تفعل الحكومة في انتزاع ملكية الأراضي الزراعية من غير أن تجرد أصحابها منها بالعنف، وتتركهم في بؤس.

لهذه الطريقة البطيئة فضيلتان. الأولى: أن أصحاب الأعمال ورأس المال من مرافق وعوامل ومتاجر ومزارع وملاك الخ لا يتجردون دفعة واحدة من أملاكهم. بل يبقى لهم ما يقوم بأودهم وربما يصلح حالهم في النظام الجديد.

الثانية: أن يكون لأصحاب الأملاك والأعمال الوقت الكافي لاعداد أولادهم وأنفسهم إذا اقتضت الحال، لتولي الأعمال التي يستطيعونها ويتعيشون منها في عهد الحكم الاشتراكي الذي لا يؤذن لأحد أن يعيش عالة على غيره، بل على قدر قيمة عمله يتمتع. ولا يؤذن لغير العاجز أن يعيش من نتاج المجتمع من غير أن يؤدي عملاً نافعاً للمجتمع.

ولا يخفى على القارىء انه يجب على الحكومة أن تقف في هذا البرنامج موقف المزاحم للرأسماليين دائماً ولو تعرضت للخسارة. لأن الضرائب التي تتقاضاها تعوض الخسارة، وإذا أحسنت الادارة فلا تقع عليها خسائر لأنها وهي كبيرة الرأسماليين حينئذٍ تكون أقدر منهم على المزاحمة. ولا يحق للرأسماليين أن يشكوا من مزاحمتها لهم لأنهم هم قاموا واستفتحوا بسنة المزاحمة، سنة التنازع. فهي تناهضهم بسلاحهم. ولا حرج عليها ولا مؤاخذة لأنها ليست كالرأسماليين تمتص دماء العمال وتدخر جني تعبهم، بل هي تنفق أرباحها في زيادة أجور العمال وتقليل ساعات العمل وترخيص الأثمان.

هكذا جرت حكومة لنين بعد اخفاق تجربة العنف.

٣ — هل الحكومة تاجرة؟

وقد يعترض الكثيرون بأن الحكومة ليست تاجرة. وما من عمل تجاري تولته الحكومة فأحسنته، الى غير ذلك من هذا النمط.

والجواب ان الذين يتولون ادارة أعمال الشركات بشركة تولي اعمال الحكومة. فاذا كانت الحكومة تجري بالتوظيف على قاعدة الأهلية، لا على قاعدة الشهادة المدرسية،

ولا على قاعدة القدمية ، واذا كانت تنتدب من موظفي الشركات الأشخاص الأكفاء لتولي الأعمال في مصالحها ، فلا يحقق العمل الاقتصادي تحت سيطرتها مهما كان نوعه . فلنفرض أن الحكومة ابتاعت مصلحة التلفونات من الشركة التي كانت تملكها وأبقت جميع الموظفين من كبيرهم الى صغيرهم في خدمة المصلحة،ولم يحدث في هذا النقل من الشركة الى الحكومة سوى ان الحكومة حلت محل المساهمين، ووزير المواصلات حل محل مجلس ادارة الشركة. وبدل أن توزع الأرباح على المساهمين توزع الحكومة قسماً على العمال بزيادة أجورهم ، وقسماً على زيادة عمال لكي يتسنى لها أن تقلل ساعات العمل، وقسماً تستغرقه بانزال الأسعار للجمهور . فلماذا يحقق العمل ؟ ولماذا لا تنجح المصلحة ؟ ان أخفقت على الرغم من انتداب الأشخاص الأكفاء فتكون العلة في اخلاق الادارة العليا لا في النظام . فتجب معالجة الأخلاق أولاً.

نحن نعرف ان من مصالح الحكومة المصرية ما هو تجاري بحت كالسكك الحديدية ، والتلفون ، والتلغراف الخ وهي موفقة أفضل مما لو كانت في أيدي شركات .

ولكن بكل أسف نقول ان مصلحة التلفون ساءت ادارتها منذ صارت في يد الحكومة .

نقف عند هذا الحد في موضوع الديموقراطية الاقتصادية لأنه ليس من شأن هذا الكتاب التمادي في المباحث الاقتصادية والاشتراكية، بل لهذه مباحث خاصة قائمة بذاتها

الفصل السابع

الديموقراطية الدولية

١ — النظام أربح من الفوضى

ما اتفق الأفراد منذ القديم على الطاعة لسيطرة حاكم أو حكومة وأذعنوا لها عن طيب خاطر إلا لأنهم اقتنعوا بأن النظام الحكومي أربح لهم من الخصام والقتال، وخير الوسائل للأمن والسلام فيما بينهم . وثبات الحكومات المتعاقبة ألوف الأجيال حتى اليوم برهان قاطع على أن تجربة الناس للنظام الحكومي كل تلك المدد أقنعتهم بأنه أفضل من الفوضى ، وأن من يحترم السلطة ويحافظ على القانون انما هو يحترم ويحافظ على الشيء الذي يصون له عنقه ورزقه . لهذا ترى الناس في المملكة الراقية يعملون بأمر القانون من تلقاء أنفسهم ويتجنبون ما استطاعوا النزاع والخصام فيما بينهم ، وان شجر خلاف بينهم لجأوا الى المحكمة لا لكي تردع المعتدي ، بل لكي تفسر له ماغمض عليه من وجوه الحق والباطل . فالحكم الذي يصدره القاضي الا تفسيرٌ لما خفي من الحق والصواب على الخصمين . والسلطة المنفذة أن تنفذ الحكم اذا تمرّد المحكوم عليه .

مرّت ألوف السنين على النظام الحكومي الذي تصلح به أحوال الأفراد في الجماعات الى أن نضج بنضوج العقل البشري كما نعلم الآن . ولكن يظهر أن العقل الاجتماعي لم ينضج بعد . بل لم يزل طفلاً لأن الأمم على الرغم من ارتقاء البشرية لا تزال فيما بينها في فوضى جهنمية . فكأن التقدم البشري العمراني الذي تتمتع به اليوم لم يكن إلا وقيداً لجحيم هذه الفوضى الأممية . الأمم في خلاف دائم فيما بينها ، وحروب متوالية لأحقها أشرّ من سابقها، لا لأن الحق مجهول أو خفي على العقول، بل لأن المطامع القوية أو القوى الطامعة (لا الضمائر النقية) تعين الحقوق . فالشهوات العمياء متغلبة على العقول البصيرة .

٢ — توثق عرى الامم

لا شك الحروب رابحة لغالب على حساب المغلوب يوم كانت الأمم في التصور القديم منعزلة بعضها عن بعض بفواصل جغرافية واجتماعية ونحوها . أو يوم كانت قليلة التأثر فيما بينها بحيث لا تتضرر الواحدة كثيراً من سوء علائقها مع الأخرى ، أو لا تستفيد من غنائم الانتصار بربح كثيراً على الخسارة من سوء العلائق . في تلك الأحوال يمكن أن تحسب الحرب تجارة « رابحة » بغض النظر عن فكرة العدالة . ولكن في الأعصر الأخيرة أصبحت علائق الأمم بعضها ببعض شديدة جداً . ولعلها صارت أشد من علائق الأفراد في القبيلة الواحدة في أزمنة الهمجية ، أو في طلائع الحضارة يوم شرعت القبائل تدرك أن الطاعة لنظام الحكم أفضل وأربح لأفرادها من النزاع فيما بينهم. نعم أصبحت علائق الأمم الآن شديدة بحيث صار قطع هذه العلائق عن أية أمة نكبة لها ، وضربة لها تهدد حياته الدول إذا أجمعن على معاقبتها لسبب ما ، لأن حياة هذا القطع إضعاف لها قد لا تستطيع احتماله . فلذلك إذا اختصمت أمتان الآن لأي سبب ، ونزلتا إلى ميدان الحرب لعدم توفقهما الى فض الخلاف وديًّا ، كانت خسائرها من جراء القتال أضعاف أضعاف مطمع الواحدة بالأخرى سواء كانت الظافرة منتصرة أو منكسرة . زد على ذلك أن وقوع الحرب بين دولتين الآن يهدد العالم بحرب عامة تشتبك فيها معظم الدول لتوثق العلائق بين الأمم جمعاء .

فاذا كانت الأمم في مثل هذا الارتباط المحكم من العلائق التجارية والصناعية والاجتماعية فضلاً عن السياسة، ومثل هذا الرقي الذي تتمتع به الآن عقلاً وعلماً واختراعات — أليس عجباً غريباً أن تبقى هذه العلائق مستندة إلى قوى دولية أو غير مستندة الى سلطة تقيم النظام الدولي وتحفظ الأمن وتؤيد العدالة بين الأمم ؟ أليس عجباً غريباً أن يبقى هذا المجتمع الانساني طفلاً لا يفهم كيف يحفظ الأمن بين الجماعات ، مع أن الفرد صار حكيماً، وقد اهتدى الى أحكم الوسائل لحفظ الأمن وتأييد العدالة بين الأفراد ؟ أوليس أعجب وأغرب أن تتغلب العواطف على الجماعات حتى اليوم بحيث لا تردها عقولها الى صوابها

وتكلفها من حروب هي أشبه بالانتحار منها بالانتصار . ولا سيما أن جميع ناسها يفهمون أن خسائر الحرب أضعاف أضعاف أرباحها .

٣ — السوبرمان الاستعماري

لا عجب أن يتأخر المجتمع البشري الى اليوم في فهم أن النظام أضمن للسلام بين جماعاته (أمة) وأنقذ لها من الحروب ، لأن النظام الذي كان سائداً حتى القرن الأخير كانت أنظمة الحكم الفردي وروح الاريستوقراطية ، ووراءها الرأسمالية لا تزال سائدة الى اليوم . فلا ينتظر أن يقوم نظام دولي ديموقراطي على كاهل أنظمة أهلية غير ديموقراطية وغير مستبطنة الديموقراطية فيها . ولم يقيض الله لمخترعي نظرية السوبرمان (الانسان الأعلى) أن يتوصلوا الى أمة « الانسان الأعلى » التي تسيطر على جميع الأمم وتجعلها متضوية تحت رايتها بنظام دولي فردي غير ديموقراطي (كما كان لعهد السيطرة البابوية على أوربا) .

في عصور الملكية والأريستوقراطية المستبدة لم يكن الباعث الأول الى الحروب الفتح لتوسيع الأمة وشق طرق الاسترزاق لها لأجل رفاهتها وسعة الخير لها (كما يزعم الاستعماريون الآن) . وإنما كانت على الغالب لأجل التحفحة والافتخار بضخامة الملك . كان الجندي يساق الى ساحات الوغى لأجل احراز المجد للملك . فكانت نهاية الحرب في نظر الجندي اكليل غار للملك ، وقوس نصر لقائده . والآن وقد مضى الملك المطلق ، وتوارى الرأسمالي المستعمر ، وراء القائد ، فصار الاكليل من نصيب قبر الملك المجهول ، تمجيداً للجندي الشهيد في سبيل التبشير بإنجيل الاستعمار .

فالحرب اليوم خاسرة للأمتين الغالبة والمغلوبة ، ولكنها ليست خاسرة للرأسمالي . الرأسمالي يقدم العتاد ، ويأخذ ثمنه ، والأمة تقدم العباد مجاناً وتدفع ثمن العتاد والدماء معاً . فإن ربحت الدولة الحرب جنى الرأسمالي ثمير ماله . والجندي الذي سلمه الله يعود الى العمل في خدمة الرأسمالي . فلماذا يقوم نظام دولي لابطال الحروب وتوطيد السلام بين الأمم اذا كان في الحرب كسب للرأسمالي على كل حال . ولماذا يسمح الرأسمالي بإقامة ذلك النظام وهو من وراء حكومته يأمر وينهي بألسنة ساسة دولته ؟ لأنه هو السوبرمان الذي اخترعه الألمان وسبقهم إليه الانجليز سكسون .

٤ — السوبرمان الجرماني

أجل ، الرأسمالي موجود في كل مكان ، فهو إذا خسر شيئاً في البلاد المنكسرة في الحرب ربح شيئاً أو أشياء في البلاد المنتصرة . يقال ان المتمولين اليهود الذين غضب عليهم في المانيا كانوا هربوا بعض أموالهم الى دول أخرى لأجل هذا الغرض، على قصد انه اذا قامت الربح اليوم من هنا أتاهم من هناك . وإن قامت فداً من هناك أتاهم من هنا .

وإذا كانت المانيا قد أنفقت في العام الماضي ٨٠ مليون جنيه (قبل الحرب) في الاستعدادات الحربية ومثلها في العام الآخر، فهل تتوقع أن تجني من وراء أي حرب ربحاً يعد هذه النفقة ؟ أو هل يمكن أن ترد هذه النفقات على الأقل من غنائم الحرب ؟ وليست المانيا بمحتكرة هذه «الشطارة» فان جميع الدول يغبطن أنفسها، وجميعهن مضطرات أن يحذون حذوها في الاستعداد الحربي، وجميعهن مقتدرات كقدرتها . فإذن هذا التنافس في التسليح مهما تغالت الدول فيه ، لا يغير الوضع الحربي ، أو التناسب الحربي بين الدول شيئاً ، بل تبقى لها قوة الدولة ذات القوة ونقص الدولة ذات الضعف ، وتهديد الدولة — يبقى التخوف الذي يشكين منه جميعهن والذي به يتذرعن من تهالكهن بالتسليح ، فزيادة التسليح الدولية لو استغرقت كل قوى الأمم لا تنفي الحرب كما يزعمون ولا تطمئن كما يدّعون ، بل تزيد الروع والقلق وتنفي الاطمئنان الناس بتاتاً كما هو الواقع الآن .

أترى أن كبار رجال السياسة، لا يفهمون هذه الحقيقة البسيطة كما نفهمها نحن ؟ يفهمونها أكثر منا . وهي جلية لهم جيداً، ولا يضيعون فرصة للتصريح بها . إذاً لماذا لا يعودون الى حكمة النظام الاجتماعي الطبيعي، وهي أن يقيموا نظام الحكم الدولي كما يقيم أفراد الأمة نظام الحكم الشعبي الذي يتلافى الشرور ؟ لماذا لا ؟

لأن السوبرمان الذي بحث عنه الألمان بعد أن سخّروه وجد جهنميًّا (سوبرمان الحرب)

أما الجواب القاطع . فلسببين ظاهرين اليوم ، فضلاً عن أسباب أخرى خفية تقتضي دراسته : —

أولها : أن شيطان السوبرمان الرأسمالي لا يهدأ . فهو يحرك ويثير من وراء رجال

العباسة ومن ورائه الشعوب جميع أنواع الشرور ومن ورائه سرائق الأرزاق التي لا يزال العمال فيها عبيداً.

وثانيهما: الذين سمت الحرية وتجلت والحضارة تنتقل من الملوك والأعيان والسراة الى النابتين من رجال الصفقات والمتاجرين الى منتسبات الدكتاتوريات ونحوها. فهؤلاء حلموا بعد الحرب بسلام تحت راية الديموقراطية العرجاء. ولكنهم لا يدعون هذه الراية تخفق لأنهم يشترطون أمرانها الأربعة الى خصومهم.

٥ — الركن الرابع ضرورة السلم

«هؤلاء» هم الذين «أمرهم» الذين نشأوا بعد الحرب الكبرى فسفوا كل ما مهدته الديموقراطية من النظرة الى «الدولية» .. وأعني بالدولية Internationalism انضمام جميع الأمم في نظام دولي واحد. هؤلاء أقاموا مقام النعرة الدينية التي كانت تحفز الأمم الى الحرب في العصور الماضية — أقاموا مقامها النعرة الوطنية — أقاموا إله الوطن مقام إله الدين. ونظموا جنود الجمعية المجاهدين لهذا الإله من الأحداث الذين كانوا يرون أبطال الثوب العسكري البهيج، فيتوقون إليه وهم لا يدرون ما أمامه من هلاك، ومن شر للمجتمع. نظموا جنود الإله الجديد من هؤلاء الأحداث المغرورين بالتعصب الملون — فاشستية ونازية ونحوها. ولسان حالهم «إن حياتكم في ضد الحرب».

وفيما نحن نكتب هذا الفصل كان الزعيم موسوليني يذيع على الملأ الأرضي «أن إيطاليا لا تؤمن بسخافة السلم الدائم». وصرح «ان حسابها في افريقيا قد سُوِّيَ. ولكن لا تزال لها حسابات أخرى». فاذا كانت هذه التعاليم التي يسمّ بها الدوتشي الايطالي نفوس الناشئة الإيطالية، وبمثلها تتسمم شعوب أخرى، فكيف يمكن أن تقوم للسلم العام قائمة؟ واذا كان موسوليني لقناً ونسخ زعماً يهدد العالم بأنه ينسحب من جمعية الأمم. واذا كان غيره يفعل مثله أيضاً، فكيف يرجى أن يقام نظام دولي ديموقراطي يحفظ الأمن والسلام ويقيم العدالة بين الأمم؟ فالذين قاموا في سبيل الديموقراطية الدولية في الماضي وحتى اليوم هم شياطين الرأسمالية وأبالسة الزهو بأمجاد السلطة التي فاجأتهم قبل أن يحلموا بها.

٦ — الحرب الكبرى والأمم فواصل عواصف العالم

الى أن نشبت الحرب العالمية الكبرى كانت جميع الأمم سائرة في طريق الاختلاط والامتزاج والائتلاف ولا سيما الأمم الغربية . فكانت المهاجرة مطلقة بلا قيد ولا شرط ولا سيما إلى العالم الجديد (أميركا) . وكانت انكلترا تشير بالميل « الباب المفتوح » . أي انها لم تكن تتقاضى رسوماً جمركية على معظم البضائع التي تدخل اليها . وكانت تدعو سائر الدول الى اعتناق « الباب المفتوح » أي أن تحذو حذوها . وكان التجنس أي اعتناق المهاجر جنسية البلاد التي هجر وطنه اليها سهلاً لا عقبات في سبيله . يكفي أن يقيم مدة معينة غير طويلة فيتمتع بين البلاد . كانت المعاملات ثابتة على قواعد عامة راسخة — إلى غير ذلك من وسائل الاختلاط الأممي الذي كان يبشر بحسن التفاهم بين الأمم وباستعدادها للائتلاف .

والآن ماذا ترى ؟

— خطوط المهاجرة انقطعت حتى الى أميركا التي كانت مفتوحة الباب على مصراعيه لكل مهاجر من أية جنسية . فلم تعد الآن تقبل مهاجرين إلا عدداً ضئيلاً كل عام . لم يعد السفر مستطاعاً ، مهما كان الغرض منه ، إلا « بجواز سفر » الحصول عليه معقد الوسائل ومكلف نفقات كثيرة . أصبح هذا السفر عسيراً حتى بين بلد وبلد كان في الأصل بلداً واحداً كسوريا وفلسطين والعراق مثلاً . الرسوم الجمركية الثقيلة شلت الحركة الاقتصادية والحركة الصناعية أيضاً شللاً حتى حسبها الرجال المشتغلون بالمال في رأس القائمة لأسباب البطالة (مع انها سبب ثانوي لها) . وهناك أسباب أخرى أهم جداً لا محل لتفصيلها هنا . أصبح التجنس « عناً حاطماً » . أصبح الغريب ضيفاً غير مرغوب فيه وغير مقبول الا لزمن قصير ، وأصبح التوازن الدائم بين الأمم دائم الاضطراب والتقلقل لتعمد الدول ، لغايات وأغراض دنيئة ، تخفيض قيمة نقدها عن قيمة الذهب . فكان هذا سبباً كبيراً رئيساً في تعقد المعاملات التجارية بين الأمم . وتعقدها كان من جملة أسباب الشلل حركة العمل واستفحال البطالة .

إذا أصغيت الى هذه السلاسل المتقطعة وشبهها كثير ومنها تسمع عقول المفكرين بأن

« وطنه فوق الجميع » هلمت كيف طاش رجال السياسة في هذا العصر ، وأي جريمة عظمى اجترموها ضد الانسانية في تقطيع تلك الصلات بين الأمم بعد أن كانت جادة في سبيل التفاهم والوئام . وإذا كان هؤلاء الساسة يقرسون في عقول أحدائهم أن خير الفتى هو « أن يموت فدى وطنه » فكيف ينتظر أن يأتلف هذا الفتى مع فتى آخر من وطن آخر ؟ . لأنه لماذا يجب أن يموت فدى وطنه إذا لم يكن ثمت وطن آخر عدوٌّ لوطنه ؟ وإذا كانت آية موسوليني الذهبية « الحرب تبرز أشرف ما في الانسان » فكيف يجب فتيانه السلم ؟

فالتعليم الاجتماعي الذي يبسط أشرار الحكام والساسة الذين هم مطايا الرأسمالية يضرم نار الحقد والضغينة بين الأمم . فكيف يرجى أن تأتلف الأمم لانشاء نظام دولي ديموقراطي يضمن السلام بينها ، وهناك أناس فاسدو الأخلاق لئام الطباع لا يستطيعون أن يعيشوا في جو صفاء أو لدى ماء زلال . لذلك يكرون الماء لكي يتسنى لهم العيد فيه .

٧ — السلم في ظل الديموقراطية الحقة

وكأني بالقارىء يقول : إذن لا أمل بقيام هذا النظام الديموقراطي الدولي . أجل لا أمل بقيام هذا النظام ما دامت الحالة الاجتماعية كما هي اليوم — دكتاتوريات علنية ودكتاتوريات مستترة ، وجمهوريات بالاسم وبيروقراطيات بالفعل (والبروقراطية هي استقلال أفراد معدودين بالحكم ، والبرلمان الى جنبهم صوري أشلّ) ، ورأسمالية من وراء هذه كلها توجهها . أجل لا أمل بقيام نظام ديموقراطي يضمن سلام العالم وأمنه والقضاء على الحروب ، إلا إذا استتب النظام الديموقراطي تمام الاستتاب في جميع حكومات العالم ، أو على الأقل في حكومات الدول الكبرى التي تدّعي لنفسها حق قيادة العالم . لأن النظام الاستبدادي ملكيًّا أو دكتاتوريًّا ، أو بيروقراطيًّا لا ينطوي على روح السلم بتاتًا . ليس فيه الاّ روح الحرب لأن أساسه التنازع — تنازع السلطة وتنازع الشهرة وتنازع الشهوات . ولهذا يستبد لكي يستعبد العامة ويستخدمهم أدوات لذلك التنازع . ولكن الديموقراطية الصحيحة السليمة تتضمن روح السلم الخالص لأن الارادة المدبّرة فيها والمسيطرة هي إرادة الشعب . وأفراد الشعب لا يحصلون على رزقهم براحة وبضمان إلاّ في الجوّ الصافي والماء الرائق ، جوّ السلم . فهم يكرهون الحرب ويتوقون إلى السلم بطبيعة حالهم .

٨ — جمعية الأمم

لو استفتيت جميع عامة الناس على سطح الكرة الأرضية في « هل الحرب أمر يستحيل تجنبه في بعض الأحوال ؟ » لكانت لأجوبتهم روح واحدة . أو كان لها معنى واحد يلخص هكذا : — « لماذا الحرب ؟ ألأن بين المتحاربتين خلاف على أمر ، كما هو بين شخصين ؟ فلا بد أن يكون لإحداها حق دون الآخر . أو لا بد من تحكيم التسوية بين حقيهما من غير أن يتعارضا ، فلماذا لا يعرضان قضيتهما على محكمة محكمين عادلة كما يعرض كل خصمين قضيتهما ؟ وما تحكم به المحكمة فهو الذي يحسم الخلاف ويتلافى الحرب ؟ إذن تجنب الحرب غير مستحيل . بل هو ممكن جداً » .

ولكن يبقى لمعترض أن يقول : — من ينفذ حكم هذه المحكمة الدولية اذا لم تذعن له احدى الدولتين ؟

أجل . هنا هي النقطة الجوهرية . هنا لباب الموضوع . من ينفذ ؟

على أساس أن الحق يظهر في المحكمة مهما كان ضعيفاً أو عويصاً أنشئت جمعية الأمم (أو كما ترجمها كتابنا « عصبة الأمم ») إجابة لاقتراح الدكتور ويلسن الذي اشترط انشاءها في ما اشترطه من بنوده الأربعة عشر لكي يحسم الحرب بترجيح كفة الحلفاء : وأنشئت محكمة العدل قبلها بزمن تلبية لاقتراح القيصر نقولا الثاني . ولكن لم يكن إلى جنب العصبة ولا الى جنب محكمة العدل قوة شرطة دولية لكي تنفذ أحكام الهيئتين المذكورتين ، لم يكن إلى جنبيهما إلا « شرف الكلمة » (بارول) الذي تبرعت به الدول المشتركة في في « القصعة » . ولكن بكل أسف ظهر أن كلمة أي واحد من العوام الوضعاء الذين يترفع عن مجالستهم السراة والأعيان ولا يعتدون بشرف كلمتهم — ظهر أن كلمتهم أشرف جداً من كلمات تلك الدول .

رأينا هذه العصبة في مدة عمرها التي تناهز ١٨ سنة مهزلة سياسية دولية تضحك فيها الدول — ولكن على من تضحك ؟

الحقيقة أن الدول لا تضحك . بل تهزل ونحن العامة في جميع ممالك الأرض نضحك من هزلهن آسفين .

أجل . إن حالة المجتمع البشري في هذا القرن مأساة الضحك فيها كالبكاء أو أكثر تفجعاً من البكاء . وربما كان أحرج فصل في هذه المهزلة — عفواً ، بل المأساة ، هو الفصل الحالي الذي تزعم فيه عصبة الدول أنها تسعى الى السلم في حين أن الدول تقصها تتسابق الى التسليح .

فائدة عصبة الأمم إذا لم تكن مسلحة والأمم غير مجردة من سلاحها ؟ وما فائدة هذه العصبة وهي غير مسلحة إذا كان الساسة المتزلون زمام الدول والمتصدرون للسيرة مثل الأمم يعدون أحق البشر آلهة ، حتى وإن ملائكة ، حتى وإن بشراً أتقياء الله ؟

إن جمعية الأمم لم تقض وطر السلم بل بالعكس كانت أداة لقضاء وطر الأقوياء من الضعفاء بما ساعدت في اختراع طريقة « الانتداب » التي هي أبدع اختراع شيطاني سياسي في عصر الاختراعات . وإذا كانت هذه الجمعية غير قضية هذا الوطر — وطر السلم الموموق ، فعلى أي وجه وقد انتهار دلى خيبتها في رواياتها الأخيرة ، ولم يعد لرواتي هزلي أن يقدم لنا أطرف مما تملك من رواياتها ؟ لقد ألف الناس مشاهدة مهازل مثيرة رجعت ضحكاتهم من ما سيها .

سبيل انشاء نظام دولي ديموقراطي يضمن سلام العالم وأمن الأمم قبل أن يستتب النظام الديموقراطي الصحيح في عالمي السياسة والاقتصاد حيث تقوم فيه ارادة الشعوب الحرة وتكون الكلمة فيه لهمة عامة الأمة .

حينئذ يرى عامة الأمم جميعاً أن لا فارق السافي يفرق بينهم مهما تباعدت مواطنهم أو تقاربت . حينئذ يفنى الوطن الخاص بالوطن العام . حينئذ تفنى كل أمة في أمة الأمم . حينئذ تنهدك الحجب القاتمة بين الأمم . حينئذ تروج المعاملات بين الأمم على قواعد النظام الاقتصادي المشترك (الديموقراطي) . حينئذ لا تعود الأمم تجد بينها دواعي للحرب وإن وجد داعٍ لخوف منها فالخلاف بين أمتين ، فهناك محكمة العدل ، وهناك مجلس الدول ، أو هناك برلمان البرلمانات يفصل ويقرر ويحكم ، وهناك البوليس الدولي ينفذ ويطوع المتمرد ويخمد أنفاس الثائر

إن نفوس عامة الأمم مختمرة بهذه الفكرة . وهي تكره الحروب لأن الاختبارات الماضية والتجربة الشهد علمتها أن غرم الحرب لها ونتمها قرأسمالية . بل علمتها أكثر من ذلك ، علمتها أن هذه الحياة العيش ومجموحة الرزق لا تكونان إلا في سماء جو السلم . لذلك إذا أرقت بروق السياسة ، وأرعدت رعودها في حرب كبرى ، فالراجح أنها تكون حرب طبقات لا حرب دول . وحينئذ يقبض شعوب الديموقراطية على عمادي سقف الرأسمالية ويشدها الى صدره قائلاً : « علي وعلى أعدائك يا رب » .

متى يكون ذلك ؟

لسوف يكون .

ولكن الناظر الى الأمام — الى المستقبل — لا يستطيع أن يقدر الأبعاد القصية مهما بعد نظره .